



◦C◦E◦H ✱ ◦C◦✱◦◦
الأمازيغي العالمي
La Voix des Hommes Libres
LE MONDE AMAZIGH

Septembre 2957-2007 شنبر 88 العدد 1114/1476 الترخيم المولي 2001/0008 الإبداع القانوني
E-mail: amadalamazigh@yahoo.fr المبررة المسؤولة : أمينة ابن السبع الثمن 5 دراهم / 1,5 euro

المقاطعون يلعون إلى إلغاء نتائج الانتخابات وتغيير الدستور



Timgharin

أول مجلة نسائية ترى النور



عرفت الساحة الإعلامية إزدحام مولود جديد يحمل عنوان "تيمغارين"، وهي أول مجلة نسائية أمازيغية بالمغرب، وكما جاء في الكلمة التقدّمية لهذه المجلة، فإن الرغبة في إدراك مكان الخلل والسيحت عن أساليب الإصلاح هي المبدأ الأساسي لسط تحرير المجلة، عبر متابعة أنشطة منظمات وجميع المجتمع المدني وقد تضمن

العدد الأول من مجلة "تيمغارين" مواضيع متنوعة من تاريخ وثقافة وعادات والتقاليد ثم بالأساسية في الجانب خاص بالنشطة الجمعيات. "تيمغارين" مجلة دورية مستقلة تصدر باللغات العربية والفرنسية والأمازيغية. فزيدا من التوفيق للاستادة محبوبة امريش المديرية المسؤولة ورئيسة التحرير وليلياف طالام المجلة.

أنشطة AZETTA في رمضان

في إطار أنشطة إشباعية، تنظم الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة فرع الرباط وجريدة تامازيغت، سلسلة ندوات ومناقشات حول قضايا أمازيغية وأمازيغية. وذلك ضمن برنامج لشهر سبتمبر وأكتوبر 2007. وتحمل الدورة اسم المرحوم زايد أوحام، أحد رموز النضال بالمغرب، وذلك تحت شعار: "عمل أمازيغي موحد من أجل نضال موحد". تمحور الدورة المرحوم زايد أوحام، حول تيمات تعتبر من صميم اهتمامات الشبكة الأمازيغية، ويقارنها أساتذة منتظمين إلى عدة أجيال وتجار، وذلك في أفق إعطاء الحل الأمازيغي. ويضم البرنامج مجموعة من الندوات حول "واقع تدريس الأمازيغية بعد خمس سنوات من المشاركة، بين المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والحكومة"، القضاء المغربي في علاقته بالعرف الأمازيغي، "أية مغاربة إيماناً، للوضع السياسي المغربي الراهن"، "الإعلام الأمازيغي بعد سنتين على تحرير القنطرة السمعي البصري، الأمازيغية والمؤسسات الوسيطة"، وقراءة في كتاب "Tallasin n' wazzan" لخديجة ابنروس.

ولإضافة إلى هذه الأنشطة، يستقبل كل يوم سبت وثلاثاء، بالمقر المركزي للشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة الكائن بترعة القاضي عباس، رقم 63 ديور الجامع الرباط، ابتداء من الساعة الثامنة والنصف ليلاً.

تأسيس الشبيبة

الديهيقراطية الأمازيغية

إنعقد بمقر الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي يوم 29 يوليوز 2007 المؤتمر التأسيسي للشبيبة الديمقراطية الأمازيغية، وبعد الكلمات الافتتاحية ومناقشة القانون الأساسي والمصادقة عليه أسفر المؤتمر عن انتخاب كل من: ياسين عمران كاتباً عاماً، نائيه الأول أوسعيد لحسن، نائيه الثاني بوشطارت عبد الله، المحفوظة كوروي أمينا للامان نائيه الأول حميد بوجها، نائيه الثاني عبد الحفيظ كوروي، مورياف علي، عبد النبي إسماعيل، خديجة بوفوس، لطيفة مزرك، مخير الكرووي، حسن أوزيدان سعيد بالبيض، عبد الحفيظ البحتي مستشارين.

وفي إطار تفعيل قرار مقاطعة انتخابات 07 سبتمبر 2007، دعا الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي كافة المناضلين الشرفاء والغيوريين على بلدهم ومسير شعبهم إلى تلبية نداء المواطنة والمشاركة بكتابة في مسيرة 03 سبتمبر 2007 التي تنظم بكلمكية.

تأسيس المركز الإعلامي الأمازيغي

انعقد بيوكران يومه الأحد 12 غشت 2007 اجتماع لمجموعة من الفعاليات الإعلامية والجمعوية الأمازيغية قصد تأسيس المركز الإعلامي الأمازيغي، وهو إطار يتوخى الانسجام في الدفاع عن الحق الأمازيغي في اعلام عمومي ديمقراطي تعددي، يراعي حقوق جميع التكوينات اللغوية والثقافية بالمغرب، كما يهدف إلى المساهمة في تطوير الاعلام الأمازيغي المكتوب منه والمرئي والمسموع وإنجاز دراسات وإبحاث تلك الغاية، إضافة إلى توفير المادة الإعلامية الأمازيغية لكل العاملين بالمجال الاعلامي المهتمين بموضوع الأمازيغية.

وبعد مناقشة في القانون الأساسي للمركز انتخب الجمع العام التأسيسي مكتباً إدارياً مكوناً من السادة: عبد الغرياني رئيساً وحسان اوهمو كاتباً عاماً، عبد الله بن حسي أمينا وسيمرة ديب مستشارة وبيحي الوركاني مستشاراً.

تجديد مكتب جمعية محترفي المسرح بأكادير

عقد فرع الجمعية الوطنية لمحترفي المسرح بأكادير يوم 24 غشت 2007 جمعها العام الاستثنائي لتجديد المكتب المسير، وبعد تلاوة القوانين الأدبي والمالي، أسفر الجمع العام عن انتخاب عز الدين بو النوت رئيساً، براهم رويعة نائياً، رشيد بوفوس كاتباً، عبد العزيز بوجدة نائياً له، عمر سخون أمينا للامان، عبد الحافظ عاطف نائياً له، رشيد بوالغازي، حبيب نونو، ديمية بونفيلات مستشارون.

ندوة أركان و الحقوق المنطقة بالأرض تنهيه بالإجماع على أن الحكم الذاتي هو الحل

تنظمت تنسيقية على أزيكو للجمعيات الأمازيغية والجمعية المغربية لتنمية التجارة، يوم 10 غشت 2007 ندوة توعوية في موضوع "أركان و الحقوق المتعلقة بالأرض". عرفت حضوراً مكثفاً من فعاليات جمعوية وسياسية بالمنطقة، وشارك في إلقاء عروض هذا اللقاء، وأرضيات النقاش كل من الأستاذة خديجة فهدى التي تطرقت إلى قضية أقال بين الفاربية القانونية والسياسية، في قراءة لها لقرناتة القانونية للمغرب الموروثة عن العهد الإستعماري، العاملة على التدخل و إنترزاغ أراضي القبائل، مشددة على ضرورة الوعي بالتابع السياسي لاحتساب أراضي الجماعات والقبائل، أما الأستاذ الطاهر إعرزا فقد حاول إعطاء كرونولوجية تاريخية للتنمية وتبوير المجال العقاري والبيئي في علاقتها بمسألة حقوق الإنسان. فيما تحدث عضو المجلس الوطني للحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي محفوظ قارس عن موضوع التهجير كآلية لاستغلال الشعوب مشيراً إلى ما تعرض له المغاربة من تهجير إرطاري نتيجة لعزلة و التهميش، مؤكداً على ضرورة جعل الأرض أولى إهتمامات المغاربة لأنها مصدر عيش واستقرارهم ورمز وجودهم، ومن جانبه تناول الأستاذ الباحث براهيم اعزاز الجانب المنظم للأرض في الأعراف الأمازيغية، و دور الخول الإستمعاري في تفكيك القبائل وتغيير القوانين. اللقاء الذي عرف نقاشاً جاداً اعتبرته أوساط أمازيغية ذات أهمية بالغة في فتح النقاش حول إرثنا الأرض بالحكم الذاتي.

متابعات ومضايقات بايت باعمران

بعد توزيع بيان يدعو إلى مقاطعة إنتخابات 2007 و تعبئة السكان لذلك، إستندت مصالح الأمن بمدينة إيفني أعضاء من السركتارية المحلية لأيت باعمران، ويتعلق الأمر بكل من حسن اغري، مارا براهيم، محمد الوحداني، أمازون محمد، زاغو موسى، الإبراهيم عبد الله، أحمد الكزاز، فرياز رشيد، سبيع البليل وإبراهيم، وبوفيد محمد، وعلى إثر ذلك خرجت ساقطة أيت باعمران سيدي إيفني يوم 5 شتنبر الجاري في وقفة احتجاجية يحيى بولعلام فضلاً عن مناضلي السركتارية، كما تعرض كاتب عام الفرع المحلي للحزب الديمقراطي الأمازيغي الأستاذ البشير إرفاق لمضايقات وإستفزازات إثر إصدار بيان يدعو لمقاطعة إنتخابات 7 شتنبر، وتجرير الإشارة إلى أن ساكنة أيت باعمران قاطعت إنتخابات 2007، مطالبة بإصاف المنظمة والإحتجاجية لخطابها الخسمة.

ملتقى شباب ورزازات

تنظمت جمعية تامونت للتنمية والفنون و الجمعية المهنية للكمبيوتر وخرشي السينا بورزازات، من 14 يوليوز إلى 22 منه قافلة لمحبة 2007 مرت بمختلف الشواحي والدواوير، بدءاً بملوك آخر نقطة على الحدود ما بين القيم ورزازات ومراكش إلى مدينة ورزازات. القافلة تهدف إلى تحقيق الإطلاع الثقافي والفني بإبداعات جديدة لطاقت شابة تؤمن بأهمية وفعالية الفن في التنمية البشرية تجربة جديدة عاشتها الساحة الورزازية عملت على إثراء حقلها الموسيقي والثقافي، ففي خلال الكشف عن طاقات كانت تنتظر الفرصة لتطلق العنان لواعيها فقد تمتع الساحة المحلية بمختلف الألوان الفنية من رسم مسرح موسيقي، وعروض للام تحمل بين طياتها تيمات متعلقة بالواقع المعاش بكل أبعاده السياسية والاجتماعية. وبذلك تكون قافلة المحبة أكبر تحدي للأجساد في حق هاته الطاقات الشابة قافلة لمحبة 2007 كانت منبرا لإعلاء الحوار بين الشباب الورزازي الذي يحمل ألف رسالة ورسالة من- للتهميش والإقصاء. لنا الحق في الفن والإبداع- فتح أفق فني وخلق جسور التواصل بين الموهبات الشابة الورزازية.....

أنشطة مختلفة جعلت الكل يتخفى بروعة الفنية والإبداعية قافلة بصمت صدى في كل المحطات، من القصص نغمات على الحدود الورزازية المراكشية من جماعة ثلوات مورا جماعة اغرم تكامل وجماعة أمركان وجماعة أيت زينب إلى مدينة السينا والألف قصيدة.

تأانكرا في أيامها الثقافية

نظمت جمعية تانكرا للثقافة والتنمية بتتغير الكبرى إياما ثقافية تحت شعار: "Amghnas Ikka afus, Amazigh Azend afus"، دورة زايد أوحام، من 13 إلى 15 غشت 2007، بالآخراة البلدية بتتغير. خلال الأيام الثلاثة قامت الجمعية بعرض الكتاب الأمازيغي وصور المعقلين السياسيين، شهداء ومناضلي الحركة الأمازيغية إلى جانب بعض المنتوجات الأمازيغية. كما تخللت الأيام نقاشات في مواضيع مختلفة متعلقة بماضي وحاضر لم مستقبل الحركة الأمازيغية. ونظمت مائدة مستديرة في موضوع "المجتمع المدني والمشاركة السياسية، شاركت فيها مجموعة من الفعاليات الأمازيغية وكذا محاضرة في موضوع "الإعتقال السياسي بالمغرب"، بالإضافة إلى تنظيم لقاء مع المازيغ المقيمين بالخارج، لتختتم الأيام بإصدار بيان وتنظيم أسبوعية الأمازيغ تنظمها مجموعة من الفنانين الأمازيغ. الأنشطة الثقافية كانت مناسبة للإعلان عن رفض مقاطعة إنتخابات 2007. وغير بعيد عن تتغير توصلت الجريدة بنسخة من البيان الصادر عن المكتب التنفيذي لتنسيقية مولود معمري للجمعيات الأمازيغية بالجنوب/الشرقي بعد لقائها الأخير المنعقد في ضيافة جمعية ابن رشد بكمولما، عبر عن مساندته وتضامنه للامشروطين مع معتقلي الحركة الثقافية الأمازيغية، مطالبا بإطلاق سراحه بدون شروط. هذا فضلا عن التعبير عن استعداد الجمعيات الكونة لتنسيقية مولود معمري عن الدفاع عن القضية الأمازيغية ولجميع مناضليها بكل الوسائل المشروعة.

جمعية أزا تنظم دورة تكوينية في تدريس الأمازيغية

بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيسها نظمت جمعية أزا للثقافة والبيئة والتنمية و بدعم من المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية دورة تكوينية في تدريس الأمازيغية من مابين 24 و 29 يوليوز 2007، وذلك بمقر الجمعية ومقر دار الاطفال وقد اشتمل برنامج الدورة التكوينية على درس نموذجي للأطفال في تدريس الأمازيغية، وطريقة كتابة وتلقين حروف تيفيناغ، كيفية تكوين الكلمات والعمل، وتمازير قافية من تحويل نص أمازيغي مكتوب بالحرف اللاتيني إلى الحرف الأمازيغي تيفيناغ، كما تم إعطاء نبذة تاريخية عن حروف تيفيناغ.

الصحفي الحسين أرحجال يتعرض للإعتقال والتهديد

تعرض الزميل الصحفي الحسين أرحجال مراسل جريدة الأفاق الجديد وإذاعة إم إف إم، سوس يتوزيت للإعتقال والجزر التعسفي والضرب والشنط في أقال استعمال السلطة، بينما كان يقوم بواجبه المهني، والمتمثل في التيق بالقطعة الصحفية للوقفة الاحتجاجية التي نظمتها مجموعة من المعتقلين أمام مقر عمالة تزنيت، وذلك يوم الأربعاء 22 غشت 2007. الزميل الحسين أرحجال تم إعتقاله خمس ساعات تعرض خلالها للتهديد من طرف العميد المركزي للامن الإقليمي، في حالة إستمراره في مزاوله عمله الصحفي، كما إنزع منه هاتفه النقال، وقد وجه شكاية إلى الوكيل الملك بمدينة تزنيت قصد فتح تحقيق في الموضوع و متابعة كل من القائد الإقليمي للقوات المساعدة والعميد المركزي للامن الإقليمي.

المجلس البلدي لأكادير يهضم حقوق فتان أمازيغي



على إثر إدراج إسمه في مهرجان ثقافي، بالمركب الثقافي الحاج الصبيب بمدينة أزا، دون القيام بالإجراءات القانونية بالتشاور معه، و لا حتى الإصاف به لأحد بأية، رفع الفتان الأمازيغي عبد الرحمان أيت الحفيظ الملقب بأكزوم رسالة تنظيمية و إحتجاجية إلى رئيس المجلس البلدي لأكادير، كما راسل المندوب الجهوي لثقافة المسرحيين المغربية بأكادير، وإلى حد الآن لم يتوصل بأي رد من الطرف، من يعتبر خرقا سافرا لقانون الفنان وشوابعه سمعته، الأمر الذي دفع الفتان الأساخر عبد الرحمان أيت الحفيظ إلى رفع دعوى قضائية لإستعادة حقه المهني، وجواب من سؤال الجريدة حول مستجدات القضية، أجاب الفتان أكزوم أنه قدم الملف للمعالي أزيد من ستة و نصف، وعندما سألته عن مصيره رد المحامي بأنه يعرف رئيس المجلس البلدي، مطالبا بإعفاءه من هذه المهمة متعهدا بإلحاق بمصغ بينه وبين المجلس البلدي، غير أن ثبات من هذا لم يكن كما تسال عبد الرحمان أيت الحفيظ عن جدوى قضية المسرحيين المغربية، متمنيا دخلا عاجلا من المكتب الجديد لرفع نقابة المسرحيين بأكادير من أجل حماية الفتان الأمازيغي من أي إستفزاز وإستغلال لأعماله و سمعته الفنية.

مهرجان انموكراف في طبقة الأولى



بدمع من المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وبلدية مدينة الحسيمة وزارة الاتصال ووكالة التنمية الاقتصادية والإحتصامية لأقاليم شمال المغرب، نظمت جمعية تازييز مهرجان "Annukraf" في الفترة الممتدة ما بين 05 غشت 2007، وتضمن برنامج هذه الأيام أنشطة خاصة للأطفال من ورشات تكوينية وفي المسرح والموسيقى، بالإضافة إلى ورشة حول "تقنيات إعداد مشرووع، ورشة حول التشوير الجمعي" كما عرفت

الدورة مشاركة فرق مسرحية (مجموعة تيفانوين للمسرح، جمعية الريف للمسرح الأمازيغي)، وعلى امتداد هذه الأيام نظمت أسبقيات فنية عرفت مشاركة فرق المغرب وخارجه، الدورة عرفت كذلك تنظيم لقاءات عدة من أهمها لقاء مفتوح مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في شخص الأستاذ أحمد صعيد، ومائدة مستديرة حول الأمازيغية في النظام التعليمي عرفت مشاركة كل من الأستاذين محمد الشامي ولونيس بلقاسم.

Tirit الليلية تطالب بمراجعة نتائج الإمتحانات

توصلت الجريدة برسالة من الطالبة الليبية "تيريت"، التي تتابع دراستها في السنة النهائية بكلية طب وجراحة اللام والأسنان جامعة الشدي، وتعتبر أن رسوبها في السنة ذاتها حدث بسبب الإسم الأمازيغي الذي فعله، والذي يعني بالعربية نجمة، معيرة في ذات الوقت عن صدمتها إثر هذا الحدث، بعدما كانت متفوقة على مدى مسيرتها التعليمية من الابتدائي إلى السنة الثالثة.



وتقول تيريت في رسالتها أنه "عندما قررت الالتحاق بعلوم الإنسان اشترطت جامعة الشدي، التقدير العالي، وطالبة اللسان باللغة الانجليزية وقد تحققت شروط القبول عندي والحمد لله ووجدارة. على مدى سنوات الدراسة الأربعة الماضية كانت نتيجتي دائما بإمتياز. الغريب أن نتيجتي مسيرة دراستي المتفوقة على طول سنوات الدراسة بالرسوب. اليس هذا مدعاة للاستغراب بل لا أبالغ أنه يصعب علي قول هذه النهاية وتيريت متأكدة أن يكون إسمها وراء هذا الحدث، لا سيما وأن أحد الأساتذة المشرفين على الإمتحانات أبدى تأسفه بعدما علم تيريت عن معنى إسمها. وتضيف الفتاة أنا أفق جريدة أمام أسرتي التي تنتظر أن تكمل مسيرة أبنيتها المتفوقة، وعلى مدى سبعة عشر سنة يتحاج بل لا أخفي عنكم باتي أرب وساعل جاهدة على مواصلة دراستي العليا لإسماء ووجدارة في تنمية وطننا الحبيب ليبيا. وكما يقولون العيرة خواتيم الاعمال... قاتن العيرة في خاتمة السروب يا تيريت!!

على ذلك نشجبت الطالبة بحقها في المراجعة العادلة سواء في الإمتحانات العلمية أو الشاوية.



المديرة ورئيسة التحرير:

أمنية الحاج حماد أكدورت

ابن الشيخ

هيئة التحرير:

رشيد راخا

سعيد باجي

عبد النسي إد سام

موحاز حال

كاتب الرأي

مبارك بوليكيد

محمد بسطام

بوبرك أنير

علي أمصوير

لحسن حيزون

مصطفى عترة

الإخراج الفني

رشيدة أمزيك

الكاريكاتور

محمد ملال

يوغراف

مفك الصفحات

• الإبداع القانوني: 2001/0008

• الترتيب الدولي: 1114-1476

• رقم اللجنة الثنائية الصحافية

المكتوبة 1. ج. 06-046

الادارة والتحرير:

5 زقة دكار الشقة 7 الرباط

Tel/fax: 037.72.72.83

E-mail:

amadalamazigh@yahoo.fr

كل المراسلات تتم باسم:

EDITIONS AMAZIGH

ص.ب 477 الرباط المدينة

المغرب

الناشر

ECOPRINT

التوزيع:

SOCHEPRESS

الجريدة تصدر عن شركة

EDITIONS AMAZIGH

Gérant:

Rachid RAHA

R.C.: 36257-

Patente: 26310542

I.F.: 3303407

CNSS: 659.76.13

• سحب من هذا العدد:

10 000 نسخة

صرخة لا يسمعها

الليبرالية.

وعلاقة الأمازيغية بالانتخابات، من القضايا المستأثرة أيضا بالرأي العام، فجاء الأحزاب، إن لم يكن كلها، استعملت حروف تيفيناغ واللغة الأمازيغية في منشوراتها وفي تجمعاتها الخطابية، وذلك من باب الإستغلال والنفاق السياسيين، ومحاولة منها استمالة عاطفة الأمازيغ وبغدة مشاعرهم. حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، أو أصحاب الوردة المشوكة، اختاروا بدورهم شعار: «اختاروا مغربكم، وكنا في مزاد علني لبيع البلدان والإقطار، ولكنكم حبيبكم للأمازيغية، يا عجب، في هذه المرحلة بالذات، مرحلة الانتخابات، ترجموا العبارة إلى الأمازيغية، محوئين معناها، الذي يتم من موقفهم الحقيقي من الأمازيغية، هكذا ترجموا «اختاروا مغربكم» أي sti-yat Imaghrib nun بالأمازيغية إلى عبارة «اختاروا مغربكم» التي تعني «فجروا مغربكم». فكيف يعقل لوزير التعليم أن يرتكب هذا الخطأ الفاضح في اللغة الأمازيغية، فلو استشار الوزير مع أي مدرس للأمازيغية حول الترجمة أو أي تلميذ لما وقع في هذا الخطأ الظاهر والباطل.

ومن كل هذا يجب تسجيل، أنه رغم إستعراض جميع الحيوانات والنباتات وحتى الجمادات في الحملة الانتخابية إلا أن نسبة المشاركة لم تتجاوز 37% حسب الإرقام الرسمية للدولة وهذا دليل مرة أخرى على ضيق المواطن المغربي والذي أرسل رسالة واضحة للقائمين على أمور البلاد مفادها أنه يجب القطعية مع إستغلال وإستهبال المواطنين، ورسالة كذلك غير مشفرة مفادها كذلك أنه لا مناص من تغيير دستوري يضمن للمواطن حريته ومواطنته الحقيقية.

وقديما قال الحكم الأمازيغي:

ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⴷⵓⵏⵜ ⵜⴰⴳⴷⵓⵏⵜ ⵜⴰⴳⴷⵓⵏⵜ ⵜⴰⴳⴷⵓⵏⵜ
ⵉⵎⴰⴳⴷⵓⵏⵜ ⵜⴰⴳⴷⵓⵏⵜ ⵜⴰⴳⴷⵓⵏⵜ ⵜⴰⴳⴷⵓⵏⵜ
Izuzd uffullus ay fir s wis sa ignwan
Urd rric at issan Rebba id sullann



أمنية ابن الشيخ

إن المتتبع للحملة الانتخابية الأخيرة، سيثير انتباهه، ضمن الوسائل المستعملة في هذه البهجة، بروز رموز عربية محل البرامج السياسية والكراسات المذهبية، فمن بين هذه الأحزاب من ترجم برنامجها السياسي في «قلوكة»، وهناك من اختار الحيوانات كالأسد أو الخيل أو الغزالة أو الديك رموزا لألوانها الحزبية، ومنها أيضا من استعان بتيفيناغ في كتابة منشوراته الدعائية، إلى غيرها من الرموز التي تثير الكثير من التساؤلات، والمرتفعة بشأنها نغمة الوعود في تصريحات وأوراق إعلامية ممولة من أموال الشعب، ولكن الأكثر إثارة، لا سيما لدى الشخص في السمياليات، أنه بفك طلاسم هذه الأدوات الرمزية و استقراء دلالة هذه الرموز، سنرسم ملامح الصورة الحزبية ببلادنا. لا نقول هذا من جانب استصغار

قيمة دور عالم الحيوانات، بل لأن الحيوانات المخشاة رموزها يحكم سلوكياتها قانون الغاب، الذي تقتدي به هذه الحيوانات السياسية والحال أن لا أحد اقتاد بسلوك الحمار، وهو الأكثر اجتماعية والمساعد للإنسان في الأوقات العصيبة، ولا سيما وأن الحمار من بين الحيوانات الأكثر جدية في نقل المستلزمات الاجتماعية، فهو من بني الدواب، من خلال تحمله متاعب نقل مواد البناء عبر السهول والجبال، والمزود الرئيسي للمساكنة بالماء والأكل، وهو وسيلة نقل جد فعالة، علاوة على حشمته ووقاره وصبره، هذا بالإضافة إلى كونه حيوان خديم ويتوفر على مختلف الصفات الجميلة التي لا تتوفر في هذه الحيوانات السياسية، فهو على عكس الأسد الذي اختاره الحزب الليبرالي رمزا للونه الحزبي، والأسد في الثقافة الحيوانية هو المتسلط والجبار وقاهر الحيوانات الضعيفة وأكلها أيضا، هذا فضلا عن عدم اعترافه بالتعايش، إذ لا يمكنه أن يمنح أي شيء، بل يأخذ فقط ليأكل. ولا أدري ما إذا كانت هذه السلوكيات تدخل في برنامج الحزب الليبرالي.

أما الحزب الذي اختار «القلوكة»، فمن بين ما يوحى إليه رمزه هذا، هي فاهرة الحرية، وكأنها دعوة صريحة موجهة إلى الشباب لاختيار حزبهم المؤتمر الوطني الاشتراكي، حزب الحركة بامتياز إلى الدول

الأمازيغ يستقبلون وفد يهودي بالبيضاء

انتهى يوم الخميس 26 يوليوز الماضي بأحد فنادق الدار البيضاء، لقاء جمع بين وفد أمازيغي ووفد من اليهود المغاربة القاطنين بأوروبا، الذي يرأسه السيد سامي كاسبي رئيس جمعية اليهود المغاربة للتراث الثقافي. وقد حضره من الجانب الأمازيغي كل من حسن بليريزد وطيفة مزك عن اللجنة التحضيرية لتأسيس جمعية سوس العالمية للصداقة الأمازيغية اليهودية، وإبراهيم أمكار عن حركة ناطق بالحكم الذاتي لسوس الكبير، رشيد بوقسيم رئيس جمعية إسني



وورغ، محفوظ فارس عن اللجنة الوطنية لإنصاف الإعلام الأمازيغي، وفعاليات أمازيغية أخرى من بينها عبد النبي إسماعيل، الحسين أبلج، علي فضول، أحمد أولاي، إبراهيم الصفا، أحمد الخنوبى. هذا وقد تداول الطرفان مطالب الحركة الأمازيغية، ووضع اللغة والثقافة الأمازيغيتين في التعليم والإعلام، إضافة إلى الوضعية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية لأمازيغ المغرب، كما تحدث الطرفان عن تاريخ العلاقات اليهودية الأمازيغية، وأبدوا إستعدادهم للتعاون في كل الميادين وخلق جسور للتواصل والحوار. وقد تم إفراز لجنة إعداد برنامج عمل مستقبلي يضم ندوات ولقاءات أخرى بالإضافة إلى توسيع شبكة المهتمين بالعلاقات اليهودية الأمازيغية في كل بقاع العالم.

الفنان أحمد بادوج في وضعية صحية حرجية

يوجد المخرج والفنان الأمازيغي أحمد بادوج في حالة صحية جد منهورة، نظرا لإصابته بمرض عضال يحتاج إلى عملية جراحية على وجه السرعة. الفنان أحمد بادوج رغم كل ما قدمه للفن الأمازيغي بصفة خاصة والمغربي بصفة عامة، فإن مؤسسات الدولة لا تعترف له بذلك. الفنان بادوج، في حاجة إلى مساعدة كل المغيورين من أشخاص ومنظمات ومجتمع مدني في محنته مع المرض. وللاطمئنان على الفنان بادوج نورد رقم هاتفه: 065008158-066539256



تصويلا

سبح للجريدة أن نشرت في عددها 87 خبرا يتعلق بتغير إسم جمعية «إعادة البسة» في جميعا العام إلى إسم أرف. وأحال أن الجمعية أخطأ لها أعضائها إسم «إزرقانة»، وبهذا الخطأ أخرج عن إرادتها، تعتبر لأعضاء إزرقانة متمين لهم عطائهم متميزة في مسيرتهم الصالحة.

لاهاي أول جامعة عالمية تدرس الصحافة والأعلام الأمازيغي

وعيا من جامعة لاهاي العالمية للصحافة والإعلام إلى افتقار المؤسسات التعليمية الصحافية والإعلامية في أوروبا، وشمال أفريقيا، إلى أقسام للصحافة والإعلام المغربي عامة، والأمازيغي خاصة، فإنها حملت على عاتقها استحداث تخصصات علمية ذات مستوى أكاديمي رفيع، تعنى بالصحافة والإعلام الأمازيغيين، لتصبح جامعة لاهاي العالمية للصحافة والإعلام أول مؤسسة أكاديمية سخرت لهذا الغرض، حيث سيتم دراسة برامج ومناهج العمل الصحافي والإعلامي الأمازيغي لتخرج أطر مهنية متميزة، وذلك بأسلوب أكاديمي محض، غير مرهون بالهاجس السياسي والأيدولوجي، لاسيما وأن فلسفة جامعة لاهاي تدرج في سياق المخطط التنموي الذي بدأت تشهده الأمازيغية، إنسانا ولغة وثقافة.

وقد عبر مسؤولو جامعة لاهاي العالمية للصحافة والإعلام، عن كون المشروع جاء كنتيجة لمجموعة من المجهودات المتواصلة التي تطلبتها مختلف الاتصالات والقنوات والشبكات بين فعاليات تعليمية وجمعية ثقافية وإعلامية، من أساتذة جامعيين وأكاديميين وباحثين وصحفيين في أوروبا وشمال أفريقيا وكذا دول الخليج، ويعتبر نجاح هذا المشروع دعامة أساسية للإعلام الحر والموضوعي بشئى مؤسساته ولغاته وإنشغاله ومشائره، إلى هذا دعا مكتب رئاسة الجامعة كل المهتمين للمساهمة في الدفع بعجلة هذا المشروع المغربي، سواء بالانضمام إليه أو التسجيل فيه أو الدعاية له أو من خلال أية مساهمة من شأنها أن تخدمه وتزكيه وتدعمه.

وقد تم تحديد منتصف شهر أكتوبر موعد بدء الدراسة في كليتي الصحافة والإعلام، وتعلن الجامعة أن آخر أجل قبول طلبات الراغبين في التسجيل هو الأسبوع الثالث من شهر سبتمبر الحالي.

وللمزيد من المعلومات زوروا موقع الجامعة التجريبي:

www.globallahayeniversity.com

المعتقلون الأمازيغ في إضراب عن الطعام

دخل معتقلو الحركة الثقافية الأمازيغية، في إضراب مفتوح عن الطعام، منذ الرابع سبتمبر الجاري. هذا وجاء في بلاغ صادر عن المعتقلين العشرة بسجن سيدي أسعيد بمكناس، أن الإضراب عن الطعام جاء أمام غياب أية أدلة لدى الشرطة القضائية وقاضي التحقيق تثبت التهم الموجهة للمعتقلين وكذلك لأن قاضي التحقيق حدد يوم 18 أكتوبر 2007، كآخر أجل للجلسة الخامسة لمباشرة التحقيق التفصيلي، واعتبارا كذلك لكون الأجهزة المعنية أكدت على رفضها تمتع المعتقلين بالصراع الموقوت وذلك دون مراعاة حلول الموسم الجامعي الجديد، بالإضافة إلى الظروف الغير الالائقة التي يعيش فيها المعتقلون داخل الزنازن. البيان الموقع يوم 30 غشت 2007، أكد فيه المعتقلون السياسيين على إصرارهم على مواصلة الإضراب عن الطعام إلى حين تمتيعهم بالحرية. هذا وفي اتصال هاتفى، طالب والد المعتقل محمد زرو، بالإفراج الفوري و اللامشروط عن جميع المعتقلين، لا سيما في غياب أية دلائل تثبت تورطهم فيما نسب إليهم. مؤكدا على الانشغال التمييزية والمضايقات وكذا الإعتمادات التي يتعرضون لها يوميا. مطالبا في الوقت ذاته بإطلاق سراحهم، ومتشبثا ببراعتهم مما نسب إليهم من اتهامات.

أريكت نتائج الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة حسابات الدولة المخزنية والأحزاب السياسية وكذا تخمينات المحللين وخاصة أولئك الذين ألحوا على أن مقاطعة إيمازيغن للانتخابات لن تؤثر في الخريطة السياسية. وحده يوم الاقتراع أحمد نيران التحليلات والحسابات المتضاربة. وما إن احتسبت نسبة المشاركة، حتى تعالت الأصوات مطالبة بمحاكمة ومعاينة أداء الحكومة المنتهية ولايتها. لكن على الرغم من ذلك، لا زال البعض يصصر على اعتبار النسبة الهزيلة التي ظهرت بها الآلة الانتخابية، ناتجة عن لامبالاة وعزوف المواطنين، وبالرجوع إلى طبيعة الأصوات المقاطعة والأشكال الاحتجاجية التي سبقت وواكبت يوم الاقتراع، سيعيد من جديد طرح استهجمات حول رهانات وأسناد هذه القوى المتمتعة عن التصويت إلى الواجهة.

ملف خاص أعدته جريدة العالم الأمازيغي، يقرنا من أجواء الأشكال الاحتجاجية والأصوات التي سبق وأن عبأت طاقاتها من أجل دعوة المغاربة إلى عدم التوجه إلى صناديق الاقتراع، مصحوبا بتصريحات بعض القوى البارزة لتقطب المقاطعة من أمازيغيين وإسلاميين ويساريين.

□ إعداد: هيئة التحرير

ندعو إلى النضال من أجل إلغاء نتائج الانتخابات والدستور



دعا عبدالله الحريفي، الكاتب الوطني للنهج الديمقراطي، مختلف القوى الديمقراطية والنضالية إلى النضال من أجل إلغاء نتائج الانتخابات، وكذلك إلغاء الدستور الحالي وإقرار دستور

ديموقراطي، بلورة (عبر مجلس تأسيسي منتخب بشكل حر ونزيه)، ومضمونا وتصديقا، مع عزل المافيا المخزنية المسؤولة عن الجرائم الاقتصادية والسياسية وعن إفساد الحياة السياسية وذلك بالخصوص عبر إقرار وتطبيق مبدأ عدم الإفلات من العقاب في الجرائم السياسية والاقتصادية. وتعليقا على نتائج الانتخابات، اعتبر عبدالله الحريفي، أن النظام المغربي راهن على مسالتين، أولاها تتمثل في نسبة المشاركة، وثانيها على أن تكون انتخابات نزيهة. والمشكل لم يكن لديه (النظام) في الحزب الذي سيحصل الأصوات أو الذي سوف لن يحصل على شيء، ولا سيما حزب العدالة والتنمية، لأنه مدجن بالنسبة إليه. وراهن المشاركة المكثفة فشل بخصوصه النظام، لأن نسبة المشاركة الحقيقية اضعف بكثير من الأرقام الرسمية، سيما أن هناك جزء مهم من المغاربة لم يسجل في اللوائح الانتخابية، بالإضافة إلى أن ما يقارب 20% من البطائق ملغاة. مضافا أن أغلب التقديرات، تحدد نسبة المشاركة في أقل من 20%، ولقراءة هذه النسبة الكبيرة للمقاطعة، يقول الحريفي أن الشعب المغربي لم يعد يقبل بهذه اللعبة، أي ليست له ثقة في الدستور وفي المؤسسات المنبثقة عنه. وبالتالي فالتصويت، ليس بممارسة سلبية، بل هي ممارسة سياسية بالأساس، تعبر عن وعي مهم وسط الجماهير، بأن هذه الديمقراطية، هي ديموقراطية مغشوشة وصورية ولا تسمح للشعب المغربي بالتعبير عن إرادته، وتحديد اختياراته الأساسية، لأن السلطة الحقيقية تظل خارج البرلمان وخارج الحكومة، أي في يد الملك ومستشاريه والقوى التي يمثل مصالحها. كما أن هناك فشل في أن تكون هذه الانتخابات تنظيمية، يصيف الكاتب الوطني للنهج الديمقراطي، لأن حتى ولو لم يكن ذلك التدخل السافر للإدارة، فقد كان استعمال المال بشكل شبه عام، وبالتالي فإن أغلب المرشحين الذين نجحوا في الانتخابات لن يفعلوا سوى المزيد من إفساد الحياة السياسية، لأن فاقد الشيء لا يعطيه. الحريفي اعتبر في تصريح لجريدة «العالم الأمازيغي» انتخابات 7 شتنبر جاءت لتؤكد من جديد استمرار المافيا المخزنية في إحكام سيطرتها على مقاليد الحكم.

هل ستسمح الملكية لنفسها بإففتاح برلمان قاطعته أغلبية المغاربة؟

نسمة، وهي كتلة المقاطعة، أي الأغلبية الساحقة من الشعب، مشيرا إلى أن المغرب شهد لأول مرة مقاطعة منتظمة ومبرجة وواعية، وليست، كما يزعم المخزنون، عفوية ولا هي جاهلة كما يقال، بل هي مقاطعة، عبر عنها الأمازيغيون بمختلف شرائحهم، سواء من خلال المواقف المعلنة، منذ عدة شهور أو عبر البيانات التي صدرت عن الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي وعن الجمعيات والتنسيقيات والكونفدراليات وعن الحركة الثقافية الأمازيغية وعن أمازيغي المهجر وكذا عن القبائل من قبيل آيت باعمران، آيت اعمر، آيت حديدو، آيت مرغاد، آيت عطا، وآيت وريابل وغيرها... كما عبر عنها أيضا كل من العدل والإحسان وحزب النهج الديمقراطي. هكذا أصبحت المقاطعة قطبا سياسيا يعبر عن نفسه.

وأضاف قائلا: «إن مقاطعة الانتخابات من طرف إيمازيغن، يفرض على الدولة والنخب السياسية أن تنصت للأمازيغيين، وتسمع صوتهم لأول مرة في التاريخ، توخيا للمصلحة الوطنية، وكذا لا ترتفع وتيرة الغضب والمقاطعة في السنوات المقبلة. ونهج الطريقة العملية من خلال تشخيص أسباب المقاطعة، بدون حيف ولا نظرة ضيقة إلى الأمور. قبل أن يوضح، أن طريقة الحصول على رضى الأمازيغيين واضحة ومعبر عنها في البيانات المعلنة عنها وفي المطالب المتقدم بها إلى مختلف أجهزة الدولة. وفي السياق ذاته، هنا الدغري الأمازيغيين الذين نفذوا خطة المقاطعة بإجماع، مستفيدين في ذلك بعض من وصفهم بالحزبيين الأمازيغ الذين تربط مصالحهم الضيقة بالمخزن وبالأحزاب المشاركة في الاستحقاقات الأخيرة، مطالبا إياهم بإعادة النظر في مواقفهم، قائلا: لا نطلب منهم غير الرجوع إلى الصواب والانسحاب من الأقلية التي لا تريد في الانتخابات المقبلة أن تسن إلى مطالب الأمازيغيين. مبدية مساهمة، في تقوية التنظيمات الأمازيغية للتحالف مع كتلة المقاطعة التي برزت فيها جماعة العدل والإحسان والنهج الديمقراطي، مضيفا: لقد أصبنا ثلاثة أقطاب بارزة، قطب أمازيغي، قطب يساري وقطب إسلامي».



اعتبر أحمد الدغري، الأمين العام للحزب الديموقراطي الأمازيغي المغربي، أن مقاطعة الشعب المغربي للإستحقاقات الانتخابية، تنطرح على النظام الملكي سؤالا تاريخيا وحظريا في الآن ذاته. هل سيركز الأقلية أم الأغلبية، وهل ستسمح الملكية لنفسها في الجمعة الأولى من شهر أكتوبر المقبل، أن تفتح برلمانا قاطعته أغلبية المغاربة؟

وأضاف الدغري متسائلا: هل سيقبل المغرب خاضعا لسلطة تشريعية لم تحصل على تركية أغلبية السكان، فبالإحرى أن تشكل في المغرب ولأول مرة حكومة منبثقة عن سلطة تشريعية وعن سلطة الملك، وهي لا تمثل سوى أقل من 5% من سكان المغرب. الدغري، في تصريحه للعالم الأمازيغي، وفي ملتصق تقدم به، طالب من القصر الملكي عدم تركية البرلمان الذي سينفتح

عن نتائج انتخابات السابع شتنبر، لأنه سيكون، في نظره، خطا تاريخيا لا يرضى به المغاربة، معتبرا ذلك نابع لديه من الغيرة على مصلحة الوطن وليس بواقف سياسية أو حزبية أو غيرها. مشيرا إلى أن تشكيل حكومة على برلمان منبثق عن هذه الانتخابات، سيكون عبارة عن بناء قصر من الرمال لن يصمد أمام الرياح القادمة في السنوات المقبلة. وبما، المتحدث أيضا، الدولة المخزنية إلى التوقف من أجل التفكير في تعديل الدستور، قبل تشكيل أية حكومة أو أخذ مهلة للتفكير عن طريق الإعلان عن حالة الاستثناء، وهي اختيارات، حسب تعبيره، مبررة وصعبة فرضتها أغلبية الشعب.

أحمد الدغري اعتبر نتائج الانتخابات الأخيرة، تؤكد على فشل المخزن المغربي في خطته السياسية، وكانت تلك الخطة هي حصر الخريطة الحزبية والقيام بدعاية قوية في وسائل الإعلام، قصد إقناع الشعب بتركية هذه الخريطة وسياسة الدولة. وأكد الدغري، متحذرا أيضا، أن من نتائج فشل السياسة المخزنية، انقسام المغرب إلى كتلتين: كتلة صغيرة لا يتجاوز عدد أنصارها 15% من المغاربة على السن القانوني للمشاركة في الانتخابات، وكتلة ثانية ضخمة، يصل عددها إلى 15 مليون

المقاطعة الواعية تمثل رسالة لن يراها على استغفال الشعب



وقته لخمس سنوات أخرى، أما الأحزاب فقد فقدت مزيدا من المصداقية. وهذا ما يدعو الجميع، بضيف أرسلان، إلى إعادة النظر في المدخل الانتخابي، لأن المدخل الانتخابي على الطريقة الخاطئة الممارس بها حاليا لا يؤدي إلا لدورة جديدة من الانتظار والوعود الكاذبة، في حين ينبغي إصلاح الوضع السياسي والمنظومة السياسية من أصلها.

المطلق من العملية السياسية على الطريقة المخزنية. وهذا هو صلب المشكل، بالنسبة لأرسلان، لأن السؤال الجوهرى ليس حول ارتفاع الأرقام أو انخفاضها أو مدى شفافية ونزاهة الانتخابات، الأمر يتعلق بمرحلة ما قبل وما بعد سوق الأرقام، حيث سيكون المغاربة أمام برلمان لتسجيل وقائع والتصديق على قوانين نابعة من لجان خارج البرلمان وحكومة بموظفين سامين، وإطلاق الوعود وتنشيط آلة التبرير والتزويق وستتغير الوجوه فقط وهو ما كان بالضبط قبل فترة الانتخابات، وهو المسؤول الأساسي عن الماسي الحقيقية للشعب من بطالة وفق ومرض وأمية، أما مسألة نسبة الانتخابات فهي مسألة المتفحفين منها فقط.

واستخلص الناطق الرسمي لجماعة العدل والإحسان، من كل هذا أن الخيار السياسي العام للدولة، وهو خيار الاستبداد، المسؤول المباشر عن ضعف المشاركة، وأن الشعب المغربي سيخسر

أجرم فتح الله أرسلان، الناطق الرسمي باسم جماعة العدل والإحسان، بأن الرقم المعبر عنه في انتخابات السابع شتنبر مرور وشابته الكثير من الشوائب، فالذين ذهبوا للتصويت أكدوا الاستعمال الواسع للمال، قائلا: ينبغي على وزارة الداخلية أن توضح هذه النسبة العامة من أين استخلصتها، هل من إجماعي المسجلين أم المشاركين، وماذا عن الأوراق البيضاء والمغاة؟ وحتى إذا سلمنا بهذه النسبة، يقول أرسلان، في تصريح للعالم الأمازيغي، فهي تؤكد ما سبق وأن تحدث عنه من وجود مقاطعة واعية تمثل رسالة واضحة من أن يراهن على استغلال الشعب، وأن هذه النسبة الهزيلة تؤكد أن المقاطعة ليست اختيار العدل والإحسان بشكل معزول وإنما هو رأي غالبية المغاربة. معتبرا أن هذه المقاطعة الواسعة كانت منتظرة ومحسومة لأن ما جرى ليس انتخابات حقيقية، إنها انتخابات الواجهة تقرر أجهزة شكلية ليس لها من دور غير تعميق سطخ الشعب ويأسه

الانتخابات سارت على نفحات ما يشتهيها التحالف الحكومي القديم / الجديد

السياسي الراجح الانتخابية في بقائه في الوقت نفسه عدم اكتراث المواطن المغربي بالالوان السياسية انما المحدد لديه هو التصويت على الشخص، بغض النظر عن حزبه والعدالة والتقدمية الصادرة والاكتساح، وهذه النتيجة تحيلنا الى قضية مهمة وهي ان الاحزاب السياسية لا تؤطر المواطنين، انما القرابة العائلية والانتماءات القبلية هي المحدد الرئيسي



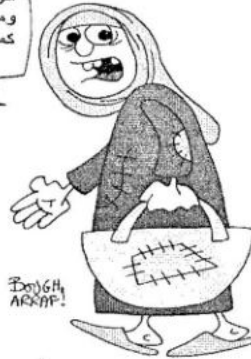
بويكر انغير

إن المتتبع للمشهد السياسي الذي أفرزته الانتخابات التشريعية التي أجريت في شتنبر 2007 سيخلص للاحتمال إلى ثلاث نتائج مهمة ستعطي بدون شك المحاور السياسية المقبلة للمشهد السياسي ببلادنا المستقبل

● النتيجة الأولى: نسبة المشاركة الضعيفة في المغرب بالقوى والمدن على حد

سواء، هذا المعطى يطرح أكثر من تساؤل حول مصداقية العمل الحزبي ببلادنا، كما يؤكد سخط المواطن المغربي على الأوضاع القائمة وحاجته إلى الثقة في المؤسسات وفي جدوائية العمل السياسي. إن الجهود التي قامت بها بعض مؤسسات المجتمع المدني لتشجيع الشباب على المشاركة

الواجب الوطني ودرناه ومثينا صوتنا.. وحفنا كمواطنين فخيرات هاد لبلاد فاين هو ؟؟



إن الحزب الفاسي الحاصل على (الرتبة الأولى) سيستمر في نضاله من أجل ألا تكون الأمازيغية لغة رسمية. لكن أكد أيضا أننا قادرين على تغيير صفو المنزعات الحكومية.



أحمد ارمحوش

ما يقرب من تسعة ملايين مغربي ومغربية المسجلين باللوائح قاطعوا الانتخابات الأخيرة، وما يقرب من خمسة ملايين وسبع مائة شاركوا دون احتساب الأصوات الملقاة. بمعنى آخر، أن الغرفة الأولى للبرلمان وبغض النظر عن نزاهة العملية وشفافيتها، لا علاقة لها ولا انتداب لها بالنسبة لأربعة وعشرون مليون وثلاث مائة

الف نسمة وهو أهم استنتاج له دلالة خاصة فيما يخص موضوع التمثيلية النيابية بامتداداتها المباشرة أو الغير المباشرة. ويتطلب ذلك في رأيي أن تكون التجمعة السياسية عند من تعيهم كراسي الغرفة الأولى للدعوة إلى انتخابات استثنائية يسبقها طبعاً تغيير الدستور الحالي كمدخل للمصالحة في اتجاه احتضانه للحقوق والحريات وعلى رأسها الحقوق الأمازيغية، وإن يكون المغرب حالة فريدة، في حالة ما إذا تقرر ذلك حيث سبق لدول ديمقراطية أن ألغت انتخابات برلمانية لعدم إقرارها لتمثيلية نسبية أو مطلقة للشعب خارج أي جدال ما حول أسلوب الاقتراع المعتمد. تلك أول خلاصة يمكن تحصيلها وثانيها مرتبط بجسمنا الأمازيغي الذي ننتمي إليه جميعاً، حيث يبدو أن أغلب الهيئات الأمازيغية دعت أو أعلنت عن مقاطعة الانتخابات الأخيرة من منطلق الجوانب الدستورية والمؤسساتية والحزبية وجوانب حصيلة الدولة في موضوع الأمازيغية منذ ما يزيد عن 50 سنة. لكن السؤال الذي يطرح نفسه كيف كان موقعنا في خضم نسبة المقاطعة والمقاطعات، هو ماذا بعد المقاطعة وما العمل ؟

في اعتقادي حان الوقت حتمياً لوضع خطط جديدة لتجاوز المد العربي الشوفيني والاسلاموي الوهابي القادم والمقدم لنا بأنه الحائز على (المراتب الأولى) والذي سوف لن يكسر إلا أسوأ السياسات الممارسة سابقاً تجاه هويتنا ومستقبل مشروعنا. ويبدو لي أن الغيورين مطالبون الآن بالعمل

الشعب المغربي يواجه الإنذار ويمدد آجال الفرصة الأخيرة إلى 2009



عبد الحكي السلام

عالي عن رفضهم لهذه المهزلة التي اكادوا مسبقاً أنها لن تأتي بجديد وهو ما وقع فعلاً. إن الذين قاطعوا انتخابات 2007 من جمعيات ومنظمات المجتمع المدني وحزب وتيارات أخرى، هي من وجب الإستماع إليها ولطالبها، أما الذين سيشتكون الحكومة والبرلمان في المرحلة الحالية فانيما ذهبوا سيطرح أمامهم سؤال تمثيلية من؟ والشعب قد قال كلمته في هذا الشأن. ونسبة مشاركته ومقاطعته نهت المسؤولين والمعينين بأمور المغرب بضرورة الوقوف ولغة نامل والإجابة عن سؤال إلى أين يسير المغرب؟ حتى لا تنعقد الجروح وتزداد الإنكسارات.

منهم من إحترف مهنة التسول حتى لا يعود لمسقط رأسه خاوي الوفاض، هذا ما فعله البلدان بشباب معول عليه لتحديات الغد، إنها جرائم الحكومات والأحزاب التي تسير في فلكها. فعن أي تمثيلية يتحدثون في مؤسسة لا حول ولا قوة لها، ولا نعدو أن تكون مجرد ديكور جارجي يسر الناظرين، في شارع أهد أصلاً لغرض الإستجمام بقراءة الصحف وشرب القهوة أو تحديد موعد هناك، ولو حولوا هذه المؤسسة إلى متحف لهياكل مصاصي الدماء والأميين وباطرة المخدرات الذين مروا منها، لكان الأمر يليق بها أكثر مما هي عليها الآن، إنها معضلة وأزمة حقيقية وجهاً خلاها الشعب المغربي إنذاراً قوياً، وأجل الموعد النهائي لحل الأزمة إلى 2009، فحداري من إهمال أصوات الشعب المقاطعة لانتخابات، الذين عبروا عن الوقوف بجانب الشعب 2007 في همومه ومطالبه، وعبروا بجرأة وبصوت

تنتظر البولة من شعب قمعته فوق أرضه وفي عقر داره بغارات ممسيلة للدموع و رصاص مطاطي، ولم يبق لها إلا إستعمال الحي منه للقضاء عليه نهائياً. ألم يكن القامون على أمور البلاد والعياد يحسبون أن هذا الشعب لابد وأن يثمر بشكل من الأشكال، فكل الأرقام والمعطيات تشير إلى أن الشعب المغربي لابد وأن يستفيق من سباته ليسائل نفسه حول مصيره، فالآلاف من شبابنا إختاروا المغامرة بأرواحهم في عرض المحيطات تمرداً على أوضاع يعيشونها أفقدتهم كل أمل في الأمل، وإختار آخرون العيش خارج التغطية بالمخدرات وكل ما يذهب العقل شروياً من واقع يستحيل تغييره بالشعارات الرنانة، وبنات الشعب المغربي في المزد العلفي أينما حل المرء وإرتحل، أما أصحاب التنازلات العليا فإختاروا أن تسليح جلودهم يومياً أمام البرلمان ويتناوبون على ذلك ما إن تشفى إصابة أحدهم حتى يعود إلى ساحة المعركة بل

كان بالإمكان أن تجد وزارة الداخلية صناديق الإقراض فارغة عن أكملها، اللهم بعض أصوات المرشحين وعائلاتهم، غير أن الشعب تصرف بذكاء ووجه رسالة قوية تحمل إنذاراً أخيراً، لكل من يتلاعب بمصالحه اليومية، أزيد من نصف قرن من الزمن، ولعل هذه الرسالة في مقاطعة إنتخابات 2007 ومشاركة 20% كانت بالنسبة للمحللين السياسيين مشاركة فعالة بالنظر إلى العديد من التجاوزات التي تعرض لها الشعب المغربي في حقوقه العادلة والمشروقة، من إنعدام لغرض الشغل وإزدياد البطالة والبؤس الاجتماعي وإستنزاف ثروات البلاد، ناهيك عن التراجع الخطير على مستوى الحقوق والحريات العامة بإصدار أحكام قاسية بإسم المرس بالمقتضات، أما أبناء العالم القروي فقد ملوا العزلة والتهشميش ولم يكلي الدولة ذلك، ونهجت سياسة تهجير وتثريد هؤلاء بنزع الآف الهكتارات بغير وجه حق، فماذا

إيمازيغن و الإنتخابات



التنظيمات المعزولة لا يكون لها أثر يذكر على قضيتهم، وإنما الذي يحدث الآن المطلوب هو الموقف والتحركات التضالسية الوطنية عبر شبكات التنسيق الكبرى التي يمكن بواسطتها تحقيق التكتل الوطني المطلوب، والكافي للفت انتباه وسائل الإعلام في الداخل والخارج، وكذا انتباه المسؤولين والأحزاب والطبقة السياسية.

يعكس هذا ضعف الحركة الأمازيغية على مستوى ردود الأفعال الفورية والسريعة التي تتطلبها هذه الوضعية أو تلك، وفي حالة عدم من القوى الديمقراطية بالمغرب، وقد كان من نتائج ذلك أن استطاعت السلطة بدون أية مقاومة تذكر أن تنظم انتخابات تشريعية بدون تعديل دستوري، بعد أن فتحت هي نفسها باب النقاش في الإصلاح الدستوري، كما فتحت باب استقبال مذكرات واقتراحات الأطراف المختلفة، والتي كان من بينها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية الذي كان أول طرف تقدم بمذكرة في تعديل الدستور في بداية إبريل 2006، و ما حدث بعد ذلك هو تواطؤ السلطة والأحزاب السياسية و جزء هام من المجتمع المدني على إقبال النقاش الدستوري بعد أن تبين عدم رغبة الهيئات العليا في ذلك إبان اقتراح الملك لخيار الحكم الذاتي في الصحراء، والحال أن اقتراح الحكم الذاتي قضية جزئية لا يمكن أن ترضى البناء الديمقراطي كله أو تؤدي إلى تاجيله، والمؤسف هو انسياق الحركة الأمازيغية لتأثيرات المناخ السائد، حيث لم تفض التحركات التنظيمية التي انطلقت قبل عامين من هذا التاريخ إلى بلورة الأرضية الوطنية الشاملة التي تعكس موقف الحركة ومقترحاتها الملموسة في موضوع الدستور، التي تسمح بالترويج لها في إطار موقف المقاطعة الذي أعلنه القليلون والتزم به الكثيرون في صمت.

أن السلطة والأحزاب أن يشكروا مهندسي إفساد الحياة السياسية السابقين، فلولهم لما وصلت نسبة المشاركة في الانتخابات الأخيرة إلى ما تم الإعلان عنه، ذلك لأنه باستثناء مجموعات قليلة من المواطنين المؤطرين داخل أحزاب التزمو بالتصويت لها، كانت معظم جحافل المصوتين تتحرك نحو صناديق الاقتراع على إيقاع الأوراق النقدية.

المرغية المحسومة في تأكيد شرعية الملك الجديد قد جعلت السلطة تستغل حتى آخر كلمة فقرات الحكم المطلق الواردة في الدستور، مما جعلها تملا كل الفضاءات بشكل أدنى إلى قتل دينامية الحياة السياسية وخلق مشاعر اللامبالاة والفتور لدى غالبية المواطنين ونخا جماهير، الفكرة القائلة بأن الحضور المكثف للملك من شأنه أن يعيد الاعتبار لمصادقية عمليات الاقتراع فكرة خاطئة، ذلك أنه حتى في حالة تحقق مصادقية ما للملك، فإنها لن تكون

الجديد لا تقوم فقط على ضمان النزاهة وعدم التزوير المباشر للنتائج، بل تقوم قبل ذلك على وضع الأسس المثبتة للمرحلة القادمة بتجاوز دستور الحسن الثاني، وإقرار صلاحيات أوسع وأهم للحكومة والبرلمان في الوثيقة الدستورية، وتوسيع الحريات وإقرار جهوية حقيقية، والتخصيص الصريح على أبعاد الهوية المغربية، إذ يستحيل فتح عهد جديد بدستور قديم.

إن الرغبة المحسومة في تأكيد شرعية الملك الجديد قد جعلت السلطة تستغل حتى آخر كلمة فقرات الحكم المطلق الواردة في الدستور، مما جعلها تملا كل الفضاءات بشكل أدنى إلى قتل دينامية الحياة السياسية وخلق مشاعر اللامبالاة والفتور لدى غالبية المواطنين ونخا جماهير، الفكرة القائلة بأن الحضور المكثف للملك من شأنه أن يعيد الاعتبار لمصادقية عمليات الاقتراع فكرة خاطئة، ذلك أنه حتى في حالة تحقق مصادقية ما للملك، فإنها لن تكون



مصادقية للأحزاب ولا للبرلمان ولا للمؤسسات، وهو ما من شأنه أن يبعدنا عن الموعد المرتقب مع البناء الديمقراطي الصحيح، فالاعتماد على سلطة الملك لتسوية بعض الملفات الساخنة والخلافية كالمراة والأمازيغية والصحراء، ماضي الانتهاكات الجسيمة قد تكون له نتائج إيجابية مباشرة ومحدودة، لكنه قد لا يؤدي حتما إلى التغيير الشامل المنشود.

إضافة إلى هذا كان ثمة عامل آخر، فمن أسوأ مخلفات المرحلة السابقة تركيز قناعة راسخة لدى أغلبية المغاربة، والمتحيزة في اقتراح السياسة بالفاساد، إذ لم تكن السياسة إلا وسيلة خسيسة لاقتصاد الإدارة والذم والضمائر والقيم، وكان ذلك رهانا قويا للسلطة لمواجهة المعارضة الإصلاحية والديمقراطية، ذلك بمنطق أن كل شيء قابل لأن يشتري، غير

كما كان متوقعا لم يكن المغاربة عند حسن ظن السلطة، فخسفة المقاطعة التي سجلت خلال الانتخابات الأخيرة - رغم الشكوك التي تحوم حولها - و عدد الأوراق المغفأة، تدل على أن معظم المغاربة أعلنوا بالواضح بانهم غير معنيين بعملية تغفرك إلى الأسس السلمية للانتقال الديمقراطي الفعلي، حدث ذلك رغم كل الدعاية الرسمية المحسومة والمتواصلة على مدى أسابيع، ورغم الخطاب الناري للملك الذي توعد المشتكين في الانتخابات، ودفع بالعديد من الصحف إلى التزام الصمت والتمسك بنشر آراء الداعين إلى مقاطعة الانتخابات.

وخلافا لما ظن يردده بعض "المحللين" والفاعلين السياسيين في بعض غداة إعلان النتائج، لم تكن الأسباب الرئيسية متعلقة بعدم ملازمة يوم الجمعة للتصويت بسبب "انتفاضات المواطنين"، ولا بسبب عدم الثقة في الأحزاب السياسية أو الدور السلبي للمجتمع المدني في نقد الأحزاب إلى غير ذلك من الأسباب الثانوية، لقد أشرنا في مقال لنا نشر قبل شهرين من الانتخابات بعنوان "سلطات الملك بين الظرفي والإستراتيجي"، إلى أن الفتور الذي يصود الحياة السياسية المغربية، والذي سيؤدي حتما إلى جعل أغلبية المواطنين خارج أي اقتراع، راجع أساسا إلى الهيمنة المطلقة للفاعل السياسي الوحيد المتمثل في الملك، والتغيب القسري للأطراف الأخرى بتجسيم دورها بعد أن تم إنهاكها في الصراعات السابقة وخاصة منها قوى اليسار التي كانت تمثل قطب المعارضة طوال عقود متضمرة، فسلكوا السلطة وحملاتها الدعائية وأساليبها في تدبير مختلف الملفات والقضايا، رسخ لدى عموم المواطنين بأن كل الخيوط بيد الملك وأن الحكومة والأحزاب والبرلمان لا دور لها، وأنه من الأجدر التوجه للملك مباشرة عوض انتخاب ممثلين لأدوار مسرحية سبجة، لا تتعدى السخرة الإدارية. ويخطر من يظن بأن هذا العامل الرئيسي مقتصر على بعض النخب التي ما زالت تثشب باولوية الإصلاح الدستوري، ذلك أن هذا المطلب إن كان يتم التخلي عن من طرف فاعلين مؤطرين إيديولوجيا، فإنه يترجم في الوعي الشعبي إلعام بعدم جدوى الاشتغال بالسياسة ما دام هناك من يحتكر كل مقاييسها لوحده، يبرز هذا بوضوح في مقدار الأصوات التي حصلها وزير الدولة المنتدب في الداخلية سابقا والتي تدل على مدى ثقة الناس في المقربين من الملك، باعتبارهم أصحاب السلطة الفعلية والمساكين بزمام الأمور. وسيكون خطأ فاحشا للمسؤولين أن لا يقوموا باستخلاص العبر مما جرى، فمصادقية العهد

الإقتصاد الاشتراكي يدعو بالأمازيغية إلى تشييت المغرب

تعرفونه، ويعرفه المغاربة قاطبة واكتووا ببنيرانه طيلة 10 سنوات الماضية. لنكون أكثر واضحين معك وبلمغة موليير الفرنسية التي تشوبها شفتان الرقيقتين عندما تتكلم بها، وتعني ما يلي détruire le Maroc « لأن وانت علمت ما كتبتة سهوا وإصرارا وإنسجاما مع توجيهك المعروف سنقول لك أن الأمازيغية أجبرتكم وأذلك أمام مسمع ومرأي المغاربة عندما أفصحت حقيقة شعار حزبك، وصديق زميلك إدريس لشكر حينما قال أكثر من مرة أن حزب الوردية يمتاز بالوضوح والشفافية. إن دل هذا السلوك على شيء إنما يدل هؤلاء الذين ينظرون إليها كسلعة للاستهلاك والإستغلال فقط دون سواها.



اختاروا مغربكم

لا، راه إلا عرفتي أشنو كتيبي راه يلاه غادي تعرف أنك قلت الحقيقة لأول مرة في حياتك، ولكن ليس بلغة الضاد لغة "أيت يازغة" المعربون جملة وتفصيلا والتي لا تتقنها بشكل سلس، لقد أجبرت الأمازيغية المجهورة - التي طالما حارب تدريسها وزيركم العجيب في التعليم الحبيب المالكي - على قول الحقيقة ماذا أرغمتك يا ترى على ذلك لا تدري بطبيعة الحال، الجواب بسيط لأنها لغة الصراحة والوضوح لغة الأناشوش الأبطال لغة الجنود الذين تعودوا على قول الحقيقة ولو على أنفسهم أما الآن لنذكرك بما قلت يا محمد لقد قتل لفراد الشعب المغربي لقد قتل لهم بالأمازيغية "شقوقا مغربكم وبالدارجة" فرعوا المغرب بالكلم وهذه مجرد ترجمة مقربة لمعنى شعاركم وحزبك اقترحها عليكم لتعرفوا ماذا قلتم "stigh at Imaghrib nnon" يترجم بشكل واضح توجهكم وانتم

ماذا قال الاتحاد الاشتراكي، ماذا قال اليازيغي وأتباعه الأوفياء بصدد الأمازيغية المهضومة حقوقها، بكل بساطة لتتعرف على ذلك قراء تلك الجملة البنيمة المكتوبة بحروف تيفيناغ باللون الوردي لون الاتحاد الاشتراكي اللاشعبي الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، في أعلى الصفحة التي وجهت للشعب المغربي، سكانه 90% من الأمازيغ، مرسعة بوردة جميلة رمز الأهمية الاشتراكية أيام ثروتسكي العتيدي، فما معنى ذلك الجملة السحرية والتي توحى للبنا كتابتها، نحن المناضلون الأمازيغ، بأن لا شيء تغير لا شيء تحرك من مواقفه القديمة، ولكن السي اليازيغي ومن معه يبرون إرسال رسالة مشفرة إلى من يناضل من أجل الأمازيغية مفادها: "أيها الرئيس الإخلاف أنا من بني جلدكم أنا من أيت يازغة التي عربت بالكامل وتحولت إلى قبيلة عربية لتقتل نواحي فاس وأصبحت تسمى اليوم بني يازغة، لذلك فرغ أصولي الأمازيغية التي صرحت بها في مهرجان فاس في سنة 2005 الماضية، لا أطلب بما تتطلبون به ولا أناضل من أجل ما تناضلون من أجله، "عطيتوني بالتساع الله يرحم بها الوالدين"، وكل ما تستحقون مني ومن حزب الوردية التي تعني في لهجة بني يازغة "الدبيح" هو جملة بسيطة تترجم توجهاتي اليازيغية، فالأمازيغية بالبنية إلى هي فقط كتابة شعار حزبي بتيفيناغ. ولكن آسي اليازيغي وأش عرفتي بعدا أشنو كتيبي" أو

أهمير تقاطع الانتخابيات

أمازيغ الحسيمة يقاطعون الانتخابات

الأمازيغية : ماذا يقولون ؟

كلميما تقاطع الإنتخابات وتطالب

أمام التحولات والتطورات التي تعرفها الحركة الأمازيغية، من مجموعة جمعيات هائلة للمثقفين، إلى قوة إقترابية صعبة التجاوز، وذلك بالانتقال إلى طرح أسئلة وإشكالات تتجاوز ماضو ثقافي إلى السياسي والاقتصادي والإجتماعي... كل ذلك من أجل صياغة عقد اجتماعي بين الدولة والمجتمع، يستلهم أسس من الهوية التاريخية للمغرب، ويعد قوته في جعل المجتمع قيادة حقيقية لأي انتقال ديمقراطي. لأجل ذلك إرتأت كنفدراليات الجمعيات الأمازيغية بشمال المغرب إلى فتح نقاش واسع بين كل مكوناتها حول مطلبه الحكم الذاتي للمغرب بعد أن تبين لها أن بناء الديمقراطية في بلاد المغرب، لن يتأتى إلا بخطر قطرات هريئة لمنع المجتمع سلطات واسعة في اتخاذ القرار لتدبير الشأن المحلي. وفي إطار هذا المخاض العسير نظمت كنفدراليات الجمعيات الأمازيغية بشمال المغرب ندوة علمية وعالمية في موضوع الفيدراليات والحكومات الذاتية في العالم والمغرب استمرت أشغالها على مدى يومين بعد سلسلة من الجلسات والنقاشات حول تجارب الحكم الذاتي والأنظمة الفيدرالية الناجحة بالعالم.

□ التغطية: عبدالي إد سالم



مفهوم الحكم الذاتي السياسي والاقتصادي بغية تحقيق تكامل بين كل جهات المغرب، إلى جانب ضرورة توفير مدخل سنواري تتواءم فيه الأمازيغية الملكية الأمازيغية بها. في حين تحدث رئيس الغرفة التجارية لمدينة الناظور طارق يحيى عن غياب مراكف Autonomie في القاموس المغربي، واعتبر أن المعرقل الرئيسي في التنمية والديمقراطية هو مركز السلطة والاقتصاد في أيادي أشخاص يجهلون حتى أين يوجد الربيف، والحكم الذاتي هو أحد الخبرات الديمقراطية لرفع التهميش الاقتصادي والسياسي والثقافي عن كل جهات المغرب. الأستاذ ميون الشريقي في مداخلة ماذا الحكم الذاتي؟ جاءت إجابة لهذا التساؤل، حيث ربط مسألة حقوق الإنسان بالحكم الذاتي كمتكافئ للفرد، والجماعة، كما ركز على أن الدولة المركزية عبرت عن عجزها التام في معالجة أوضاع الشعب المغربي، مقارنة بما حققته الدول التي إختارت النظام الفيدرالي بإسبانيا التي لا تبعد عن المغرب سوى بضعة كيلومترات. أما الأستاذ محمد مزورفي، فقد تطرق إلى كون جل الدول الديمقراطية هي دول مركبة فيدرالية، ذلك أن الديمقراطية والتنمية مرتبطتان بتفتيت الدولة المركزية، وشدد على ضرورة ترويج الحكم الذاتي للقطات الشعبية، ليصبح مطلقا شعبيا ووسيلة لتعميق الديمقراطية. في جانبه تطرق الأستاذ علي بلعزيان إلى إمكانية تعزيز الجهوي في الإستحقاقات الرأسمالية جهة الربيف نموذجاً، حيث اعتبر أن الدستور المغربي إلتني وعرفي بإصلاحه لغة غريضة من المغاربة، كما اعتبر أن الأحزاب المغربية في أغلبها أحزاب أعضوية، حيث لا توجد في برامجها ثقافة المغاربة، مؤكداً على أن المرحلة الراهنة تستدعي تنويع الخلافات بين الشعب المحلية والإستعداد لمعركة الأحزاب المركزية التي لن تقلل أن تفسد مصالحها المرتبطة بالمركز، كما تفسد موقف الحزب الديمقراطي الأمازيغي الذي وضع مسألة الجهوية للوعسة والحكم الذاتي لكل جهات المغرب ضمن برنامجه السياسي.

المشاركون في هذه الندوة العلمية العالمية أجمعوا على أن مسألة الحكم الذاتي للريف ولباقى مناطق وجهات المغرب يجب أن يحمل على شكل الجد وفتح نقاشات واسعة بين كل مكونات هذه المناطق، لأن الأمر يتعلق بمشروع مجتمعي، وعلى الجميع أن يساهم في إنجاحه برسم سياسة وبرنامجه واضح، يكون الهدف منه خلق قوة ضغط على جانب قوة إعداء البرامج والتصورات الخاصة بهذا المشروع، كما أجمعوا على أن تحقيق نظام فيدرالي بالمغرب يتطلب نفسا طويلا ومزيداً من الإشغال والتضخيم، ذلك أن الذين يرتبط مصالحهم بمؤسسات المركز لن يقبلوا أن ينتزع منهم ذلك، والرهان بين أيادي أبناء المغرب العميق. أشغال هذا اللقاء انتهت بإصدار إعلان بشأن الحكم الذاتي للريف الكبير.

للمطالبية بالحكم الذاتي للمناطق الأمازيغية، لأنها تتعرض للتهميش والإستغلال وبناء على الأرض والهوية الثقافية بحق لهذه الشعوب المطالبة بالحكم الذاتي لتدبير مجالها وثروتها وصنع القرار السياسي بمناطقها إلى جانبها تحدث ممثل طوارق النيجر السيد كاسون ماكيا عن موضوع الحكم الذاتي للطوارق كحل للنزاع المسلح بالنيجر. مستعرضا الوضعية الصعبة للشعب الطوارقي في النيجر حيث يتعرض لمختلف الإهانات وأبشع إستغلال محروم من أسس شروط العيش الكريم وهو ما جعل طوارق النيجر يلجأون إلى التفكك المسلح للدفاع عن أنفسهم، كما تحدث عن الخصوصيات الثقافية واللغوية والهوية والجمالية للطوارق كضرورة لمخهم حكم ذاتي كحل للضرورة القائمة بين الحكومة والطوارق بالنيجر، أما الأستاذ محمد بويوش الباحث في العلاقات الدولية والقانون الدولي، فقد تناول موضوع "أمناطو مشكلات الحكم الذاتي في التطبيق، مشيرا إلى خصوصيات كل بلد على حدى وإلى الظروف الاقتصادية والسياسية التي يمكن لها أن تسهل من مأمورية تطبيق الحكم الذاتي، ويذكر في مداخلة حول جاذبية أساسين في أي انتقال إلى هذا النوع من الحكم، الجانب الأمني والمالي ومسألة تدبير الموارد الطبيعية وإستغلالها، أما الأستاذ التامري عبد الوهاب أشار إلى كون موضوع الحكم الذاتي موضوع سياسي بالدرجة الأولى مرتبط بنمو وتطور الديمقراطية، وممثل أساسي نحو تحقيق تنمية دائمة أو أي حديث عن ديمقراطية حقيقية، مشيرا إلى أن كون الجهوية متجذرة ومتأصلة في تاريخ المغرب من خلال الكنفدراليات القبلية وأشكال الحكم بها في وقت سابق، قبل أن تتمرکز السلطة والبنيات التحتية بمحور الرباط فاس، واعتبر أن تفرکز السلطة هو معرقل لتنمية البلاد وعلى رأسها مشكل الصحراء، وحين من أن تعدد تجربة منح الحكم الذاتي في الصحراء السقوط في نظام الإحتيازات والتعاطي الإفرادي في معالجة الأمور، كما شدد على ضرورة الرجوع إلى التاريخ لإستقراء تجارب تاريخية محلية وغير مستوردة ومنها تجربة الربيف سنة 1921.

الجلسة الأخيرة من أشغال هذه الندوة العلمية، تطرق خلالها المشاركون إلى موضوع "أفاق الأطبونيوميا بشمال المغرب" وتقديم مجموعة من الأستاذ محمد بخصوصه، وفي هذا الإطار شدد الأستاذ محمد بنشيتو على ضرورة توحيد الرهيفين على رأي موحد لجأوا للمشكل الأنتربولوجي بين المناطق من أجل تشكيل قوة ضغط ولوبي أمازيغي باستطاعته دفع هذا المشروع المجتمعي إلى الأمام، وأكد على أن مشروع الحكم الذاتي خيار لا يفر منه المغرب المستقل فمن الأجدر تهيج وخلق الظروف المناسبة لتحقيقه من الآن، كما تطرق إلى وجوب خلق علاقات دولية بل الاقتصاد على فرنسا وإسبانيا، بينما تطرق الأستاذ الطاهر التوفالي إلى

ومنها التجربة الإسبانية والألمانية والبلجيكية المتدخلون أجمعوا على أن الأهمية من إستعراض هذه التجارب يمكن في دراستها وتحليلها من مختلف الجوانب الاقتصادية وإجتماعيا وثقافيا... للإستفادة منها لا لإستقلاتها على دول أخرى، معبرين أن لكل دولة خصوصيات لا بد من الأخذ بها في أي خطوة من هذا القبيل، وقد كان عرض السيدة فتحة السعيدى المثالية الإشتراكية بالممران البلجيكي أولى المداخلات التي تناولت تجربة تطور النظام السياسي ببلجيكا من خلال كرونولوجية تاريخية. إبدات منذ النصف الثاني من القرن 19، حيث سبت سنة 1831 إقرار نظام الدولة الموحدية ETAT UNITAIRE مروراً بالجدال والنقاش الدائر حول التعدد اللغوي ببلجيكا والذي ظفر بحدود مع محاكمة أحد العمال الفلامانيين الذي يجهل التحدث

باللغة الفرنسية، مشكلة بداية تحرك الفلامانيين، وهو ما انتهى بإنشاء الحدود اللغوية سنة 1962 وتقسيم بلجيكا إلى أربع مناطق لغوية، وإعتبرت الثانية فتحة السعيدى أن سنة 1970 تعد البداية الفعلية لإقامة هيكل الدولة بمراجعة الدستور وإنشاء ثلاث جهات: الفلون، الفلاميون ثم البروكسل، مستعرضة مجمل القطاعات التي تهم الجانب المؤسساتي والقانوني، التي مهدت لإقامة النظام الفيدرالي بشكل رسمي سنة 1993 في بلجيكا، معتبرة أن المجال واللغة والثقافة هي المحددات الرئيسية لنجاح التجربة البلجيكية، كما تحدثت عن آليات تدبير القطاعات كالتعليم والصحة والاقتصاد في النظام الفيدرالي، مبرزة إيجابيته المتصلة في الإفتتاح على الآخر والتضامن وإحترام جميع الثقافات واللغات، إلى جانب نهج سياسة الحماية والتقرب من المواطنين بالتعاون والحوار، منتهية إلى أن أهم ما يميز التجربة للبلجيكية هي أنها مبنية على الحوار الجاد، إلى جانبها تناولت مداخلة الأستاذ محمد حيماز رئيس جمعية الأطر المهنيين المكونين بألمانيا موضوع النظام الفيدرالي الألماني كشكل تاريخي ونظام إستغالي وذلك في سرد تاريخي تطور وتطور تشكل النظام السياسي الألماني، مستعرضا مجموعة من الأحداث التاريخية التي ساهمت بشكل كبير في تكون النموذج الألماني خاصة منها الحرب العالمية الأولى والثانية، وكذا قيام جمهورية فايمر الشهيرة الذي اعتبره الأستاذ حيماز بواب تشكل النظام الفيدرالي بألمانيا، مشيرا إلى أن اعتماد النظام الفيدرالي بألمانيا لم يكن إختيارا شعبيا أو محط إجماع لدى الأحزاب والفقاء السياسيين بقدر ما يرجع إلى ضغوطات خارجية تسعى إلى الحد من خطورة الوحدة الألمانية على الدول الأوروبية، كما تحدث في الجزء الثاني من مداخلة عن المقاربات المؤسساتية والسوسيولوجية والفلسفية والدستورية التي شكلت بال المهنيين بألمانيا، ليتمثل إلى تقديم تحليل دقيق حول مؤسسات النظام الفيدرالي الألماني وإختصاصاتها بدءا بالحكم الدستوري ضامن فيدرالية الدولة التي تضم 12 قاضيا ينتخب لمدة 5 سنوات، في حين أن الرئيس للدولة المنتخب بالإقتراع الغير مباشر لمدة 5 سنوات، وكذا برلمان مكون من 3 غرف، منتهيا إلى الأهمية التي يشتملها النظام الفيدرالي في ترسيخ مبادئ الديمقراطية والتنمية. مداخلة السيد نايف مينوفاس مدير الوكالة الكنتالانية للتعاون والتنمية تطرق خلالها إلى القانون المنظم للعلاقات داخل حكومة كتالان، أما أشغال الجلسة السابعة من هذا اليوم، فقد تناول موضوعها حول الفيدراليات في المغرب وشمال إفريقيا، الأستاذ حسن إبلقاسم بالحديث عن حقوق الشعوب الأصلية كما تقرها بنود ومواثيق الأمم المتحدة، معتبرا أن ظهور إعلان حقوق الشعوب الأصلية في يونيو 2006، هو مدخل أساسي

بغرفة التجارة والصناعة لمدينة الناظور، إفتحت أشغال الندوة العلمية المنظمة من طرف كنفدراليات الجمعيات الأمازيغية بشمال المغرب، يومي 2 و3 أكتوبر 2007، غشت المنصرم، بكلمة رئيس الكنفدرالية الأستاذ محمد الشامي، الذي رحب خلالها بالمشاركين والحاضرين فيها، وتحدث عن الجهود المبذولة لتنظيم هذه الندوة منذ الإعلان عن ضرورة العمل بهذا الجهوية الموسعة من طرف الكنفدرالية في 7 غشت 2007، كما أكد على أن هذا الإختيار بنسجيم والتوجهات الملكية في تعميق النقاش حول الجهوية الموسعة، وأعلن عن المحاور العريضة لأشغال هذه الندوة بتقسيمها إلى ثلاثة محاور: الفيدراليات في العالم، الفيدراليات في شمال إفريقيا، ومحور أفاق الأطبونيوميا في شمال المغرب، إلى جانبه عبر نايف مينوفاس المدير العام لوكالة التعاون والتنمية الكنتالانية عن سعادته بالحضور بالريف وبتمارغا، مشيرا إلى الإهتمام الذي تبديه الحكومة الكنتالانية للفتوح بالأمازيغية كتكافئة متنوسطية، مؤكدا على أن اللغة الأمازيغية تحتل المرتبة الثالثة من حيث التداول بكتالان، وجدد تأكيد على إستعداد الوكالة الكنتالانية للتنمية والتعاون للعمل بالتنسيق مع الجمعيات والمنظمات المهتمة بالشأن الإنساني خاصة بالريف والقبائل بالمغرب، مستعرضا تجربة تدريس الأمازيغية بكتالان، ومنها إلى أن الديمقراطية الحقبة، تستلزم إحترام حقوق الإنسان والتنمية لتحقيق المواطنة الكاملة. كلمة المثالية الإشتراكية بالممران البلجيكي الأستاذة فتحة السعيدى، تطرقت إلى الأهمية البالغة لهذا اللقاء والجرأة الكبيرة في طرح مسألة الحكم الذاتي والقضية الأمازيغية للنقاش، معتبرة ذلك محور جميع كل الإشكالات الاقتصادية والإجتماعية السياسية والثقافية، مؤكدة على أن الديمقراطية والمواطنة هي المدخل الحقيقي والفعال لإجابة عن عموم الشعب، فيما ذكر رئيس الكونغرس العالمي الأمازيغي الأستاذ لوباس بلباس بأهمية هذا اللقاء الذي يعقد في القاعة التي إحتضنت أول مؤتمر عالمي أمازيغي بشمال إفريقيا، وأرجع كون الإشكالات التي يعيها الأمازيغي فوق أراضيهم شعور بالأساس إلى عدم تسيرهم فأنظمتهم، السيد طارق يحيى رئيس الغرفة التجارية لمدينة الناظور بعد الكلمة الترحيبية بالمشاركين في هذا اللقاء، اعتبر أن الحديث عن الحكم الذاتي تكسير طابو ظل لسنوات عديدة غير قابل للنقاش، إكراه جعل المغاربة كانوا غير متأخرين لتدبير شؤونهم وتسير أملاكهم، مما يفسد بأنفسهم كما تحدث عن العراقيل والصعوبات التي تعيق وتربص بكل من يحمل مشاريع ديمقراطية من هذا القبيل، بعده تحدث عضو الهيئة الدائمة للشعوب الأصلية بالأمم المتحدة الأستاذ حسن إبلقاسم عن السياق العام لظهور مسألة حق تدبير الشعوب الأصلية لقضاياها ومناطقها داخل أجنحة الأمم المتحدة، كلمة ممثل صوت الديمقراطية المغربية ببولندا تناولت كون الإصلاحات الدستورية الجدية في المغرب بسود فيه الملك ولا يحكم، في المدخل الحقيقي للحد من الحكم الذاتي، فيما ذكر الأستاذ الحدوني ممثل أكروا أمازيغ بكتالان، بالجهود التي يبذلها النشطاء الأمازيغ بكتالان، وكذا تجاوب الحكومة الكنتالانية مع مطالب الأمازيغ، بإعتماد اللغة الأمازيغية في المدارس وتكوين أساتذة لها، متسائلا عن دور الحكومة والدولة المغربية في هذا الشأن خاصة وأن أغلب المهاجرين والقاطنين بالديار الأوربية ينتسبون إلى المناطق الأمازيغية المبهمة، عبر من جهة جمال الخناسي ممثل جمعية حقوق الإنسان ببولندا عن أسفه لعدم وجود صورة أمير الريف بقاعة المحاضرات، مؤسسا لفكر الأطبونيوميا بشمال المغرب، مركزا في حديثه عن كيفية تحويل هذه الحركة والتساؤلات المرتبطة بالحكم الذاتي إلى حركة شعبية جماهيرية، وعن كيفية تحصين هذه الخطوة حتى تعطي ثمارها، إلى جانبه تحدث محمد الحوشي ممثل جمعية الطلبة الأمازيغ ببلجيكا عن الجمعية وأنشطتها ومنها التحضير لندوة دولية حول موضوع "الجهوية بربوكسل"، الجلسة الأولى من مسيحية يوم 3 غشت 2007 تناولت موضوع الفيدراليات في العالم، وقد قام برئاستها الأستاذ رشيد راخا رئيس منظمة دايف مونوكومري هارت لندرسات الأمازيغية، حيث تناولت جل المداخلات والعروض حول تجارب الدول التي إعتمدت النظام الفيدرالي خاصة بأوروبا

Voter ou ne pas voter là n'était pas la question

Je n'ai pas voté le vendredi 7/9/2007. En fait, en tant qu'enseignant retraité, j'ai assisté à toutes les élections depuis l'indépendance. Eh bien, je n'ai jamais voté depuis un demi siècle et je n'ai en aucun cas regretté. Au Maroc, la question n'est pas de voter ou de ne pas voter, elle est ailleurs.

Les votants non initiés aux méandres de la politique du pays partent des principes simples pour justifier leur participation au vote. Le premier de ces principes qui nous viennent de loin nous dit que « la démocratie est le gouvernement du peuple par le peuple et pour le peuple ». Or, il est impossible d'être tous au gouvernement lorsqu'on est des millions. Alors, il faut élire par le vote des représentants du peuple qui seront aux commandes. Là, c'est le deuxième principe. Le troisième fondement est que le choix du représentant se doit d'être libre et secret dans un isolement de toute influence. Le bulletin de vote bien rempli est déposé dans une urne transparente qui se remplit peu à peu. Le dépouillement se fait le jour même devant une équipe représentative qui se doit de donner les résultats. C'est bien beau, car c'est limpide et cohérent. Ceci incite à la participation au vote.

Mais au Maroc tout se déforme, même le cercle perd sa rigueur géométrique et devient tordu. Ainsi aux dires de tous, depuis cinquante ans, les élections ne se passaient pas comme le voudrait ces principes. Les reproches souvent réitérés sont les suivants : propagande médiatique, fiestas, interventions de l'Etat (Makhzen), chantages, argent distribué, fraudes et fausses promesses dont personne n'est dupe. Les gens écoutent les discours des uns et des autres tout en les raillant car sachant qu'ils mentent. Par ailleurs, ces politiciens qui mentent consciemment savent que le public ne les croit pas du tout. C'est là une comédie absurde jouée ainsi par les acteurs et les spectateurs en même temps. Après, comme toujours et depuis des décennies, les élus oublient les électeurs et ils ne siègent que rarement au Parlement. Ils ne reviennent presque jamais à leur base. Ils passent tout le temps de leur mandat à s'enrichir et enrichir leurs proches et ce au vu et au su de tout le monde. A chaque fois que les nouveaux candidats affirment que cette fois-ci c'est bien fini et qu'eux sont des personnes honnêtes, et que leurs prédécesseurs sont de vils cyniques, ils promettent tout sans limites. Mais les gens d'en bas ont compris bien le jeu et cela depuis longtemps. Résultat : ils sont devenus indifférents à ce tapage électoral qui ne dure heureusement qu'une douzaine de jours !

Et pourtant, certains marocains continuent à jouer cette comédie électorale. Ils vont jusqu'au bout en votant effectivement sans rien en attendre en contrepartie. Ainsi, sans être ni naïfs ni dupes, il arrive à bien des gens du peuple d'aller aux urnes. C'est toujours sans conviction qu'ils y vont ou pour faire plaisir à un ami qui se présente ou qui défend un autre ami. Les images de propagande de TV montrent les files surtout de femmes qui vont aux urnes car pour elles c'est une occupation comme une autre. Les pauvres habitants des bidonvilles votent par obéissance aux autorités ou pour quelque intérêt. De leur côté des jeunes chômeurs, pour la plupart diplômés, participent au jeu pour gagner un peu de sous (dirhams). Ils sont payés à la journée. Ils distribuent des tracts, applaudissent les leaders, incitent à voter pour le parti qui les emploie. Ils forment des bandes qui sillonnent les quartiers en faisant le maximum de bruit. Il y a là un travail provisoire, ça vaut mieux que rien. D'autres, comme chez nous là haut dans les Montagnes, vont voter parce que le Makhzen (Etat) le demande. De plus, en montagnes et dans la plupart des campagnes marocaines, les habitants mésestiment ou ignorent de quoi il s'agit et pour cause. En effet les campagnes électorales se font en grande partie en arabe dit classique, langue dite officielle. Mais la majorité des habitants ruraux ne parlent pas cette langue ; ils parlent l'amazighe (berbère). Cependant, ils votent sans bien savoir pourquoi. Ils ne comprennent pas ou peu les discours en arabe et pas du tout les divers écrits décrivant les programmes des partis. Ils votent quand même, peu importe pour qui et pourquoi. Pour eux, ne pas voter serait une désobéissance au Makhzen.

Moi j'appartiens à cette grande tribu des non votants et ce depuis un demi siècle, car à mon sens c'est un acte inutile dans notre contexte régional actuel. Il n'y a pas de démocratie dans les pays du sud de la Méditerranée mis à part

Israël et la Turquie. Nous sommes sous la domination des théocraties, des oligarchies, des monarchies et des dictatures déguisées. Bien des obstacles de fond s'opposent ainsi à l'avènement de la Démocratie dans ces pays. Les élections libres n'y sont pas pour demain. Espérer ou croire le contraire est une naïveté et un optimisme béats. Nous, les habitants de ces contrées heureuses, nous le savons. Les élections vraiment libres seraient mortelles dans ce cas pour ces régimes qui nous gouvernent, ce qu'ils ne permettraient pas en aucun cas. Les élections organisées ici et là ne sont en fait que des mascarades pour légitimer la survie de ces régimes. Alors notre antidote contre ce destin nous l'avons trouvé depuis longtemps dans la Religion. Elle est omniprésente soit comme refuge des opprimés, soit comme tremplin des intégristes ou surtout comme protectrice des dictateurs. Le Livre dit « Obéissez à Dieu, au Prophète et aux Dirigeants ». Telle qu'elle est comprise, tout le monde y trouve son compte sauf la Démocratie. Voter librement en fonction de sa conscience et non en fonction des attentes de l'Etat c'est en quelque part dire non à cette « religion », donc blasphémer un peu. De toute façon, nos barbus et voilés du corps et d'esprit bloqueraient quelques part ou de toute parts des élections libres avec la bénédiction des dictateurs du coin. Par ailleurs au moins au Maroc, il y a toute une poignée de notables, fils de notables, fils de grands Comités du Makhzen et leurs descendants qui ont pris racines dans les vieilles cités depuis le XIX siècle en tant que « protégés » des puissances européennes qui lognaient vers le pays. Ce sont quelques familles aux noms connus de tous qui ont pris les commandes du pays des mains des français, alors que c'est le peuple qui a lutté et milité. Ces « héritiers » ont investi le pouvoir politique, les finances, les banques, les usines, les grandes propriétés agricoles qui appartenaient autrefois aux colons. Tout le pays leur appartient, alors que nous, autres, les prolétaires, nous devons nous occuper de notre misère quotidienne et obéir. Il serait bien naïf de croire que ces familles de grands loups laissent leur proie leur échapper par les élections.

Admettons par spéculations de l'esprit que nos élections actuelles soient libres et que les élus le sont sans fraudes aucunes. Ce serait là un miracle digne des Prophètes mais pourquoi pas. Ces élus de rêve auraient à résoudre une multitude de problèmes qui tiendraient dans tout un bottin. Ces députés et élus municipaux vertueux auront-ils les moyens de résoudre ces problèmes ? Voici un échantillon de ces problèmes qui attendraient nos représentants fictifs : agressions et insécurité ; amazighophobie systématique, analphabétisme, arabisation démagogique, chômage chronique pour des centaines de milliers de jeunes diplômés ou non ; corruption généralisée, Constitution à revoir, démographie galopante, diplomatie qui défend très mal les droits du pays, droits de l'Homme en souffrance depuis toujours, Ecole nationale bien malade, l'eau en voie de manquer bientôt au Sud et à l'Est, exode rural vers les bidonvilles, désertification rampante, déforestation, drogue cultivée, consommée et exportée, enfants des rues ; droits de la femme bafoués, fiscalité qui enrichit les riches, affaiblit les classes moyennes et appauvrit les pauvres ; justice qui remplit les prisons de petits bandits et laisse les grands brigands libres et très riches ; inégalité sociale criante et provocante, islamisme, intégrisme, terrorisme, oppression sournoise des opposants, presse tenue en laisse, peu ou pas de liberté, prostitution, racisme ouvert envers les noirs de passage et racisme dissimulé envers les citoyens amazighs ; politique aliénée aux USA...

Pour résumer : nos problèmes sont d'ordre politique (pas de démocratie, aliénation à l'Occident, obéissance au panarabisme et panislamisme), économique (pauvreté de tous en face de la richesse de quelques uns), social (pas de travail pour tous, pas de soins pour tous, misère, maladie), éducatif (école publique inefficace pour les pauvres, école privée efficace pour les riches), juridique (droits de l'homme, de la femme, mépris latent envers les berbères ou parias du Maroc) et culturel (absence quasi-totale de la culture amazighe dans les médias, langue amazighe bannie mésestime des amazighs dans les programmes de l'école)...

* Par Azergui Mohamed
Professeur universitaire retraité.

Le soulèvement des Touaregs au nord du Niger

Les événements qui viennent de prendre place au Nord du Niger au cours des quelques semaines passées sont inquiétants et pourraient s'aggraver au point de coûter de nombreuses vies. Le Mouvement des Nigériens pour la Justice (MNJ) a organisé une résistance armée contre les forces du gouvernement du Niger afin de protester contre la discrimination de ce dernier vis-à-vis des populations touaregues du nord, par laquelle elles ont souffert et qui continuent à souffrir, ainsi que l'absence de justice sociale à laquelle font face tous les citoyens du Niger. Le gouvernement a répondu à ce soulèvement par une action militaire qui affecte la population civile de la région.

Ce sont ces événements graves qui ont poussé nos deux organisations, l'Institut Tazla pour la Diversité Culturelle, partenaire américaine de l'ONG touaregue OVD Tedhit, et A.C.A.A., Association Culturelle Amazighe aux Etats-Unis à rédiger ce communiqué de presse pour informer les médias américains, l'opinion publique internationale, et les groupes ou associations intéressés, de cette situation tout en priant tous et toutes de maintenir une certaine ouverture d'esprit en ce qui concerne les reportages de presse et les diverses interprétations des événements se déroulant dans la région.

*Au début de l'année 2007, certains Touaregs du Nord du Niger se sont regroupés sous le nom de Mouvement Nigérien pour la Justice (MNJ). La mission énoncée par le MNJ est de travailler pour la justice sociale envers la population touaregue du Niger et de combattre l'ignorance, tous les procédés gouvernementaux discriminatoires, la pauvreté, le manque alimentaire et l'analphabétisme.

*Ces deux derniers mois, MNJ a mené une lutte armée au nord du Niger, face à face à des contingents militaires envoyés par le gouvernement pour mettre fin à leur combat qui est représenté en termes officiels comme étant des actions « de bandits et de trafiquants de drogue ». Afin d'empêcher la presse étrangère de rapporter quoi que ce soit sur une situation que les autorités du Niger s'efforcent de maîtriser, ces autorités ont imposé un manteau de silence sur tous les reportages journalistiques et même elles ont suspendu des programmes de radio sous le prétexte que les reportages de cette presse et radio aideraient l'insurrection et deviendraient un danger pour les troupes militaires du gouvernement.

*De nombreux individus et organisations travaillant pour les droits de l'Homme ont commencé à circuler des pétitions appelant les combattants à la paix et au dialogue, en Europe comme aux Etats-Unis. Cependant, le MNJ qui suit tous les appels à la paix et au dialogue, rappelle à l'opinion internationale qu'il ne peut pas y avoir paix sans justice, et aucun dialogue n'est possible tant que les autorités nigériennes ne reconnaissent pas le MNJ comme interlocuteur à part entière.

*Le MNJ et le soulèvement touaregue du nord du Niger adressent une situation sociale catastrophique dans ce pays où la population touaregue est soumise à des conditions extrêmes de survie, souffrant de faim et de pauvreté extrême, sans infrastructures ni ressources financières disponibles qui auraient pu mettre en place un réseau de routes, des services d'eau potable et d'électricité adéquats, ainsi que des centres de santé et des écoles pour desservir les populations locales. Les Touaregs sont marginalisés par des procédures discriminatoires qui n'ont pas changé en dépit des promesses faites par le gouvernement du Niger au cours des signatures des accords de la paix des années 1990 : ces accords ont eu lieu à la fin des hostilités de quelques années d'insurrection Touaregue. Les Touaregs réclament et réclament toujours leur citoyenneté à part entière et leurs droits égaux à ceux des autres citoyens dans un pays qui les traite souvent comme des citoyens de seconde classe.

*Aujourd'hui, le système en place au Niger n'est pas à la hauteur de ce qui est attendu des autorités gouvernementales, car il n'a pas su gagner la confiance des communautés et établir une paix durable ; de profondes réformes doivent être entreprises.

*En même temps que le gouvernement continue à appliquer sa politique de négligence et de discrimination envers les Touaregs, il refuse de leur accorder une part équitable des revenus engendrés par l'exploitation des ressources naturelles de leur territoire. Jusqu'à ce jour, deux groupes miniers de France, SOMAIR et COMINAK, ont bénéficié de contrats signés avec le gouvernement du Niger pour l'extraction de l'uranium dans la région d'Arlit. La France et le Niger ont tous deux réalisé des profits substantiels de ces opérations minières, alors que la population locale touaregue a été soumise à un certain nombre de conséquences fâcheuses de cette exploitation, à savoir la pollution de leur environnement, et certaines maladies directement associées à la contamination reconnue des eaux non traitées déversées et utilisées localement pour la consommation domestique et pour arroser les jardins potagers.

*Une solution vers la paix doit être trouvée au cours de négociations engageant tous les partis afin d'éviter de repandre le sang des Nigériens et une catastrophe humaine. Tous les citoyens du Niger doivent bénéficier des mêmes droits humains, économiques et politiques. Cela veut dire que le Niger doit mettre fin à une politique de marginalisation en ce qui concerne ses citoyens touaregs.

*L'action militaire de ces semaines passées, qui comprend l'implantation de mines aux alentours de la ville d'Ifrouane, aura des conséquences terribles pour la population civile du Nord du Niger, mettant en danger la vie des femmes, des enfants, et des personnes âgées. Déjà, plusieurs efforts humanitaires internationaux sont en cours, tels que celui de la fondation France Libertés de Danielle Mitterrand. Nous vous prions de bien vouloir faire appel au président du Niger, Son Excellence Mamadou Tandja, afin qu'il ordonne la cessation de l'implantation de mines sur le territoire du nord, étant donné les conséquences dévastatrices que ces mines sont capables d'attirer sur la population civile, causant la perte de vie et mutilant en particulier des enfants pendant des années, voir même des décennies après leur implantation. Ceci constitue une mesure excessive de répondre à une crise interne du pays et de conduire des opérations militaires envers un mouvement de citoyens. Son Excellence Mamadou Tandja peut être contacté à l'adresse de la Mission Permanente du Niger aux Nations Unies, à niger@un.org

* Helene E. Hagan, Présidente de Tazla Institute for Cultural Diversity et Isen Larbi, Président d'Amazigh Cultural Association in America.

(Traduit de l'anglais par Helene E. Hagan)

POURQUOI LES MAROCAINS N'ONT PAS VOTÉ ?

Le taux de la participation au scrutin de 7 septembre 2007, qui n'a pas dépassé les 37%, et le taux de l'inscription sur les listes électorales de moins de 50% selon les informations officielles du ministère de l'intérieur marocain, sont des taux qui suscitent plusieurs commentaires. Mais comme d'habitude, au lieu de chercher les causes qui sont derrière le boycott des marocains, les responsables trouvent leur plaisir dans le bavardage inutile relatif aux résultats du scrutin et des slogans vides de contenu à l'instar de « transition démocratique », « Etat de Droit » etc....

Puisque eux ne parlent pas de ces choses, qu'ils considèrent comme tabou, nous, on va en parler.

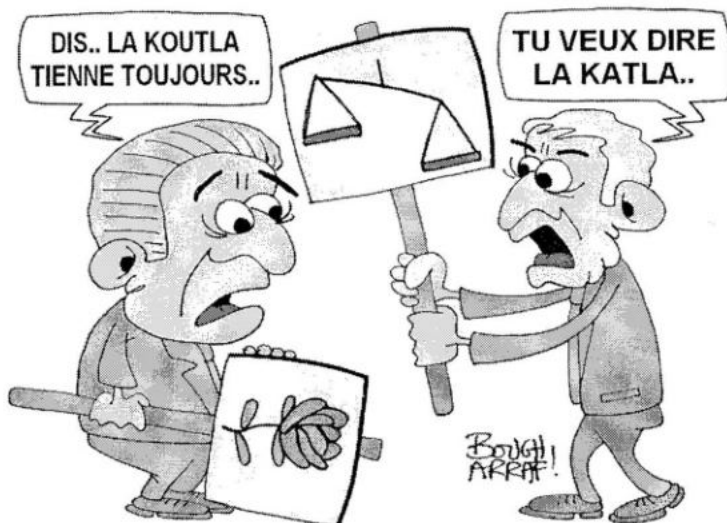
Pourquoi les Amazighs, les Nahjistes (la voie démocratique) et les Adlistes (Aladl Walihisan) n'ont pas voté ?

Je ne vais pas entrer dans les détails, pour définir les trois mouvements de contestation, je vais non plus parler de ce qui sépare les trois mouvances, je vais

zighs du Maroc. Je ne cherche pas à défendre ni l'un ni l'autre, je défends la pratique démocratique, je défends la souveraineté de la loi et pas celle des personnes.

Au Maroc le pouvoir ne fait objet d'aucune compétition, il est entre les mains du Roi, l'exécutif, le législatif et le judiciaire se trouvent concentrés entre les mains du monarque : au niveau de l'exécutif, c'est lui qui nomme le premier ministre sans aucune condition d'appartenance politique ou d'appartenance à la majorité parlementaire, et à la proposition de ce dernier il nomme les autres ministres, et garde le droit de mettre fin à leur fonctions, c'est lui qui désigne les ambassadeurs et il est chef suprême de l'armée ; au niveau législatif ; l'institution royale définit les grandes lignes des politiques publiques et toute loi doit être promulguée par le roi avant d'entrer en vigueur. Judiciairement le souverain nomme les magistrats, détient un droit de grâce, et les jugements sont

ELECTIONS: LE PI LE 1er, L'USFP LE 2ème..



me contenter de ce qui les unifie : le boycottage des élections.

Tous les trois boycottent et appellent au boycottage des élections. Les trois mouvements posent la question sur l'utilité des élections, et ils répondent sans attendre la réponse du Makhzen.

Avec les trois mouvements, je pose la même question, à quoi servent les élections au Maroc ?

Dans les Etats démocratiques les élections jouent un grand rôle dans la détermination des personnes qui vont gouverner, c'est un moyen par lequel les citoyens exercent leur souveraineté, et qui leur permettent de choisir les personnes qui vont les gouverner.

Les élections au Maroc n'ont pas le même sens, les marocains ne peuvent pas choisir ceux qui les gouvernent, les parlementaires marocains ne sont que des techniciens et des exécuteurs des hautes instructions, les ministres marocains disposent de portefeuilles et pas de portefeuilles.

Le gouvernement n'est qu'une simple confrérie politique qui survit sur la bénédiction « la baraka » du roi, aucun parti ne pourra exécuter son programme politique dans le cadre de la constitution en vigueur et sous le règne du régime en place.

Le gouvernement socialiste dit d'alternance a pu privatisé les derniers services publics les plus sensibles, un éventuel gouvernement islamiste risque de dés-islamiser le pays, de même un éventuel gouvernement amazigh risque d'arabiser les derniers symboles ama-

rendus en son nom dans les tribunaux du royaume.

En outre, le roi est un commandeur des croyants, une qualité qui fait de lui une personne sacrée, inviolable, infaillible et irresponsable ce qui est antidémocratique, car la détention du pouvoir doit être accompagnée de la responsabilisation et du contrôle.

Ce n'est que des exemples parmi d'autres qui prouvent qu'on est devant une véritable concentration des pouvoirs et devant une monarchie constitutionnelle, oui, mais aussi absolue.

Il ne suffit pas d'avoir des partis politiques forts qui encadrent tout le peuple et d'organiser des élections libres et honnêtes, pour instaurer la démocratie : mais il faut aussi que les représentants du peuple aient un véritable pouvoir pour gérer les affaires publiques de la nation.

Pour instaurer une véritable démocratie au Maroc, une révision constitutionnelle s'impose, laquelle révision qui va faire du roi marocain un roi qui règne mais qui ne gouverne pas à l'instar des monarchies démocratiques en Europe, et qui va confier un véritable pouvoir au parlement pour légiférer et au gouvernement pour exécuter, ce qui va permettre aux citoyens de choisir leurs représentants dans les institutions constitutionnelles, ainsi les élections auront de sens, et c'est la condition qu'exigent les marocains pour voter.

* Par Jawad ABIBI
Chercheur en Droit public

Législatives 2007 impact et espoir

Mêmes si les résultats définitifs du vote du 07-09-2007 ne sont pas encore officiellement connus, il est clair que l'essentiel est déjà porté à la connaissance de tout(e) un(e) chacun(e). La peur et la crainte viscérales du PEUPLE marocain, meurtri, terrorisé, abêti et affamé depuis des lustres, commencent à lâcher prise. 37% de votants. (pourcentage officiel), ne sont pas les 99,99% d'il n'y a pas si longtemps!!!

Un désaveu pareil aussi cinglant qu'historique est tout simplement somptueux. L'affolement de l'autorité locale et son inquiétude devant la résistance des Citoyennes et des Citoyens l'ont rendue fébrile et incontrôlable à l'extrême! Dans quelques municipalités -- Médina de Marrakech et Ait Ourir pour ne citer que celles-là-quelques heures seulement avant la fermeture des bureaux de vote, elle a sillonné les rues et les ruelles en invitant fermement les Populations, à travers des hauts parleurs, à l'instar des muezzins, à aller voter et vite avant qu'il ne soit trop tard!!!

Les Citoyennes et les Citoyens, bien évidemment, ont résisté et fait entendre à jamais le sentiment de la peur qui a contribué largement au sort qui est le leur actuellement!!! Un événement qui va faire date et qui marque un tournant concret!!!

Dans les 37% de votants il y a aussi les terrorisés et il y a ensuite des achetés et des vendus! Il est, dans ces conditions, permis de conclure que les législatives de 2007, au Maroc, correspondent à l'ablation du masque que le Peuple marocain porte, contraint et forcé, depuis des générations!!!

L'autre leçon de ce scrutin des législatives au Maroc, concerne le "péché mignon" de nombreux professionnels de l'information et de la politique qui se sont acharnés, en connaissance de cause ou par ignorance, pour annoncer un tsunami islamiste au futur parlement du Royaume. Ils oublient ou ils ignorent que le Makhzen qui gère, seul, le Pays est le plus islamiste des Etats dits musulmans.

Apprenez plutôt que:

*Dans chaque Administration il y a un lieu de prière (mosquée, salle, ou hall etc...) que les fonctionnaires de l'Etat utilisent pour leur besoins culturels et forcent ceux qui n'en ont pas à en avoir sous peine d'excommunication.

*Au début de chaque réunion élargie sous la présidence d'un Responsable administratif, on lit la Fatiha.

*Les enfants des écoles primaires et des collèges lisent également la Fatiha avant d'entrer en classe. Au lieu de saluer les couleurs nationales!!!

*Il est officiellement interdit de vendre de l'alcool à des musulmans et tous (es) les Marocains(es) sont des musulmans(es) de par la constitution. Leur accord pour embrasser ou non la religion musulmane ne compte pas.

*Tous(es) les fonctionnaires ont le droit de quitter l'Administration, tous les vendredis à 11h, pour aller faire la prière à la mosquée la plus proche si ce n'est au bar le plus proche.

*La polygamie est toujours en vigueur dans le royaume.

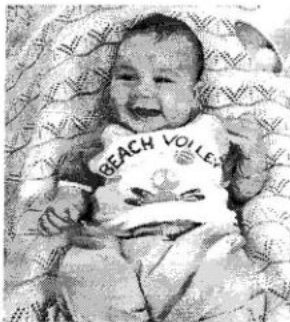
*Pendant le ramadan des conférences religieuses sont tenues sous la présidence du roi tous les après-midi. Le gouvernement y assiste en présence de la "crème" religieuse du Pays.

Etc...Etc...Etc....

Que peuvent ajouter à cet arsenal de privation de liberté et d'humiliation le PJD ou les autres confréries? Au contraire avec le PJD ou avec n'importe quelle autre cellule intégriste il y aura moyen de débattre et de négocier voire de manifester.

* Par Ahmed Assermouh

ΣC.ЖΣΥI | ΣC.И



ΣΗΛΟΘ ΟΥΣΧ
Ilmas rgig



$\sqsubset \otimes \circ \sqsubset \wedge \circ \oplus \Sigma$
 Meryam dahi



Numidya xalid

†‡‡‡‡‡‡†*

[illegible][illegible][illegible]
$$\begin{aligned} & * \circ \Pi \Sigma \Lambda + \circ \Gamma \circ \mathcal{M} \Sigma \Psi + \circ \Lambda \Pi \Sigma \odot + \odot \mathcal{K} \Pi \circ \\ & \Lambda + \Sigma \Pi \circ \Pi + \odot \odot \circ + \text{BMCE} \end{aligned}$$

十。五。四。三。二。

[illegible]

L'O.C.K + ◯ □ ◯ ✕ ≤ Y + ...

[illegible] $\circ \square \circ \wedge \wedge \circ$

06ROT A XX80ut + t.0.8
 C.0.0 88 X 0.0 + t.0.8
 + t.0.8 181 A A X
 1 + X 1 A t.0 A 8 8 8
 8 0 C 4 . 8 8 8 8 8 X 8 8
 * 8 8 + t.0 X X 8 0 + t.
 0.0 8 4 8 X 0.0 X 1
 0.0 A A t. X 0.0 X 1 A
 C 8 4 A t. 8 8 8 t.
 C 8 0.0.0 A A A 1.0 8 8
 X 0 8 4 C 1.0.0 8
 8 8 8 8 8 8 8 8 (50) C 1.0.0 8
 X 0.0 C 1.0.0 8 8 8 8 8
 C.0.0 + t.0 A C.0.0 + C 0.0
 A 8 8 8 8 C X X 8 8 C A A X
 A 0.0 + 1.0 1.0 8 8
 8 0 X 0.0 8 8 8 8 8 8 8 8 8
 0.0 X 0.0 8 8 8 8 8 8 8 8
 A 8 8 A A C X 8 8 8 8
 0.0 8 0 8 8 8 8 + 8 8 8 8 +
 + t.0.8 0.0 X 8 8 8 8 8 8
 8 0 C 8 C 1.0
 8 8 8 8 8 8 X 8 8 8 8 8 8
 A 8 8 8 + C 0.0 + C 8 8 8
 A 0.0 A A C 8 8 8 8 8
 0.0 8 8 8 8 X 8 0
 0.0 X C 1.0 X 8 8 + C 8 8 8 8
 8 8 8 8 8 8 X C 1.0 8 8 8 8

• 4001
0840045



ΣΙ
ΟΣΙ

[illegible][illegible]

KO.!!

3AHC8H,
 C£? !
 3F. K6Y + £R0XHC6. AHC!
 0 II8 38 AHC8Y
 £.C£X + U. + HC + HC!
 3AHC8H 3H £B,
 + 06 18,
 CXH £B A £X0!
 3F. K6Y + £OY£
 R300C K R A R0. F. A8!
 £C£ £C6. A £££ F6Y8!
 0X. H8! 3X8£AHC6!
 X3X8£AHC! £X000!
 F6H,
 38A X. U3Y0 £30A. A!
 0 HC£A8Y X80 £H 0XX!!
 60. 0H+0. U. 0 + AHC8HC£X£U£!
 A80+£ £AHC8AHC£X
 0 £C8£8Y X £Y8£. 10
 £ + X £££ £30£ + £8I8+
 00£8Y + XU£0 + HC£ ££0!
 0 £X £X8A8£Y£ + 0. 3H6Y,
 Y£Y 0. 0H6Y!
 A8Y A,
 £80 £C0AHC6H
 £C£Y£££ £C6!
 £ + £C6!
 38A R£££R£8H
 + F. X60 + 0. 0
 0 + 0. A8£ £C6! 10,
 £H + £8O. F
 C£ A + C8£.
 X. HC£. £80!!

•HΦ.Θ.Θ.Θ! Θ%†Θ.Θ.ΣΛ
(%Θ.□)

የፌዴራል የፖሊስ ሰርቪስ ማሻሻያ ስራ የፌዴራል የፖሊስ ሰርቪስ ማሻሻያ ስራ



የፌዴራል የፖሊስ ሰርቪስ ማሻሻያ ስራ



የፌዴራል የፖሊስ ሰርቪስ ማሻሻያ ስራ



የፌዴራል የፖሊስ ሰርቪስ ማሻሻያ ስራ



የፌዴራል የፖሊስ ሰርቪስ ማሻሻያ ስራ



የፌዴራል የፖሊስ ሰርቪስ ማሻሻያ ስራ



የፌዴራል የፖሊስ ሰርቪስ ማሻሻያ ስራ



የፌዴራል የፖሊስ ሰርቪስ ማሻሻያ ስራ

L'autonomie dans le grand Rif

La Confédération des associations culturelles amazighes du nord du Maroc s'était prononcée résolument pour l'autonomie dans le Rif, lors de son congrès de 2006. Près d'une année après, et dans le cadre de son plan d'actions, elle vient d'organiser et de tenir, avec succès, à Nador, à la chambre de commerce d'industrie et de services, les 4 et 5 août 2007, un colloque international sur le thème : « Fédéralismes et autonomies dans le monde et au Maroc ». Il convient cependant de préciser que cette rencontre scientifique ne s'est pas faite sans contraintes, au demeurant inutiles, réactions et attitudes répétitives d'usages des autorités locales chaque fois qu'il est prévu de tenir des journées d'études dans le Rif. C'est ainsi que les organisateurs ont du recourir à un huissier de justice pour notifier aux

autorités locales leur intention de tenir leur colloque international. Par ailleurs, le retrait in extremis, sous des pressions qui lui auraient été faites, de l'Université d'Oujda, qui était partenaire du colloque, ainsi que les tentatives désespérées d'un jeune individu, vers la fin du colloque, afin de perturber les travaux n'auront en rien gêné la réussite du symposium. La qualité des prestations des différents intervenants et du débat aura permis d'exposer, de partager, de discuter et de mieux comprendre ce que sont les expériences de pays tiers dont l'Espagne, tout particulièrement avec le cas de la Catalogne, la Belgique ou même l'Allemagne, ainsi que la signification du principe du droit à l'autonomie, tant au regard des législations nationales qu'internationale. De même que les

travaux ont porté sur les perspectives du système des autonomies et fédéralismes dans les pays du Maghreb, au Maroc et dans le Rif, en mettant l'accent sur la signification des concepts, ce qu'ils ne sont pas, sur l'intérêt et l'utilité des régionalisations avancées ou autonomies, devant les limites excessives et néfastes de l'Etat centralisé pour faire face aux contraintes du sous-développement, et pour la responsabilisation et la libération démocratique, politique, culturelle et autres des populations concernées. En outre, et afin que les travaux ne soient pas une rencontre sans lendemain, la Confédération a décidé de recueillir l'avis des participants pour l'élaboration d'un « Manifeste pour l'autonomie du grand Rif » et de charger un comité de la rédaction de ce manifeste. Ce dernier travail ne fut

pas de tout repos compte tenu des difficultés pour dégager, au point de vue de la forme, un consensus satisfaisant l'ensemble des participants. Après moult discussions, un texte final a pu être rédigé, qui après lecture a recueilli sous les applaudissements l'adhésion de l'ensemble des conférenciers et participants.

Ce manifeste, après des considérations divers d'ordres juridiques, historiques, politiques, économiques, sociaux, culturels et autres, et tout en mettant l'accent sur les particularités et difficultés du grand Rif, ainsi que l'intérêt du système des autonomies, marque son soutien à l'initiative nationale pour l'autonomie au Sahara ainsi qu'au système généralisé des autonomies sur l'ensemble du territoire national, dont le grand Rif.

DECLARATION SUR L'AUTONOMIE DU GRAND RIF

L'Assemblée de la Confédération des associations culturelles amazighes du Nord du Maroc, ainsi que les participants au colloque international organisé par la Confédération précitée, à Nador, les 4 et 5 août 2007 autour du thème « Fédéralismes et autonomies dans le monde et au Maroc,

Hommes et femmes, démocrates convaincus de justice, d'égalité et de liberté et épris des valeurs de tolérance et d'équité,

1. Après avoir rappelé que le Grand Rif a subi les péripéties des protectorats, de l'occupation, de l'exploitation et du confinement dans le sous-développement ;
2. Vu que la politique menée, tout particulièrement par le protectorat espagnol, a confiné le Rif dans un enclavement et un sous-développement qui se poursuit encore plusieurs décennies après l'indépendance du Maroc ;

3. Considérant que l'indépendance politique du Maroc a été l'occasion d'exacerber la contradiction et la répression contre le Rif et les Rifains, notamment avec les sanglants événements de 1958-59 ;

4. Vu que le Grand Rif est une notion géographique qui recouvre tout le Nord du Maroc et va depuis l'atlantique jusqu'à la frontière algérienne bordée au nord par la méditerranée et au sud par la chaîne montagneuse du Rif ;

5. Compte tenu de ce que les instruments internationaux et nationaux consacrent les principes d'égalité et de liberté des hommes et des femmes sans distinction aucune, et reconnaissent le libre exercice des droits civils et politiques ainsi que ceux économiques, sociaux et culturels ;

6. Vu qu'afin de fuir les affres du sous-développement, de la misère, du chômage voire de la répression, les fils du Rif ont dû se vouer à l'exil, laissant le Rif pour les pays étrangers ou l'intérieur du Maroc ;

7. Compte tenu de ce que le Rif a subi et continue de subir les conséquences d'une guerre chimique où l'Etat espagnol a employé des armes chimiques de destruction massive, sans que personne ne s'en soucie ;

8. Vu que le Rif a subi la négation de ses

droits les plus élémentaires ;

9. Vu les limites de l'Etat centralisé et que le Grand Rif marginalisé a été privé des politiques de développement et de croissance économique, sociale et culturelle ;

10. Considérant l'histoire du Maroc en général et du Rif en particulier et notamment l'épopée des résistances de Sidi Ouariach, Mohamed Chérif Amezián et de l'Emir Mohamed Abdelkrim El Khat-tabi contre les agresseurs espagnol et français ;

11. Vu les particularités et spécificités passées et présentes du Grand Rif ;

12. Considérant les discours officiels, sur l'intérêt de l'autonomie des régions ;

13. Compte tenu des derniers développements au sujet du plan de l'Etat marocain pour l'autonomie de la région du Sahara ;

14. Vu les progrès enregistrés par les régions autonomes dans nombre de pays, notamment l'Espagne, l'Allemagne, la Suisse, la Belgique, etc. ;

15. Compte tenu du droit des peuples à la libre et authentique autodétermination et du droit des peuples à disposer d'eux-mêmes ;

16. Vu le Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels et le Pacte international relatif aux droits civils et politiques ;

17. Convaincus que seule l'autonomie des régions est à même de responsabiliser les populations concernées et de permettre un développement des régions et d'assurer l'effectivité des droits démocratiques et sociaux ;

18. Compte tenu des potentialités économiques et sociales du Grand Rif géographique ;

19. Compte tenu de l'aspiration des peuples à la paix, à la sécurité et au bien être ;

20. Vu les projets d'Union du Grand Maghreb et d'Union de la Méditerranée ;

21. Considérant le principe de l'égalité et de l'interdiction de toute discrimination entre Marocains ;

Proclamons et revendiquons ce qui suit :

*Article 1. Le plan du Maroc pour un statut d'autonomie pour la région du Sahara, tel que remis aux Nations Unies

pour servir de base de négociation, est une initiative sérieuse et louable à même de permettre de répondre aux aspirations légitimes des populations concernées qui pourront concrétiser leur droit à la libre et authentique autodétermination.

*Article 2. L'autonomie des régions, au Maroc, est à même de renforcer l'unité et l'intégrité territoriale du Maroc par le recouvrement de ses frontières authentiques.

*Article 3. En cas d'échec des négociations avec l'Algérie et le Polisario, le Maroc doit sans tarder, en toute souveraineté, décider de mettre en place l'autonomie des régions sur l'ensemble du territoire national.

*Article 4. L'option d'autonomie ne doit en aucun cas être comprise comme la réponse politique de conjoncture à un problème précis, en l'occurrence celui du Sahara. Le choix de l'autonomie des régions provient de la conviction qu'il s'agit là d'un instrument juridique et politique à même de répondre aux contraintes du sous-développement, de l'exclusion, de la marginalisation, de la pauvreté et de l'ignorance, ainsi qu'aux aspirations des populations à une vie meilleure et au plein exercice des principes démocratiques.

*Article 5. Pour la concrétisation du principe de l'autonomie des régions du Maroc, le peuple marocain doit être appelé à voter par voie de référendum pour l'insertion de l'autonomie des régions dans la constitution marocaine.

*Article 6. Le Grand Rif, dans le sens géographique du terme, depuis l'Atlantique jusqu'aux frontières avec l'Algérie doit bénéficier d'un statut d'autonomie en rapport avec ses spécificités historiques, géographiques, linguistiques et culturelles, et en rapport avec les contraintes qu'il subit depuis l'indépendance du Maroc ainsi que les aspirations légitimes de ses populations.

*Article 7. Afin de sortir le Rif du sous-développement, il est urgent de définir et exécuter un plan d'urgence de reconstruction et de mise à niveau économique, sociale et culturelle avec la participation des populations concernées.

A l'ONU en 2006:

La Renaissance Amazighe (Dounia Productions, Inc)

Le Monde Amazigh a publié en première page de sa partie française de son numéro 79 de décembre 2006, un compte-rendu sur la présentation au siège des Nations Unies de New York d'un beau documentaire réalisé par Melle Dounia Benjelloun, et dirigé Mr. Jacques Renoir, intitulé "La Renaissance Amazighe". Ce documentaire présente l'enseignement de Tamazight en caractères Tifinagh dans les écoles rurales du Maroc.

Nous avons depuis obtenu plus de détails sur cet événement: la journée du 9 Novembre 2006 où fut présenté ce documentaire, est marquée chaque année à l'ONU par la célébration d'un programme créé il y a six ans par une coalition d'ONGs, et qui a été mis en place par la Vice-présidente de « Tazla Institute for Cultural Diversity », Mme, Shirley Chesney. Ce programme annuel s'intitule "Créer la Paix par les Arts et les Médias" et fonctionne sous l'égide du programme « Culture pour la Paix » de l'UNESCO, mais il est entièrement dû au travail assidu de la représentante de Tazla Institute qui travaille aux Nations Unies de New York et c'est Tazla Institute qui en est responsable.

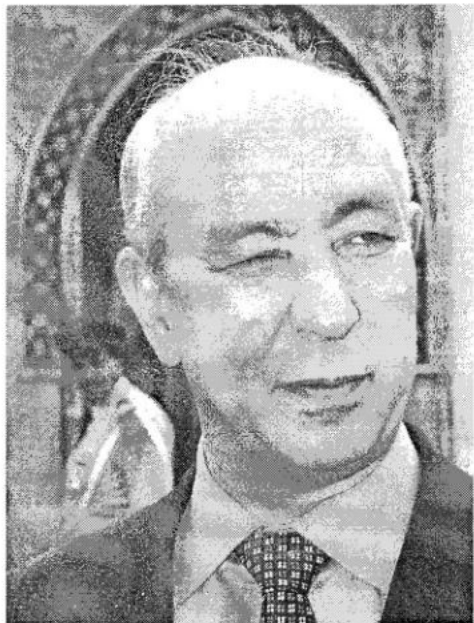
Depuis 2001, et pour célébrer la Décennie de la non-violence en faveur des enfants du monde, de chaque année, Helene E. Hagan, Présidente de « Tazla Institute for Cultural Diversity », qui est à l'origine de ce programme et qui forme cette coalition d'ONG, invite un(e) conférencier(e) Amazighe et contribue ainsi au projet collectif de cette coalition. Le documentaire "La Renaissance Amazighe" a donc été sélectionné par Mme Hagan en 2006 et Melle Dounia Benjelloun a été invitée par l'Institut à joindre un panneau international pour parler de l'Amazighite et du contexte de ce documentaire au Maroc.

Le Monde Amazigh

العالم الأمازيغي

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEIKH - DEPOT LEGAL: 2001/0008-ISSN:1114-1476 - N°88 Septembre 2007/2957 - PRIX: 5 DH /1,5 EURO

Adieu Jettou



le détail pour que le commun des mortels puissent saisir ce dont il veut parler. Sinon, le reste est un ensemble d'intentions pour ne pas dire de vœux pieux. Il a oublié que dans la politique, ce n'est pas les gestes qui comptent mais les actes. Encore faut-il qu'il soit un vrai politicien pour le savoir.

Mais qu'a-t-il dit M. Jettou sur ses réalisations concernant l'amazighité - parce que nous sommes amazighs? Rien du tout. Il n'a pas pipé un seul mot. Ce qui est en lui-même révélateur. Parce que son bilan est inexistant. S'il est réellement le responsable de l'action gouvernementale comme il essaye de nous le faire croire, rappelons-lui qu'il s'est évertué pour faire de l'enseignement de l'amazigh un véritable bide, l'accès de la culture amazighe aux médias est une mascarade, l'avènement de la télévision amazighe est jeté aux calendes grecques, fautes, nous dit-on, de moyens financiers, alors quand il s'agit des télévisions arabes son gouvernement en a toujours à gogo.... Restons là parce que la liste est affreusement longue!

Plus grave encore, M. Jettou a affirmé l'incroyable: "Le Maroc, dit-il, a définitivement

Le Premier ministre Jettou - dont on avait dit qu'il est d'origine amazighe - a lu le bilan de son gouvernement devant un parlement quasiment vide. Pire, même des ministres n'ont pas daigné honorer de leur présence son discours.

La seule explication à ses nombreuses défections: nous sommes à l'approche de la mascarade électorale. Il faut donc s'intéresser au plus urgent et surtout au plus important. A savoir garder, coûte que coûte, son strapontin de député - et celui de ses enfants pour certains "politiciens" quasiment séniles - et se faire, indûment, des millions de dirhams sous la voûte dorée du parlement, qui n'en est vraiment pas un. Il faut savoir qu'il n'a absolument aucun rôle. Sauf peut être à donner le change à ceux qui ne connaissent pas réellement les mœurs "politiques" marocaines.

Toujours est-il que nous avons assisté à un discours qui a fait dans l'auto-encensement jusqu'à l'extrême - peut-il en être autrement? D'ailleurs, M. Jettou avait déclaré tout de go, sans sourciller que son gouvernement "a honoré tous ses engagements, il les a même dépassés dans bon nombre de domaines". Il a ensuite fait la lecture d'un certain nombre projets que son gouvernement, semble-t-il, a fait aboutir. On a eu droit à une suite infinie de chiffres indigestes et de réalisations abstraites parce que tout trop générales. Il n'a jamais été dans

consolidé la démocratie, les libertés et les droits de l'Homme." Rien que cela. Quid alors des interdictions des prénoms amazighs? Qu'en est-il de l'interdiction insupportable de la langue amazighe dans les administrations marocaines au fin fond même des régions à majorité amazighe? Comment peut-on expliquer le viol systématique - avec la bouteille de Coca Cola - de plusieurs étudiants amazighs afin de leur arracher des aveux? Pourquoi traîner en justice Abdelaziz Elouazzani alors qu'il n'a fait que combattre, autant se faire se peut, l'expropriation des Amazighs de leurs terres?

Lorsque M. Jettou parle des droits de l'Homme, il ne pense pas aux Amazighs. Pour ceux qui ne sont pas au courant - c'est une constante chez le régime amazighophobe du Maroc - ces derniers ne sont pas encore humains... D'où toutes les exactions, inadmissibles au demeurant, dont ils sont continuellement victimes. Mais le plus grave, c'est que ces sous-hommes amazighs forment, encore et toujours, la majorité des Marocains. Autrement dit, Jettou ne fait que s'adresser à une minorité de privilégiés, celle que vous devez, chers lecteurs, certainement deviner.

* Editorial de www.souss-magazine.com
Par Lahsen Oulhadj, Montréal/Canada
jeudi 16 août 2007.

"Le régime ignore notre peuple"

Elections au parlement marocain
Rencontre avec Rachid RAHA, ex-président du Congrès Mondial Amazigh
Par Carla FIBLA,
Correspondante à Rabat,
La Vanguardia (www.lavanguardia.es),
Barcelona, mercredi 5 septembre 2007

Infatigable défenseur des droits du peuple amazigh (berbère) qui vit au Rif (Nord du Maroc), à l'intérieur de l'Atlas et au sud du pays, Rachid Raha, éditeur de la publication Le Monde Amazigh, est habitué à l'harcèlement et aux difficultés économiques avec lesquelles le régime alaouite essaie de les contrôler, mais toujours en vain.

"La majorité du mouvement amazigh boycotte ces élections, mais cette fois-ci il y a une tendance qui demande la participation à condition que les partis politiques respectent l'identi-



té berbère".

La raison du boycott, pour Raha, revient au fait que tantôt le régime alaouite comme la Constitution "ignorent totalement l'existence du peuple amazigh". La création d'une institution de recherche sur la tamazight (langue berbère) et la timide introduction de l'enseignement de cette langue "ne sont pas suffisants, parce qu'il n'y a pas de garantie juridique des droits linguistiques et culturels des amazighs".

Raha considère que "le processus démocratique a reculé" au Maroc et qu'au lieu d'avoir provoqué un changement "il est en train de reproduire le modèle de toujours".

"Il y a beaucoup de ministres qui devraient dû démettre de leurs fonctions pour avoir été à l'origine de grands scandales", mais, se lamente Raha, qu'au Maroc "on parle de personnes et non des institutions qui les représentent" et personne n'assume ses responsabilités.

A propos de l'expectative comme quoi ces élections vont être les premières où on va respecter la volonté du peuple. Raha se montre pessimiste. "Absolument pas, nous sommes sûr que la majorité ne va pas voter, comme s'est passé avec les dernières élections, parce que les députés ont désacrédi-té le jeu politique. Les sondages disent que tous ceux qui concourent aux élections le font pour des raisons personnelles, et veulent l'immunité parlementaire". Et comme exemple, Raha assure qu'au Rif "il y a beaucoup de narco-trafiquants qui se présentent à ces élections et l'Etat le sait".

ثلاث مبادرات من أجل الحكم الذاتي للريف

إعلان بشأن الحكم الذاتي للريف

أختتم المجلس التكميلي للجمعية التأسيسية الأمازيغية بشمال المغرب أشغال الدورة العالمية الثالثة من لدن التكميلية يومي 6 و 7 أفريل 2007 بالانطلاق حول موضوع: "الغدا للريف والحكم الذاتي في العالم وفي المغرب"، إصدار إعلان أطلق على اسمه "إعلان بشأن الحكم الذاتي للريف الكبير وكذا المشاركين في الدورة رجال ونساء ديمقراطيون مؤمنون بالعدل والمساواة والحرية، ومتعنتون بقيم التسامح والإنصاف.

هذا ويعد التفكير بما تعرض له الريف الكبير تاريخيا من استغلال وعزلة وتهيش خلال فترة الحماية، استمر لعدة عقود بعد الاستقلال، واعتبارا كذلك بكون المغرب مرحلة زادت من التناقضات والقمع ضد الريف والريفين، وخاصة مع الأحداث الدموية لسنوات 1958-1959، 1974 نظرا بأن الريف الكبير مفهوم جغرافي وبشري يغلب على شمال المغرب ويتجه من الأطلس إلى حدود الجزائر بحد شمال بالريف الأبيض المتوسط وجنوبيا بحد شمال الريف وما قبل الريف، واعتبارا بأن المواقف العنصرية والعنصرية تتركس بمبادئ المساواة والحرية للرجال والنساء بدون أي تمييز، كما تحفز بالممارسة للحقوق المدنية والسياسية، وكذا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهي في مجملها لا تحترم ولا تحيط، ونظرا لاستمرار إساءة الريف لاغتراب والهجرة من هول التخلّف والفقر والبساطة والقمع، واعتبارا لما عاناه الريف نتيجة استعمار الدولة الاستعمارية لسلطة التكميلية ذات استعمال الشامل وتحمل آثارها في ظل صمت رسمي رهيب، ونظرا لأن الريف قد عانى الخسران من حرقه الأساسية، ونظرا لغياب لدى الدولة المغربية رؤية استراتيجية تنموية حقيقية للريف الكبير اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، واعتبارا تاريخ الريف الكبير بصفة خاصة مع ملاحم المقاومة بقيادة سيدي وريش وخمس وميمزات المازني، ومحمد عبد الكريم الخطابي، ضد العدوان الإسباني والفرنسيونترا لخصوصيات ومميزات المازني والحاضر للريف الكبير واعتبارا لالتطلعات الرسمية حول أهمية الحيوية المتطورة والحكم الذاتي، ونظرا للتطلعات الأخيرة حول موضوع برنامج الدولة المغربية من أجل الحكم الذاتي في جهة الصحراء، ونظرا لتقديم الحاصل في جهات الحكم الذاتي للحد من الدول، وخاصة إسبانيا والمغرب وسويسرا وليجيكيا، واعتبارا لحق الشعوب في تقرير المصير الحر والتأصيل، وحق الشعوب بالتصديق في شأنها من خلال التعبير الفعلي للحكم الذاتي لصالح المجموعات البشرية والجهات المعنية ونظرا للمعطيات الدولية والمطابق للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمطابق الدولي للمتعاقدين لحقوق الإنسان والسياسية، ومقتضى بيان الحكم الذاتي للجهات كعمل لودعه بان الحكم الذاتي لسلطة معينة والمنع من تطور الجهات والضماني الفعلي للحقوق الديمقراطية والاجتماعية، ونظرا لمؤهلات الاقتصادية والاجتماعية للريف الكبير، واعتبارا لتطلعات الشعوب لسلامة والأمن والأمن والرفاهية ونظرا لشاريع الاتحاد المغربي والاتحاد المتوسطي واعتبارا مبدأ المساواة وتزويد التمييز بين المغرب واعتبارا للمشاركة في دولة الريف أن مشروع المغرب من أجل نظام الحكم الذاتي لجهة الصحراء، كما سلمه للأمم المتحدة، ليكون قاعدة للتفاوض، يعتبر مبادرة مضمونة والتي بإمكانها الإستراتيجية لتطلعات شرعية لسلطة المعنية والتي تستمكن من ممارسة حقها في تقرير المصير الحر والأصلي في إطار السيادة المغربية.

كما طالوا بتعميم الاعتراف بتأسيس الحكم الذاتي لباقي الجهات المغربية، بشكل يمكن من تعزيز الوحدة الترابية للمغرب باسترجاع حدوده الأصلية والحق في الحكم الذاتي للجهات، يجب الاعتراف به وتأسيسه، وهذا، وحسب إعلان الحكم الذاتي للريف الكبير فإنه كلما كان مال المفاوضات مع الجزائر والبوليساريو، يجب على المغرب وبنون تأخر ويكل سيادة أن يقرر موضع الحكم الذاتي للجهات على مجموع التراب الوطني، كما أن اختيار الحكم الذاتي لا يجب أن يحد حالة أن يفهم كجواب سياسي طرفي تشكل معن، والذي هو الصحراء، واختيار الحكم الذاتي للجهات ناتج عن فئاعة كونه هنا وسيلة قانونية وسياسية وكذلك جواب لإزمات التخلّف والأصنام والتهيش والفقر والامية وكذا لتطلعات الساكنة لحياة أفضل والممارسة الكاملة للمبادئ الديمقراطية، من أجل تحقيق مبدأ حق الحكم الذاتي للجهات في المغرب، فالتمسك المغربي يجب مطالبته بالتصديق على الحقوق المستفادة من إقرار الحكم الذاتي للجهات في الدستور المغربي، الذي يعتبر يجب أن يستفيد من نظام الحكم الذاتي، وذلك باعتباره من خصوصياته التاريخية والجغرافية والسلمية والثقافية، ثم مع الاعتراف التي يطمحها منذ استقلال المغرب وكذا التطلعات التشريعية لسلطته، لإخراج الريف من التخلف، إنه من الطارئ تصديق وتعميم برنامج مستعمل لإعادة البناء وتاهيل الاقتصادي اجتماعي وثقافي مع مشاركة فعالة للسكان المعنيين.

لثلاث أنواع من التقسيمات أن تقرر ثلاث أنواع من النخب مختلفة حد أختصاص في تحكيمها في مؤسسات الجهة وفي تمثيلها للجهة بالمرکز. إن بطل ملازم ربط الريف ببعض المناطق أداة أساسية لتثبيت النخب المرغوب فيها أو لتدوين نخب أخرى إن وجدت.

أما من حيث توزيع الاختصاصات فيفترض أن أساليب عمل الإدارة الخزينة ستظل مؤثرة من خلال استمرار الولاة وسعي القصر لإختراف الحدود والمؤسسات، وحتى في حالة إحداث مؤسسات سياسية جهوية، ستظل ضعيفة إن ظلت نخب هذه المؤسسات تابعة للأحزاب التقليدية المعروفة هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن الصلاحيات المخولة للجهة ستكون محدودة.

لن يجب أن نترحم إشكالا وجها بناء على ما سلف. هل نل الجهات في وحدة واحدة أم أنها مختلفة من الجهات تختلف من حيث عدة عوامل، وهكذا فإن الريف سيظل من الجهات التي يمكن أن يشهدها بعض الأقاليم الدولية، مثل الكبير وكاتالونيا.

وهذا من بين العوامل التي تجعلنا نطلق على الريف صفة وطن، بينما لا يمكن تصنيف جهة تنطلق من سهل الغرب نحو الساحل الأطلسي بنفس تصنيف الريف. وبناء على هذا، فإن مسألة النخب، يصعب النظر إليها بمنطق استراتيجي في حالة الريف، بمعنى أن بروز نخب جديدة بوعي جديد هو إيراد ما يلقى الفاعلون المستفيدين أو المساهمون فيها مثل الأحزاب التقليدية، لذا فإن الأحزاب الجبهوية ليد منها.

وبناء على المؤشرات أعلاه فإن الريف لا سيحد عنه من أن يكون قوة ضاغطة فيما يتعلق بالحكم الذاتي، كي لا يتخضع لجهوية منوطة من القصر سيكون أول من يتفقاها برضا النخب الانتخابية أو تلك المنحبة في عالم المركز. وهذا ما يدفعنا للدفاع عن أجل العمل السياسي الريفي والجوهري.

إن المخاوف من الجهات التي يطرحها عدم الثقة في النخب الريفية الحالية هي مخاوف مشروعة، لأنه ثبت أن هذه النخب كقوة كانت طبيعتها وأساليب اشتغالها، فإنها لم تقدم شيئا للريف، وهكذا فإن النخب الريفية المؤثرة على بعض الأحزاب التقليدية تعبر دائما عن مواقف متناقضة لتطلعات المواطنين الريفي. إن هذا النمط من النخب الحزبية والمحدرة من عائلات تقليدية وشريعية تضع لأصلا الكامل للمركز وللمؤسسات المركز وهي مسخرة لهذه الأورار.

ننظر مقلنا بعنوان من أجل الحكم الذاتي للموسم لريف، جريدة العالم الأمازيغي، 79 أكتوبر 2006.

وهو يظهر نمط من النخب جد حاسم، وهي نخب غير انتخابية ولكنها مؤثرة وقريبة من المجتمع المدني وتشارك في فاعليته، كما أنها نخب غنية مرتبطة بالمؤسسات الملكية وكذا بالاعتماد التقليدية الغنية، أو عائلات عادية لكنها قوتها في تقريبها من القضايا الحساسة للجهة، وتقوم ببرامج اجتماعية ونسعى لتثبيت ونزها بالإبانة عن إعتنايات تأثيرها وتعملها لراب العالم المدني الريفي.

إن هذا النمط من النخب، بإصالتها التي أوردهاها هنا، لا نعتقد أن بإمكانها العمل الفعلي فيما يتعلق بالحكم الذاتي للريف، خاصة إذا تأسست قوى ريفية سياسية جديدة.

بالإضافة لآلور الحكم الذاتي في تجسير شرعية الشعبية والمواقع السياسية والاجتماعية، وأضف حضور تمثيلية النخب التقليدية والأعيان، لكونها شرعيات هشة لا يمكن الإنكاث عليها لضمان ولا جهة مثل الريف وهو ما رأينا في تجارب بولية عديدة، في هذه الحالة تكون

أمام وضع مزيج ومتناقض.

1- الأعيان والنخب الموالية للمركز يؤدون أدوار الطاعة.

2- الحالة الأولى الرضا، تقوده نخب الطبقة الوسطى، في الحالة الأولى تسبق صناعة الأعيان والنخب لتحقيق تمثيلها لصفة الطاعة السكانية ومن ثمة الترابية. وفي الحالة الثانية يسبق الإحتجاج والرفض ما يدفعنا للإستنتاج أن الأمر يتعلق بقوة الطبقات الوسطى على الإندماج مع صوت الرضا.

وهذا الأخير يظل قويا في الريف وفي أشد الحاجة إلى من يقوى حضوره.

أمام هذا الوضع الذي نعي فيه أزمة النخب بالنسبة للريف، ما علينا نحن إلا العمل الجماعي من أجل تطوير أساليب اشتغالنا.

الحركة السياسية الريفية: إن دفاعنا عن تأسيس حركة سياسية ريفية في شكل تجمع ريبي للحكم الذاتي، يستلهم جزاء من شرعيته من التعاطف والتأييد الدوليين، لذا لا مفر من البحث عن أصدقاء دوليين خاصة وأن قضية الهوية بالنسبة لنا نحن الأمازيغي أضحت مركز التوافق على إصالتها. كما أن تغيير هوية ولغة هذه الأقاليم يظل مهمة يؤدها الجميع ويجب أن يظل الكونكرس العالي الأمازيغي صديقا لنا، كما يجب أن نعمل من أجل تقوية موقعه على المستوى الوطني، خاصة ونحن نعلم أن العوامل والمتغيرات الدولية المعاصرة تؤثر بشكل جارف على القرارات الداخلية للبلاد.

● محمد المصليحي
باحث في العلاقات الدولية
تخصص في الشؤون الإفريقية وأنظمة الحكم الذاتي.

مبادرة ال بيان من أجل الحكم الذاتي الموسع للريف.

التزول المبراني في فاتح مايو للتعبير عن دفاعنا عن الحكم الذاتي الموسع للريف. وقد تم إصدار بيان فاتح مايو معبرا عن المحطة

وبناء على المبادرات أعلاه أود تسجيل بعض الاستنتاجات.

المبادرة الأولى: تطرح الإنتظام السياسي أسوال التنظيم من أجل الحكم الذاتي، وهي ثقل المسؤولية السياسية. هذا الشأن، وقد برزت أولى النقاشات حول المسألة منذ صيف 2005، ولا نخفي في هذه النقطة بالتجديد التأثير بالتجارب الدولية ونماذج الحركات السياسية الجبهوية، وكذا الوعي بأزمة النخب السياسية للريف، وقد تم تشكيل لجنة تحضيرية لتأسيس الحركة من أجل الحكم الذاتي للريف، وهي لجنة تظل مفتوحة من أجل مختلف

الشعاعين. ولابد من أن نشير إلى أنه في 25 غشت 2007، في لقاء داخلي مر بالمسحمة، حيث كنت حاضرا هناك، ويحمل هذا اللقاء اسم ملتقى الحوار

الجوهري لجهة الشمال، وهو لقاء جمع فرع الفصح الديمقراطي بالحسمة وأعضاء الحزب الديمقراطي الأمازيغي. وقد طرح الإخوة في ذلك النقاش أسلوب العمل من أجل الحكم الذاتي للشمال، أو الريف، والبحث في أداة تنظيمية سياسية جهوية، وهو ما

نلتقي فيه مع الأخوة.

المبادرة الثانية: تطرح التصورات الأولى حول أهم الخطوط العامة التي نرى أن يستند عليها الحكم الذاتي الموسع للريف. وترد كلمة موسع هنا كتعبير

عن نمط من الحكم الذاتي غير مطلق ومحدود خاصة إذا استحضرتنا القضايا الحزبية والانتخابية

المبادرة الثالثة: طرحت تشكيلات الحكم الذاتي باعتباره مطلب الشعب الريفي. وبالغسل استطاع

الفاعلون الذين صنعوا فاتح مايو أن يقرروا أكثر من تطلعات المواطن الريفي. وكان ذلك تعبيرا من جهة أخرى على هشاشة النخب الحزبية والانتخابية

والرسمية التي ينظر إليها على أنها المصلحة للريف.

إن هذه المبادرات الثلاث تلتقي في أنها على رؤوب نفس الفاعلين، غلبتهم يتنوع إلى مجيئات قريبة

من بعضها الآخر وهم طاقات شابة تسعى للدفاع بأقصى ما يمكن عن الحكم الذاتي للريف، وتمثلت

وعيا جادا فيما يتعلق بمستقبل هذا الملف وتعي الدور الملقي عليها من أجل بناء هذه الديمقراطية، لذا

تعمل للإنتظام السياسي من أجل هذا الملف وأعمل مع كل الريفيين من أجل الريف.

ومن أجل الإستمرار في العمل سيستمر نفس الفاعلين في هذه الدينامية، وهكذا سيواصلون التفاوض حول مناهج العمل من أجل المراحل المقبلة

وستواصل التنسيق والتشاور بين الأخوة بالريف وباوروا خاصة إسبانيا وهولندا وألمانيا.

6- مجلس النخبية الجمعيات المدنية والأطراف السياسية والفاعلين الذين عبروا عن المبادرات

السالفة هم طاقات شابة ويسعون للحد من دور أكثر إيمانا بالريف. لذا يمكن أن ناستجح إنشاء لجنة

مفاهمة أنه لأول مرة يطرح الريف بالشكل الذي يجب منذ القضية على حركة 59/88، حيث كما أشرت في

كتابات سابقة أن الريف ظل منطقة للتلاعن بين القصر ومختلف النخب.

وقد استجبت من خلال غالب نقاشات مع الإخوة عن الحكم الذاتي، حضور هاجس النخب لديها، خاصة

ما يتعلق باستمرارية المعرفة في حكم الريف، وحول هذه المسألة لدي مجموعة من الملاحظات

والاستنتاجات أود التعبير عنها.

الحكم الذاتي للريف ليس مسألة سهلة النبل ولا تظهر أية ملاحم تحول جهوي عميق على المدى

القريب والمتوسط وهنا يطرح إشكاليات أساسيين

● من سيحكم في مستقبل الجبهوية؟

● ما دور النخب؟

بالنسبة للسؤال الأول: هناك مؤشرات قوية تشير في اتجاه تحكم القصر في مستقبل الجبهوية من خلال

التطبيق الترابي ومن خلال توزيع الاختصاصات، بمعنى أن التقسيم الترابي سيظل في يد وزارة

الداخلية وشأنها مركزي. وهذا يتناقض ومبادئ قيام الفيدرالية، ولذا ستخضع تقسيما جهويا لا نعرف

ملامحه وسوف لن يأخذ فيه الريف أية صفة، وفي

لكونه يعبر عن أن ما يسمى صليب لا يمكن أن يكونه نقطة بالتحديد يظهر أنه مستقبل ضيق لأمل،

الموسعة - وهو المفهوم الذي طالما انتقدناه - بناء على طبيعة التقسيم أعلاه لا علاقة له بالحكم الذاتي

والفيدرالية. في هذين النموذجين الآخرين حيث يتم وضع الحدود بناء على الاعتبارات السياسية أو الاجتماعية أو الديمقراطية المتخمة في بروز حل

الحكم الذاتي. أما من حيث توزيع الاختصاصات، فإنه لا نعتقد أن هناك أية إمكانية لشعاع أنظمة حكم ذاتي

أو فدرالية حية، بحيث لا نستطيع تمسك القصر باستمرار الولاة ما يعني أن التامركز واللامركزية ستظل ركائز أساسية في أية جهوية سطر فيها القصر بدعم تقليدي للأحزاب.

بالنسبة للسؤال الثاني المتعلق بدور مختلف النخب. وبناءا على المعصنين أعلاه (التقسيم الترابي وتوزيع الاختصاصات) أود الوقوف على ما يلي:

أن التقسيم الترابي يظل نقطة محسنة بحيث يمكن

في هذه المقالة ساحول وضع مسألة الحكم الذاتي للريف قيد مجموعة من الأسئلة والخصائص، تلك

بإيجاز شديد.

● محمد

لاد من وضع مسألة الحكم الذاتي للريف في مقارنة

تأخذ ضمن الاعتبار العوامل السياسية والاقتصادية والبيئية

للسريسي (مسئل الهوية السياسية-التاريخية

الجهة السياسية الحالية- وهذا يتعلق جزء

كبيرة من الريفيين حول هذه المسألة. ونشير إلى النقاش

ذلك في ارتباط وثيق بما ذكرناه طرح مسألة الحكم

الذاتي بالنسبة لمختلف الجهات. ويظهر جانب آخر

من النقاش عوامل ترت على هذه الخلاصات من قبل

منعقدات شبيهها علف الصحراء خاصة ما يتعلق

بـ"دروع اتفاق الإقرار" (مقتصر جيمس بيكر الأول)

و- لة تأسيسية للوضع في الصحراء الغربية (مقتراح

من بيكر الثاني) والذان يتضمنان خطوات

يتمين بمقتضى 2-ير المصير في الصحراء،

بمقتضى حكم 3- للصحراء لخمس سنوات

ب- 3- استفتاء مع 4- تأليف في المقتربين.

لكن شذويا أرحب تأثير- فيما يتعلق بالريف

أساسا- المرجعية الأمازيغية هذا علما أن الساريين

الريفيين وأهم الذين أثاروا ضم تيار إلى الأمام في

السابق، ويوجدون حاليا في حزب الفصح

الديمقراطي، إن اليسار تختلف الكثير من تياراته

سابقا أو (أما)، نادوا بهذا للريف، لكن في كل

هذا لإجبال لإعلاء تأثير العوامل الإقليمية خاصة ما

يتعلق بالأقاليم المتوسطية المجاورة، على الفكر

السياسي للحركة الأمازيغية الريفية، وتشكل

الصحراء الغربية جزءا من هذا التأثير، لكن في

المجال للكونكرس العالي الأمازيغي دور مهم خاصة

لكونه متفردة في حكومة و بولية ظل عارفا بقضايا

الأقاليم والأوطان.

لا يخفى بروز فاعلية جديدة في العلاقات الدولية

المعاصرة تتمثل في تكثر الدول.

وهو ما بدوره يفتح المجال للكتاب الفرنسي جوزيف

جانب في مؤلفه مابعد الأقليات.

ولا نخفي لرغمنا لبروز- ما نطلق عليه- الدول

والأقاليم الدولية نتيجة اشتراط السيادة

1- دور صوت الجمعيات الأمازيغية المناهية

بالفيدرالية وقد عبرت في ذلك ضمن ميداني

الجمعيات الأمازيغية بالريف من أجل مسترة

الأمازيغية وقد صدر هذا الميثاق في يوليوز 2004،

أي قبل إعلان القصر عن مقترح الحكم الذاتي

للصحراء في خطاب الملك 5 يوليوز 2005.

2- بروز دراسات مهمة بشأن الفيدرالية والحكم

الذاتي حاولت العمل على إزاحة الخس عن

المفهومين، وطرح هذا العمل لتطبيقاتها وإشكالاتها

للقانونية المؤسساتية والسياسية.

3- تفتقر الجمعيات الثقافية الأمازيغية بشمال

المغرب، حيث أصدرت الجمعية الأمازيغية بعد مؤتمرها الأول

أواخر غشت 2006، بيانا ضمنته تحويل صلاحيات

واسعة للشمال في إطار الحكم الذاتي، وقد تخطت

التكفيرية تدوة بولية تحت عنوان "الغريبات

والحكومات الذاتية في العلوم في المغرب، وفي هذا

النموذج الأخير نعتقد أن النقاش الذي كان ساددا عند

الحركة الأمازيغية حول الفدرالية ومقتصر القصر

للحكم الذاتي في الصحراء تأثيرهما البارز.

أصدرت التكميلية اثر هذه التدوة وثيقة تحت

عنوان: "إعلان بشأن الحكم الذاتي للريف الكبير"، وقد

تم تضمين هذا الإعلان بمركزات لأطراف الحكم الذاتي

للريف.

4- طرح مبادرة البحث في تأسيس الحركة من أجل

الحكم الذاتي للريف "حركة ريفية سياسية،

واستغرقت المبادرة وقتا طويلا، وذلك منذ صيف

2005، حيث ظهرت المقترحات والنقاشات الأولى

حول هذه المسألة.

5- تستظهر المبادرة الثانية منذ مارس 2007، حيث تم

وضع وثيقة بيان من أجل الحكم الذاتي الموسع

للريف، وتم تضمينها بمجم القضايا المهمة التي

يستند عليها نقاش الحكم الذاتي الموسع للريف، وفي

هذا السياق جرت مشاورات بورية بين الإخوة

باوروا وبالريف، وكان من بين أهداف هذا البيان

تفعيل صوت الريفيين للمطالبة بالحكم الذاتي، وهي

وثيقة لم يتم نشرها لحد الآن.

6- فاتح مايو 2007: إن الجمعيات والفعاليات

والحركة الطلابية بالمناظرة التي طرحت الحكم الذاتي

في فاتح ماي هي أطراف معروفة، وهكذا فإن

الشخصيات التي كانت قد خاضت نقاشا عسيفا حول

الحركة السياسية الريفية و حول بيان من أجل الحكم

الذاتي الموسع للريف - اختص في غالبيتها إلى

الجمعيات التي حضرت اجتماعات فاتح مايو - لذا

ستبقى في فاتح مايو، تبني الطرح التشريعي للحكم

الذاتي للريف، وعندما نقول أنه طرح شعبي فإننا

نستنتج من خلال انتشار أصداة الحدث والمثل في

القرى النائية. وقد كان لحضور مجموعة من الفاعلين

المشهود لهم بالإحترام في الريف كالمخاضين محمد

بودهان و حسن بنعيفة داعما لهذا الحدث.

وبناء على ما سلف أود إستنتاج الإلقاء النام بين

ثلاث مبادرات حول الحكم الذاتي التي كلها في عمل

منظم وبنائي ابتداء الإخوة في الريف.

- مبادرة الحركة من أجل الحكم الذاتي للريف.

ما طبيعة الحركة الأزوادية؟ وأي موقع للهوية الأمازيغية في دستور مالي؟ وكيف ينظر الطوارق إلى النضال الأمازيغي بشمال أفريقيا؟ هذه الأسئلة وغيرها يجيب عنها الطوارق ماكدي إيد بوحده في حوار مع العالم الأمازيغي.

تصرفات الماليين أكثر إهانة لشعب الطوارق

■ من يكون السيد ماكدي؟

■ ماكدي إيد بوحده، من مواليد سنة 1960 في كدال شمال مالي. ونظرا لكوني لم أحظ بالدراسة، فقد تمكنت من تثقيف نفسي، لاسيما في ظل الأحداث التي عرفتها منطقة أزواد. امتهنت الميكانيكا في البداية، لكن سرعان ما تخلت عن هذه المهنة، بعد ما ازدادت تحركات النضالية. بكل بساطة أصبح النضال مهنتي ومستقبلي أيضا وترعرعت على النضال في القضية الأزوادية، لاسيما وأن تاريخ ميلادي تزامن مع إنشاء الحركة الأزوادية، فمضت إنشائها وأنا وسط تحركات مناضليها، في مختلف مراحلها.

■ إلى أية سنة يعود إنشاء الحركة الأزوادية؟

■ نشأت الحركة الأزوادية مع بداية ما يسمى باستقلال النظام المالي عن فرنسا سنة 1958، وانفجرت الأحداث مع سنة 1960، والأحداث إيها عبارة عن رفض انضمام شمال مالي لجنوبها، أي رفض انضمام الأزواد لمالي. انطفاقت شعلة الحركة آنذاك، إلى حدود سنة 1964، لتعمل في السر إلى غاية 1981، وهو تاريخ بروزها من جديد، لتقوم شرارة النضال عام 1990، ومن الفترة الممتدة ما بين 1992 و 1996، وقفت الحركة عملياتها المسلحة، بعد الدعوة إلى الهدنة، انتهت بما سمي بالمصالحة الوطنية، إلا أن أمر المصالحة هذا لم يكن إلا وسيلة اهتدى إليها النظام، وأنه لايعود أن يكون شعاعات ووعود كاذبة، ويعتد كل البعد عن أرض الواقع، وبعد أن اتضح مدى زيف المصالحة المزعومة، عادت الحركة لتعمل في الخفاء، إلى حدود عام 2006، حيث استولت بعد عملية عسكرية على كدال.

■ ما طبيعة الحركة الأزوادية. هل يمكن أن نقول أنها سياسية إصلاحية أم عسكرية تغييرية، أم مجرد فعالية جموعية؟

■ كلما ظهرت إحدى قنوات الحوار، إلا وانخرطت فيها الحركة الأزوادية، وهذا ما يضفي عليها الطابع السياسي أو الجمعي، إلى حين ما تندس أبواب الحوار، فتعود من جديد إلى الخيار المسلح. وبذلك سارت ظاهرة حمل السلاح من الظواهر المزمرة للأطراف التي تجمعنا معها الحدود، ولا سيما بين الحركة والنظامين النيجري والمالي، فكما فشلت كل محاولات الحوار، إلا وتعود الحركة إلى المرحلة التي كانت قد توقفت عندها، فالأنظمة المتعاقبة على حكم مالي لا تؤمن بالحوار إلا بعد أن يشد عليها الخناق.

■ برزت أحداث كدال يوم 23 ماي 2006، على أساس أن هناك مجنونون في الجيش المالي، هم من قانوا عملياتها العسكرية، ولكن سرعان ما عابوا من جديد إلى الكنتات العسكرية المالية، بمجرد ما قدمت لهم وعود بتحسين وضعيتهم الاجتماعية. إلى أي حد يمكن أن ترتبط الحركة الأزوادية بمصالح ثلة من المجننين في الجيش المالي؟

■ إن الشباب المجند في الجيش المالي هو الذي قاد انتفاضة كدال، ولا يمكن أن ننسى أن عناصره من أبناء الحركة الأزوادية، قبل أن يكونوا مجننين في الجيش المالي أو غيرهم. فسادم هؤلاء أوفياء لمبادئ وشعارات الحركة

الأزوادية، لا يمكن

أن نجردهم من انتمائهم للحركة، فمنهم المجنونون ومنهم غير المجندين، وهذه العناصر تشكل حركة شبابية ذات افاق وتصورات من داخل الحركة ككل.

وبدورنا نتساءل ما إذا كان الشيباب أقرب إلى تفجير القضية أم غيرهم؟

■ لكن لا يطرح تلك في خطاب الحركة الأزوادية تناقض، فتارة تظهر كطرف محاور تسعى إلى إدماج الأزوايين في الدولة المالية، وتارة أخرى تظهر وكأنها

تطمح إلى تأسيس دولة خاصة بها. ماذا في الأمر؟

■ إن ما يفرق بيننا وبين مالي أكثر ما يجمعنا، وجميع المعطيات تؤكد ذلك، والمطروح الآن، هو كيفية التعايش مع النظام المالي، والحال أن هناك ما يختلف في شأنه، بيننا نحن الأزوايين، فهناك من يقول أن لا حل لقضيتنا إلا بعد الانفصال، وهناك من يعتبر أن بإمكاننا التعايش مع مالي تحت تسوية الفيدرالية، وهناك من يرى أنه لا داعي لكل هذا، إذا التزم مالي بتنمية المنطقة بكل ما تحمل التنمية من معنى. ولكن الشيء الذي لا إشكالية فيه، هو أن تصرفات الماليين تجاه الأزوايين، أكثر إهانة وتحقيرا، هذا زيادة على أن هناك عوامل جغرافية وبيئية وديموغرافية تختلف فيها

أكثر مع الماليين.

■ هل تطرحون في مالي، قضية الهوية الأمازيغية؟

■ هذا غير مطروح، بالنسبة إلينا، ما دامت هويتنا واضحة، ومن ثم لا يمكنها أن تكون موضع نقاش، وهي لم تطرح لدينا أية إشكالية، والمطروح إذن، هو تنمية منطقتنا، وتوفير كل الإمكانيات الضرورية لتمكينها من البنية التحتية، فعدم تنمية الإنسان والأرض من بين القضايا الجوهرية التي تثار اهتمام مناضلينا في الحركة الأزوادية، هذا فضلا عن التنمية الثقافية ذلك بكل ما تحمله التنمية من معنى.

■ ولكن الدستور المالي لا يعترف بالهوية الأمازيغية؟

■ إن الدستور المالي تخلله مجموعة من التناقضات، فهو من حيث النص، لا يعترف بالأقليات ذات الطابع العرقي أو الديني، إلا أنه يكرس، من حيث أنشطة مؤسساته، التمييز القائم على الطوائف العرقية والدينية، ونحن بهذا غير معنيين بهذا الدستور، ولا جدوى للمطالبة بالإعتراف أو عدم الإعتراف بهويتنا.

■ طرحت مشكل العرقية، هل حركة أزواد تطرح القضية من المنظور العرقي؟

■ تشتمل مالي على الطوارق السود والطوارق البيض وهناك أيضا ما يسمى بالعرب-المجموعة العربية في مالي، والطوارق أقلية من الناحية الديموغرافية، بالمقارنة مع باقي المكونات المالية، أما من حيث الجغرافية، فيتوزع الطوارق على ما يقارب 70 في المائة من مجموع مساحة مالي، ولكن نظرا للهجرة المكثفة على أرضنا وشعبنا، هذا فضلا عن مدى صحة وثقة الإحصائيات التي ينظمها النظام المالي من حين لآخر، أصبحت الكثافة السكانية في تآكل مستمر.

■ كيف تنظرون إلى النضال الأمازيغي في شمال أفريقيا؟

■ إن النضال الأمازيغي في شمال أفريقيا، تنقصه جسور التواصل، ونحن بذلك لا نعرف عن النضالات الأمازيغية في باقي بلدان شمال أفريقيا إلا القليل، أما ماذا نعرفه باقي المكونات المناضلة في الشأن الأمازيغي في باقي بلدان شمال أفريقيا عن حركة أزواد، فلا ندري ذلك وهي بذلك دعوة إلى التواصل الجدي.

● حواره س. ب

مشروع ورقة تأسيسية لحركة أزواد للعدالة والديمقراطية

صدر عن حركة أزواد للعدالة والديمقراطية، مشروع ورقة تأسيسية، على خليات ما تعيشه منطقة أزواد شمال مالي والتجبر من وضع متفجر، نظرا لعدم التزام الحكومات المركزية بالترامات التي انضمتها في اتفاقيات 1993 و 2007 وسياسات دولتي مالي والنيجر المبينة على التمييز والاحتقار ونغياب التنمية كاهم معالم الاستقرار والإقصاء السكان المحليين سياسيا واقتصاديا وثقافيا، وكذا لتدخل دول الجوار ضدا على إرادة الساكنة المحلية بفرضها حلول لا تلبى المطالب الحقيقية لها ولانتشار القوضى وعصابات تهريب البشر والمخدرات. وذكرت الورقة المذكورة والتي حصلت النجربة على نسخة منها، أن هذا الوضع لا سئم منه الأزوايين بكل مكوناتهم، فلم يعد يقبلون أية اتفاقيات مع الحكومات المركزية مالم تكن مضمونة التنفيذ دوليا أي أن تكون الأمم المتحدة طرفا فيها، ويرى الأزوايون بأن مطلب الحكم الذاتي للمنطقة أو الفيدرالية بكل الحد الأدنى الذي يمكن التوافق حوله، لأنه وضع يمكنهم من تقرير مصيرهم بأنفسهم وإدارة مواردهم والنبوض بمنطقتهم اقتصاديا وثقافيا. والمشروع السالف الذكر من أجل شعب واع بقضيته ومبادئه لتحكم في مصيره بنفسه، يضع العمل النوعي والاشعاعي الهادف إلى تحسين الشعب الأزواي بمشكته والتحديات التي تواجهه وضرورة العمل من أجل تجاوز معيقات التضامن والوحدة لتحقيق مطالبه المشروعة ضد الانتكالية والانتظارية، أولى أولوياته وتكوين قوة مبادرة داخل المجتمع الأزواي تهدف إلى نشل المجتمع من خلفه وترابطه بقضيته المصيرية.

القطع مع أوهام الانتظارية والوعود الكاذبة لبعض الأنظمة والشخصيات المتاجرة بقضية أزواد. هذا وقد نشأت حركة أزواد للعدالة والديمقراطية-نموها- بهدف النضال من أجل إنقاذ شعب أزواد من التشرد والتخلف الثقافي والاقتصادي والاجتماعي، والحفاظ على هوية المنطقة الحضارية والتاريخية والحفاظ على مواردها، وتحقيق الاستقرار، ورفع التحتم الإعلامي، وكشف الحقائق مذبذب السببنيات والتسعينات والمطالبة بمحاكمة مقرر فيها.

وذلك عبر، نشاط سياسي يستهدف دول المنطقة والعالم والمنظمات الإقليمية والدولية نشاط اشعاعي للتواصل والانفتاح على فعاليات المنطقة والخارج وخلايا التوعية والعمل التنشيطي والدفع بالعمل بالمنطقة عبر تكوين الأطر. تحسين الجاليات باهمية وجدوى العمل الجماعي والتعريف بالمستجدات ومواكبتها والتدريب على توثيق الإمكانات الذاتية لضمان الاستقلالية.

هذا ويتوجه مشروع حركة أزواد للعدالة "بمقاطعة بشكل مباشر إلى مختلف الفاعلين الأزوايين الناشطين في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بشكل عام والشيباب والطلبة والمثقفين المغيورين والجاليات الأزوادية والباحثين والمختصين في مجال الحقوق والتنمية.

وقد خلصت المحاور الرئيسية للمشروع إلى تقييم إيجابي للمشروع الأولي ومستواه، حيث مكنت الفترة السابقة من تحديد التوجهات والإطلاوع على القدرات والاستعدادات مما يبرر أهمية مواصلة التشاور.

الحاجة لخطة عمل لتنفيذ الأولويات وتنمية القدرات الجموعية وتطوير البات الماكية والتعاون على مختلف البرامج والمشاريع التي تعنى المنطقة والإنسان. الحاجة لتكوينات موسعة بين الشباب والمتعاطفين لسد مختلف الفجرات التي تعوق العمل الميداني والتوعوي، مع مواصلة التنسيق، والتفكير في عقد اجتماعات دورية أو سنوية.

AZAL IDDEREN



محمد
إسماعيل

الدوخة الكبرى

داخت الأحزاب السياسية، خلال هذا الصيف، بين التزكيات وترتيب اللوائح وإدماج البارونات التي اعتادت «الإستعمار» في الحياة السياسية البرلمانية، وازدادت دوختها وهي تقابل بالبرود أثناء «مقاطعة» أو عدم الحركة المتعددة الشعارات والرموز من «السبع» إلى «التركتور»، واقتدت بهذه الأحزاب في دوختها المنظمات الحقوقية المتحكم فيها فتناحت بين «الإستقلالية» والتبعية، فيما نامت الحركة النقابية وسط عالمها المتشرد والمتسم ببعض «الإضرابات» كعطل مؤدى عنها، منذ مؤتمر العيون، بحيث لا يسمع لها حس ولا خبر إلا في كل «فاجع ماي» حيث تجتر نفس الشعارات وتنفس الكلمات، أما الحركة الأمازيغية فيبدو أن بعض مكوناتها وجميعياتها قد أراحت نفسها من وجع الدوخة بإعلان «مقاطعة» أو عدم جدوى الانتخابات، تاركة المجال للإنتهازيين والمفسدين وراكبي القيم الروحية والإنسانية والوطنية، تلك الكائنات الحزبية التي أجمعت في برامجها ولوائحها على الإكتفاء ب «التصدق» على اللغة الأمازيغية بصفة الوطنية، وكذا إقصاء الفعاليات الأمازيغية في صفوفها من الترشيح، إذ أصابت الدوخة حركتنا هذه لنتبه بين التمعهد، والإستقلالية، والتحزب، والمشاركة والمقاطعة، والموائيق، والموائيق المضادة، أما الجسم الصحفي فلم يسلم بدوره من دوخة بعض الطفيليات التي لا يملك أصحابها من المهنية سوى فكرة العناوين «الجذابة»، لدرهميات القارئ المستهلك المهلوك، أما الشعب وقضاياه الثقافية واللغوية والمدرسية والصحية والخدمات فقد ترك لمصيره، ولهذا فقد أن الألوان أن تجتهد حركتنا الأمازيغية بجميع أطيافها المخلصة في تحديد الأولويات الكبرى واختيار المخاطب والوسيط والقنوات، فهي بذلك في حاجة إلى مجهودات ومبادرات وتنازلات داخلية، في حاجة إلى نخبة وقاعدة، في حاجة إلى إستثمار الفرص السياسية بما يخدم ويدعم الملف المطلي الأمازيغي، في حاجة إلى ابتكار أسلوب للخروج من هذه الدوخة الكبرى، وكل ذلك من أجل إنتزاع المكاسب الحقيقية وصياغتها وتفعيلها إنطلاقاً من الترسيم الدستوري، ومراجعة ميثاق التربية والتكوين، وتصحيح المنظومة المفاهيمية، وإعادة كتابة التاريخ، والتأثير على قرارات ومواقف الأحزاب والمنظمات الحقوقية حتى يتسنى لنا الحديث عن الإنتاجية والفعالية والإقتراحية، فالعدالة والتنمية مثلاً، مازال «التعريب» عنده هو سيد الموقف، وأما الأمازيغية فهي حسب عرفه مجرد «شلوح» وسط عرب وصحراوي، حسب إحدى تصريحات مثله لتلفزة 2M، أما حزب «الميزان» فموقف زعيمه الباحث عن «ثوبته» معروف ب «كفاحه» ضد ترسيم اللغة الأمازيغية، وهذا ما تجسد من خلال الإعلان الأخير لما يسمى ب «الكتلة» حيث الإكتفاء بالتصدق بصفة «الوطنية» فهل نستطيع من هذه الدوخة الكبرى؟

بعد قرار نزع ملكية "Tiddar Izayan"، القبائل الزياينة تدعو إلى المقاومة



الإقليمي إلى تبني القرار المذكور. إلى ذلك، وأمام خطورة الأمر، حمل وكلاء القبائل مسؤولية ما قد ينجم عن هذا الإستلاء القانوني، لعامل إقليم خنيفرة، هذا مع تشييدهم على مواصلة دفاعهم المتواصل عن حقوقهم التاريخية والإجتماعية من خلال الدعوة إلى استرجاع أمجاد المقاومة وأحوال أنه ليست المرة الأولى التي تتعرض فيها ممتلكات القبائل الزياينة للإستلاء، فقبل سنوات التهمت صفقة مشروع مركب الصبالة وإنشاء حديقة الفضاء وتقويت جزء منه لفائدة الصبالة، وهو نفس الأسلوب الذي استعملته من خلال محاولة تملك فضاء سباق الفيل الكورس، لأحد أعيان المنطقة، إلا أن السخط الذي جوبه به هذا السلوك من قبل القبائل الزياينة، جعل السلطات تتراجع عن الأمر.

هذا وفي رسالة خاصة، بعثت القبائل الزياينة الوزير الولي إلى مراجعة القرار المذكور، والذي نعتته بالتعسفي، ملتزمة منه عدم المصادقة عليه، وذلك لأنه يضيع ذوي الحقوق في حقوقهم ويهدد البلاد من مفهوم دولة الحق والقانون واحترام حقوق الإنسان، في حين وجهت رسالة مماثلة إلى وزارة الداخلية.

هذا وفي إطار الإهتمام بالثراث والمآثر التاريخية، فقد سبق للجزيرة أن نشرت مقالة تناولت فيها وضعية ضربة موحا أومحو الزياينة التي تؤرخ لإنشاء مدينة خنيفرة والمصنفة في إطار الإرث الوطني، إلا أنها تعرضت مؤخراً لتخريب وتغيير معالمها وإتلاف التجهيزات المحصنة لها ونزع أبوابها التي تشهد على عراقة تاريخها، بعدما أتى الزحف الأسمتي عليها.

الحدث لم يكن أكثر وقعاً، إغلاميا، من الهزة الأرضية التي سجلت مؤخراً في المدينة، ولم يترك أي رد فعل لا من لئن الفئات الشعبية ولا حتى من قبل الجمعيات الثقافية والحقوقية بإستثناء بعض شذرات الإحتجاجات الموسمية، وكذا نص الرسالة التي وجهها في الأسر ذاته السيد عبد الرحمان ماسين، والتي سبق للجزيرة أن نشرت، إلى الأمانة العامة للجنة الوطنية لليونيسكو والإيسيسكو والأكسو بالرباط، محملاً مسؤولية ذلك للسلطات المعنية ومتهما إياها بالتراجع عن حماية الإرث التاريخي من التخريب، مشيراً في ذات الوقت إلى المخالفات القانونية والمضاربات العقارية التي تتعرض لها المعالم والمباني التاريخية بإعتبارها ملكاً وإرثاً إنسانياً. ومن أجل الترافع على مثل هذه المعالم التاريخية، اجتمعت ثلة من الأطر والفعاليات الزياينة، لتدارس الأمر، وأعلنت عن تشكيل لجنة الدفاع عن تيدار إزيان، وقامت بزيارة خاصة للموقع، وهي معروفة لديه، ذلك بالرغم من أن القبائل تؤدي واجب الضرائب السنوية على هذا العقار ووثائق تعود إلى سنة 1922 وأخرى ترجع إلى سنة 1953، تثبت ملكية للقبائل المعنية. وقد عبر البيان الذي توصلت إليه الجريدة بنسخة منه، عن أسف القبائل من عدم إتخاذ عامل الإقليم أية مبادرة يشارك غيرها أرباب العقار في النقاش وتحديد مبلغ التعويضات، بدل دفع المجلس

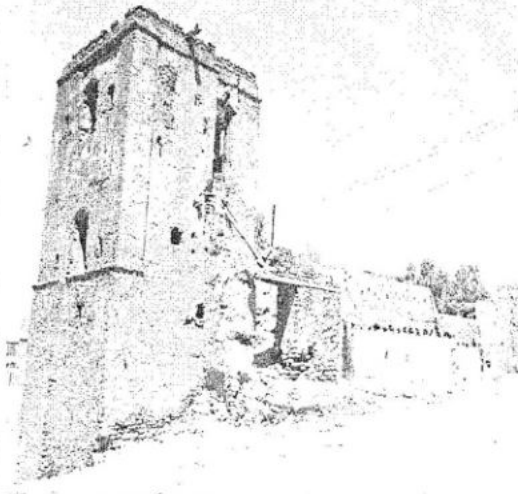
لاسترداد ملكها، وتقدمت بعشرات الشكايات ونالت بذلك وعداً من قبل العامل السابق، شيهون قدور، بحل المشكل ووقع الإتفاق على منح بقع أرضية في تجزئة تازارت إعراضن، للمتمرلين على هذا العقار، ووضع تصميم له بعد إفراغه، بحيث تتكلف العمالة بوضع مهندس معماري تابع لها، رهن إشارة القبائل لتقسيم المساحة الداخلية، إلا أنه سرعان ما تم التراجع عن كل هذه الإجراءات، بعد إحالة المسؤول الإقليمي على التقاعد وبعدها، يقول نائب وكلاء القبائل السيد احمد بودوير، أقدم العامل الحالي، بمعبة المجلس الإقليمي، على إتخاذ قرار نزع الملكية، وتم نشره في الجريدة الرسمية أواخر شهر أبريل المنصرم، بهدف إلى الإستلاء على ملك قبائل إزيان الذي شيد الأباء والأجداد بسواعدهم ومجهودهم الخاص، والذي لا يقبل التفويت والنصرف فيه هذا واعتبر بيان موقع من طرف وكلاء القبائل المعنية، تصرف عامل الإقليم، باللامسؤول، لا سيما وأن هذا الأخير أغلق كل أبواب الحوار الذي كان قد فتحه مع من سبقوه من العمال مع ممثلي ذوي الحقوق، رغم أن التاريخ والواقع يثبت بما لا يترك مجالاً للشك أن هذا الملك

ملوك للقبائل وموروث من الأجداد، وخير شاهد على إثبات ذلك الرخامة التي ظلت البوابة الرئيسية للملك المذكور يحملها، وعليها التسمية الأمازيغية تيدار إزيان وقد تحطم جزء من هذه الرخامة بسبب الإهمال، إلا أن صوراً لها ما تزال محفوظة بين مختلف الأرشيفات

والوثائق المتعلقة بالموضوع، يضيف بودوير. والغريب في الأمر، يقول البيان المذكور، أن العامل اعتبر هذا العقار ساحة فارغة والمالكون مجهولون، كان قبائل زيان بتاريخها ورجالها غير معروفة لديه، ذلك بالرغم من أن القبائل تؤدي واجب الضرائب السنوية على هذا العقار ووثائق تعود إلى سنة 1922 وأخرى ترجع إلى سنة 1953، تثبت ملكية للقبائل المعنية. وقد عبر البيان الذي توصلت إليه الجريدة بنسخة منه، عن أسف القبائل من عدم إتخاذ عامل الإقليم أية مبادرة يشارك غيرها أرباب العقار في النقاش وتحديد مبلغ التعويضات، بدل دفع المجلس

اتهمت قبائل إزيان، عامل إقليم خنيفرة بالتواطؤ مع مافيات ولوبيات العقار بالإقليم، بعد استنائه ببعض المساطر الإدارية، تحت ذريعة المنفعة العامة، لاغتصاب ملكها تيدار إزيان، الممتد على مساحة هكتارين، وذلك بعد أن تقدمت برسائل طعن موجهة إلى الديوان الملكي والوزير الأول ووزير الداخلية ووقعت عراض التشنيد والإستنكار، متوعة باتشكال احتجاجية تجاهه، من خلاله، القرار الذي يصف الملاكين الحقيقيين بمجهولي الهوية. القرار المتجاهل لمال المعلمة التاريخية اعتبرته القبائل المعنية إهانة خطيرة للشخصية الزياينة وأجدادها وتاريخها البطولي، وكذا تمير لأسسها وأجثثات لتراثها وطمس لمآثلها التاريخية والحضارية. ويتجدد المشكل الذي أثار غضب قبائل إزيان، فيما حملته الجريدة الرسمية في عددها المؤرخ في 30 أبريل المنصرم، بخصوص مرسوم وزاري موقع من طرف وزير الداخلية، شكيب بنموسي، بالعطف عن الوزير الأول إدريس جطو، بموجبه يخلو للمجلس الإقليمي ولعمالة إقليم خنيفرة تنفيذ قرار نزع ملكية المعلمة التاريخية تيدار إزيان المعروفة لدى السلطات المحلية بديور الشيوخ.

هذا وقد أنشئ هذا الموقع من طرف قبائل إزيان على عهد الإستعمار الفرنسي، حوالي 1918، بعد أن خصصت للأمر مساحة قدرها هكتارين، حيث تولت كل قبيلة بناء مركز أو أكثر في القسمة الخاصة بها، في حين بقيت الساحة التي تتوسط تلك المراكز، والتي تقدر مساحتها بحوالي 13500 متراً مربعاً، مخصصة لإيواء وكلاء القبائل ومتدربيها، ومشاركة لربط الخيول والدواب، باعتبارها الوسيلة الوحيدة للتواصل، آنذاك، ولتحسين هذه المراكز، تم تشييد صور خارجي، على أن يكون الدخول عبر البوابة، التي لا تزال إلى يومنا هذا تحمل التسمية الأمازيغية بالحروف اللاتينية تيدار إزيان. وبقيت تلك المنشأة، منذ عهد الإطاحة العامة الفرنسية، إلى أن جاء الإستقلال جمعاً للقبائل وبعد أن تغيرت الإدارة الزياينة للبلاد، تم تشييد محلات تجارية أخرى، على الأوجه المطلة على الشارع الرئيسي، وأصبحت لها مداخل جد مهمة، كما تم ترميم كل ما تداعى للسقوط وبمجرد ما أن أصبحت خنيفرة إقليماً، في إطار التقسيم الترابي الذي خضعت له المنطقة التجا وكلاء القبائل الثلاث



عشر، إلى المصالح الإدارية، لوضع تصميم خاص بالساحة الداخلية للمنشأة، وتهيئتها، وتمكين القبائل من بعض الوثائق الإدارية من أجل تحفظ هذا العقار، إلى أن السلطات الإقليمية لم تكن في المستوى المطلوب، يقول أحد وكلاء القبائل الأستاذ إدريس سهيل ولم تلق منها أية أجوبة، وبقيت هذه الساحة معرضة للإهمال وأصبحت مسكناً لمختلف النازحين، بعد أن تم الإستلاء على بعض الدور، التي هي عبارة عن أكواخ من القصدير والقصب، وتحولت إلى أكوام مشوهة. وأمام هذا، يضيف الأستاذ سهيل، تحركت القبائل

● سعيد باجي

شهدت مجموعة من المدن المغربية تنظيم مهرجانات فنية وثقافية، شكلت الأمازيغية عنوانا بارزا لأهم أنشطتها من ندوات، معارض، وأمسيات فنية... مهرجانات رغم اختلاف مواقعها بين المدن والقرى في شمال و جنوب المغرب، يظل الهم الثقافي الأمازيغي شعارها الموحد، فمن تيمتار بأكادير وتيفاوين بتافراوت، وإغير بتمنارت وغيرها من المناطق التي احتضنت أنشطة ذات أهمية بالغة، لنفض الغبار عن موروث ثقافي ظل لسنين عديدة في طي النسيان، وإعادة الاعتبار لأولئك الذين حملوا رسالة الحفاظ عن جزء من ذاكرتنا الثقافية و لو بكلمة جميلة تنسيهم مرارة التهميش والام الإقصاء من جانب مؤسسات الدولة.

• تافراوت: عبدالنبي إد سالم

الإعلام الأمازيغي صلب اهتمامات المنظمين

نظرا للأهمية التي يكتسبها الإعلام بشتى أنواعه، في كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... فقد حظي موضوع الأمازيغية والإعلام بقطب وافر من الندوات والنقاشات التي تناولت مكانة الأمازيغية في المشهد الإعلامي المغربي. ففي مهرجان تيفاوين بتافراوت، تم تنظيم ندوة تمحورت أشغالها حول موضوع 'الأمازيغية في الإعلام حصيلة و آفاق'، أطرها كل من الأستاذة أحمد عصيد أستاذ باحث بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية الذي تطرق إلى المكتسبات التي تحققت للأمازيغية في الإعلام المغربي و إلى الرهانات والآفاق المستقبلية لأن تتيوا الأمازيغية مكانتها اللا ثقة في الإعلام. إلى جانبه تحدث مدير الإذاعة الجهوية بأكادير الأستاذ الحبيب العسري عن موضوع 'أية أمازيغية لأي خطاب إعلامي نريد من خلال تجربة الإذاعة و التلفزة المغربية'، أما عضو

الإستاد أنغبر بوبكر فقد تناول موضوع 'الأمازيغية و الحق في الإعلام' الندوة عرفت مشاركة فاعلين في مجال الإعلام الأمازيغي الذين أغنو النقاش بناء على تجاربهم وشهادتهم الحية في هذا الميدان. كما كان موضوع 'الإعلام الأمازيغي واقع وآفاق' محور الندوة التي نظمت بمهرجان إغير نايث حرييل بمدخله كل من الأستاذة أمينة ابن الشيخ التي تحدثت عن تجربة الإعلام الأمازيغي المكتوب و المشاكل المرتبطة بها و كذا معيقات إدراج الأمازيغية في الإعلام السمعي البصري، إلى جانبها تحدث أحمد عصيد عن الإنجازات التي تحققت في هذا المجال. مقدما توضيحات بشأن تأسيس لجنة الدفاع عن الأمازيغية في التلفزيون، كما شارك الإعلامي عبد اللطيف بن الطالب، بمدخله تناولت ارتباط الديمقراطية بالإعلام و إكراهات دمج الأمازيغية في الإعلام، نقاشات عميقة وجادة واكبت هذه الندوات خاصة و أن مطلب إعطاء الأمازيغية حلقها في الإعلام يعد من أهم مطالب نشطاء الحركة الأمازيغية.

المهرجان كان فرصة لتكريم رموز و شخصيات أمازيغية

مزداد بها سنة 1949 قبل أن ينتقل إلى الدار البيضاء، حيث بدأ مشواره الرياضي مع نادي الترجي الرياضي بالدار البيضاء و كان له الفضل ف تأسيس شباب الصخور



حفل تكريم الفنان الكبير مبارك إيسار والإعلامية أمينة السوسي والرياضي محمد مغفور

غنائية في سبعينيات القرن الماضي، وفي مهرجان إغير نايث حرييل بتمنارت بإقليم طاطا، تم تكريم الرئيس انضمام المحفوظ زنيور، أحد رواد فن تناضات بمنطقة إفران الأطلس الصغير. تمت الإئتمنة إليه من طرف جمعية أيت حرييل خلال الدورة الثاني من مهرجانها، وذلك لتشجيعه على إحياء هذا الموروث الثقافي الذي يصارع الزمن لئلا يرواه و وفاة أغلب إبنان بالملقة.

السوداء و أس تاج، كما ساهم محمد مغفور في التشطيط الرياضي بتافراوت بإشرافه على تنظيم دوريات لكرة القدم منذ سنة 1983 إلى 1991. وقد حضر خلال حفل التكريم اللاعب الدولي نور الدين النبيت الذي كان له شرف تقديم هدية التكريم للسيد محمد مغفور. و دائما بمهرجان تيفاوين بتافراوت، سيعاد الإعتبار لأحد أبناء هذه المنطقة الذين قدموا ما لا يستهان به للفن و الغناء و الشعر

حضي قديم أغنية الروايس بسوس الرئيس مبارك إيسار، بالغلغلة من جمعية تيفاوين وذلك بتكريمه بمهرجان تيفاوين وبين أهل تافراوت، مبارك إيسار أحد الوجوه

الغنائية الأمازيغية التي سطع نجمها في سماء الساحلة الفنية لعقود من الزمن، رفقة ألة الرباب، رفيقته التي حملته لى عالم النجومية. غنى مبارك إيسار عن السعادة و الحب و المعاناة، غير أن لعنة المرض ضلعت تسطارده لى السنوات الأخيرة. الى جانبه كرمت جمعية تيفاوين الإعلامية الأمازيغية أمينة السوسي، إبنة منطقة تافراوت، التي

التحقت بالعمل الصحفي بإذاعة طنجة منذ 1966 لتغادرها سنة 2002، أمينة بشهادة الإعلاميين و كل مستعصمها نموذج المرأة الأمازيغية المكافحة، التي قدمت الكثير للمواطن و الإعلام المغربي الذي وضعت لبناته الأولى مع فجر خروج المستعمر. كما تم تكريم الرياضي و المسير السابق لعدد من الفرق الرياضية بمنطقة تافراوت، السيد محمد مغفور، وهو من أبناء تافراوت

الصراع الاقتصادي السوسي الفاسي وإجهاض تأسيس الحزب الحر التقدمي

موضع أسباب إرتباط أهالي تافراوت بالميدان التجاري، و التي أرجعها إلى عوامل إجتماعية تتجلى أساسا في الانتقال من الجبل إلى المدينة كيد عاملة في بداية الأمر، ثم الانتقال إلى تأسيس متجر خاص بفضل الصبر و إكتساب التجربة، كما ساهمت ثقافة التضامن العائلي و القبلي في الإرتباط بالميدان التجاري، الأستاذ جفري تحفظ من مسألة النبوغ الاقتصادي لإنشاء تافراوت معتبرا أن وجود فوارق إجتماعية و عدد كبير من الفقراء يضحده فكرة النبوغ الاقتصادي لإنشاء تافراوت، كما أن المنطقة لم تعرف أي تطور في المجال التنموي أو الإستثمار مما يعاب على البورجوازية السوسية خاصة بتافراوت.

حماد و حزب 'البيسريا' تهكما لتفسير المد السوسي سياسيا و إقتصاديا، هذه الأحزاب الثلاثة ستزبد من ضغوطاتها على القصر لتوقيف الحزب الحر التقدمي خاصة و أنه بدأ ينتشر في كل ربوع المغرب، وهو ما تم فعلا بعد فترة قصيرة و بأوامر عليا و بدون سند قانوني، غير أن السوسيون لم يقفوا عن هذا الحد، فقد كونوا جيلا جديدا من أبنائهم خارج المغرب متخصصين في تسيير الشركات لإعطاء دفعة قوية لتفوقهم الإقتصادي و مشاريعهم التجارية. الأستاذ درميش إعتبر شهادة شهادة أصغر عنصر في اللجنة المركزية للحزب الحر التقدمي، إلى جانبه تحدث الأستاذ جفري علي عن

و مولاي العربي ثم قاصدي، و ذلك كورقة ضغط لتشكيل قوة إقتصادية و سياسية منافسة، وما أن تأسس الحزب حتى شنت عليه حملة شرسة من طرف كل من حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية و حزب الإستقلال ثم الحزب الشيوعي، وإشتدت المنافسة للإستحواذ على أهم الأبنائك آنذاك، وبالفعل إستطاع السوسيون بقيادة أحمد ولحاج الأفراد بينك BMAO و إبنك أخرى هذا التحول من مجرد تجار صغار إلى رجال أعمال بدعم من هاته الأبنائك خلق إزعاجا كبيرا للنخب الفاسية، و التي التجأت إلى ممارسة ضغوطات كبيرة و حملة إعلامية شرسة على هذه المجموعة، و منها نعت الحزب الحر التقدمي بحزب

في إطار فعاليات مهرجان تيفاوين، تم تنظيم ندوة في موضوع 'النبوغ الاقتصادي لأبناء تافراوت' شارك فيها كل من الأستاذ لحسن درميش فاعل جمعي و رئيس تحرير مجلة التواصل الجمعي، والأستاذ جفري علي باحث و صحفي بيومية ليكوبوميست، الأستاذ لحسن درميش تحدث في مداخلته عن الظروف العامة لنشأة الثروة السوسية، و ركز أساسا حول الصراع الدائر بين النخب السوسية و النخب الفاسية لتشكيل قوة إقتصادية بالمغرب، ومن بين أهم أشكال المنافسة هو مبادرة تأسيس الحزب الحر التقدمي من طرف مجموعة من السوسيين، يزعهم كل من أحمد ولحاج أخنوش و النجم أباعليل

وعيا منا بضرورة فتح منبرنا الإعلامي لكل المهتمين بالشأن الثقافي الأمازيغي من شعراء، فنانيين، جمعويين إرتائينا أخذ تصريحاتهم حول أهمية المهرجانات المنظمة بالعديد من المناطق المغربية بين من يعتبرها ثورة ثقافية وبداية مشروع مجتمعي، وآخرون يعتبرونها واجهة لملاقاة الجماهير بعد أن أغلقت في وجهه أبواب الإعلام الرسمي بين هذا وذاك نترككم مع آراء وتصريحات هؤلاء

تيفاوين فرصة لإلتقاء الفنانين الأمازيغ مع عشاقهم من الجمهور



مساء لتعليم الصغيرات على هذا الشكل الغنائي، هذا ما كان يجب العمل على إحيائه في مهرجان تيفاوين.

● **بو ساسيم رشيد رئيس جمعية إسني ن وور:**

كل ما ساقوله عن المهرجانات والأيام الثقافية القليلة الأمازيغية، إن هذه أرضنا وهذه حضارتنا ومسؤوليتنا الحفاظ عليها وعلى إرثنا الثقافي، وتلميع صورته في كل المناسبات والمقتنيات، حتى نجعله في أعلى

المستويات جهويا ووطنيا ودوليا، لأننا تأخرنا عن ذلك لعقود من الزمن بفعل تأثير الهجرات القومية العربية، واليوم لنا كامل الثقة في شباب اليوم، خاصة حين نرى شبان وشابات لا تتجاوز أعمارهم الثلاثينيات وينظمون ما لا تنظمه وزارة الثقافة وإرادة إمامنايات محدودة، أكيد أن رغبة وإرادة هؤلاء ستعيد صنع التاريخ لأبناء تهبنا وماستيسا.

● **أمين أحمد شاعر أمازيغي:**

ما نراه اليوم من حركة ثقافية وفنية ليست بجديدة في تاريخ الأمازيغ، فقط لكل مرحلة ظروف معينة والأمازيغ دائما يتحركون ولو في الخفاء، لأنه لولا ذلك لما سمعنا اليوم عن شيء اسمه مهرجان تيفاوين أو مهرجان الأمازيغية

لن تموت أبدا يمكن أن نسميها بمعجزة الحضارات العالمية، فقد كان مفكرون مغاربة يتحدثون عن نهايتها وإقراضها في نهاية التسعينات غير أن تنبؤاتهم خانت فكرهم، وعلى كل حال هذه مرحلة الثورة الثقافية الأمازيغية تستدعي منا بدل مزيد من الجهود في مباديها أخرى حتى يكتمل مشروعنا المجتمعي.

بإعير ثابت حرييل، فهي عرس حقيقي حين

تلتقي مع الأهل والأحباب وتحتفل

معهم في جو عائلي وأنت كهل تنظم

الأشعار، هذا لم يكن متوفرا في السابق

بهذا الشكل الذي نراه اليوم، فالجمعيات

المنظمة مثل هذه الأنشطة تستحق كل التشجيع لأنها أرادت أن

تقول لمن لا يعرف هذه المنطقة، هذا هو إغير ثابت حرييل هذا لرائهم هذا كرمهم، ونتمنى

أن تظهر مثل هذه المهرجانات في باقي المناطق.

● **الصلي محمد ولكاش:**

مهرجان تيفاوين في حد ذاته إحتراقي، لكن

المسيرين في أغلبهم هواة ويحتاجون

للمزيد من التجربة، لكن على العموم، هو

مهرجان في المستوى مقارنة بملتقيات أخرى، ونتمنى أن

نرى مثله بإعير، وميرالفت، و تالوين

لإبراز الوجه الحقيقي للثقافة الأمازيغية، لكن

ما أسجله على المستوى الثقافي هو ما يتعلق

بأحوال منطقة تافراوت، حيث تم استدعاء

فرق من مناطق أخرى، في الوقت الذي تحتاج

فيه بعض أشكال أحوال الموجودة بالمنطقة

إلى إعادة إحيائها، ومنها أحوال "أيت

سماوين"، وأحوال "أمايلو"، فعندما كنت

أزور هذه المناطق لتتشتب بعض الحلقات

الثقافية، أجد بدواوير تافراوت هذه الضماج

بدوار "أسكيل"، و "إمي نوزغت"... وخاصة

أحوال "أمايلو"، أنه خاص بالفتيات لكن

بمشاركة الشبان الذين يحضرون لضرب

اللون، لكن مغادرة الشبان للمنطقة من أجل

الدراسة أو للعمل، وكذا زواج الفتيات أدى

إلى إنقراض هذا الشكل الغنائي في بعض

الدواوير، بالإضافة إلى عدم التشجيع ونحن

نعلم أنه كانت هناك عادة تاريخية و محلية

تدعى عادة آتاي تجتمع فيها الفتيات كل

المناطق فرصة لقاء الفنانين، وجوابا عن سؤال كيف تحضر الأمازيغية في أغاني الغيوان؟ رد عمر السيد أن أغلب أغاني الغيوان هي شكل أمازيغي لأن الأمازيغية منجذرة في التاريخ، وقد تفرعت عنها أشكال موسيقية وثقافية مختلفة و أكيد أن الأمازيغية تحضر في كل الأشكال الثقافية المغربية، وعن سؤال هل إرتنا من إقتبست من الغيوان أم العكس أجاب عمر السيد أنه يمكن القول أن الغيوان إقتبست من إرتنا.

● **محمد الشاميخ:**

هي مبادرات جيدة، تعيد الفنان إلى

أحضان الجمهور، وقد تكون

بداية أعمال أخرى و فتح آفاق

جديدة، خاصة

وأنت ترى كسل هذا

الخصاس و الانضباط

مما يجعلنا

نطمئن

لمستقبل الأغنية و الثقافة الأمازيغيتين، حين

ترى كل هذا الإهتمام من طرف الجمعيات و وسائل الإعلام و أساندة و مشفقين، شيء

يجعل المرء يطمئن ويجهتد، لأن الذي يهتما

في آخر المطاف هو العالم الأمازيغي.

● **رشيد صديقي من أبناء تافراوت:**

هو في الحقيقة مزايا مهرجان تيفاوين أو

غيره كثيرة جدا، سواء

على المستوى الفني أو

الإقتصادي والثقافي و الاجتماعي، لكن الأهم

بالنسبة لي أن أرى هذه

المنطقة تخرج عن صمتها لتعيد لنفسها

تلك المكانة التي كانت

لها عبر التاريخ، تلك

التي كانت لأبنائها و رجالاتها فيما مضى في

المرحلة الإستعمارية و تنظيم المقاومة و بعدها

في دفع الإقتصاد الوطني إلى الأمام، هذه

المبادرة ستجعلنا نعيد الإعتبار للكثير من

الرموز التي كانت من مميزات مناطقنا

الأمازيغية، و ما أتأسف عليه هو عدم كتابة

تاريخ المنطقة فهو تاريخ غني ساهم فيه رجال

و نساء يستحقون أن يذكرهم التاريخ، و أتمنى

مستقبلا أن يهتم المنظوم بالجانب

التاريخي كما أن مثل شخصية المفكر محمد

خير الدين كان من الأجدر أن تحضر في كل

منا سبة ثقافية أو غيرها بتافراوت لأنها رمز

النبوغ الفكري لأبناء المنطقة و لإيمانين بصفة عامة، فخير الدين لا يجب أن يهمل فكره

كما همته المؤسسات الرسمية.

● **الحاج لحبيب أنصاف:**

كانت بدايتي منذ سنة 1939 تقريبا عندما

كنت أجالس "أنصاف" أسمع كلامهم وأريد

قصائدهم هنا اكتسبت تضافات، في هذه

المرحلة كنت راعيا وأنت تعرفون أن مثل هذا

النشاط يجعل المرء يبدع خاصة إذا كان وحيدا

في مكان ما، أما بالنسبة لمثل هذه المظاهرة

● **الفنان عبدالرحمان أيت الحفيظ أكروم:**

هذه المهرجانات متنفس للفنان الأمازيغي، الذي يعاني من التهميش في أغلب الوسائل الإعلامية المغربية، فكيف يعقل أن يكون فنان في الساحة منذ الثمانينات و لم يسبق للفتيات أن يرحلن في برمجته و لو لمدة 10 دقائق. لذلك أرى أن إعطاء

الفرصة للفنان ملقاة جماهيره ومحبيه في هذه المهرجانات شيء إيجابي سيجعلنا نضاعف مجهوداتنا لتقديم المزيد من الإنتاجات إلى جانب ذلك فهذه المهرجانات تهتم كذلك بالشرائح المحلي "كأحوال" و "أهياض" و "تضامات"، وغيرها حتى لا يكون مصيرها الإنقراض، فالفنان الأمازيغي اليوم محاصر من كل الجهات في الإعلام لدى قرصنة إنتاجاته، من قلة الدعم و عدم الإهتمام بأوضاعه المادية والمعنوية، ولهذا أمثال مهرجان تيفاوين أو مهرجان إسني-ن تانوت يجعل الفنان الأمازيغي يحس أنه موجود و مرغوب فيه.

● **فريد تاززي:**

أزول فلاون، أنا جد سعيدة لوجودي بتافراوت

بين أهلي الأمازيغ، وبالنسبة لأهمية مثل هذه

المهرجانات كثيرة جدا،

يكفي مثلا أن يحضر هنا

فنانون من الرف و من

الأطلس و سوس شم

القبايل و غيرها من

المناطق الأمازيغية، فهو

إشارة إلى التنوع الثقافي

و التواصل بين كل المناطق الأمازيغية كما

يجسد لنا غنى هذه الثقافة الأم، أضف إلى ذلك

أن كل المناطق الأمازيغية اليوم بدأت تحرك

من أجل إعادة الإعتبار للثقافة الأمازيغية،

تصحب بالافتخار و الإعتراف و أنت ترى العلم

الأمازيغي يرفرف في سماء تافراوت و يردد

الشباب شعارات أمازيغية، هذا إذن ثورة

ثقافية أمازيغية يقودها شباب يدافعون عن

قضيتهم بقرصون شخصيتهم مفتخرين بها،

كل هذا من مزايا المهرجانات الثقافية و الفنية.

● **عمر السيد:**

إنها المرة الأولى التي أزور فيها تافراوت، هي

منطقة هائلة بثقافتها و تاريخها و رجالاتها

لذلك كلنا حماس للمشاركة في هذه المظاهرة

الإحترافية و ذات مستوى

عالي من التنظيم. و مثل

هذه المهرجانات تمثل

مراة للهوية المغربية

الحقيقية، حيث يلتقي

رواد الأغنية و الفنانين

على إختلاف ألوانهم و

أشكالهم الموسيقية، وكما

كون الموسيقى و الغناء

يحمل رسائل إنسانية فذلك مثل هذه الأنشطة،

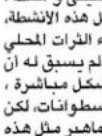
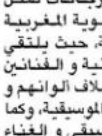
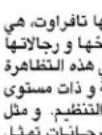
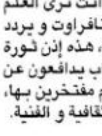
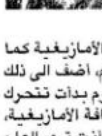
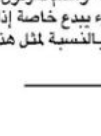
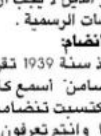
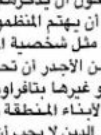
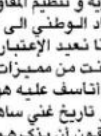
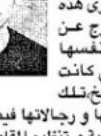
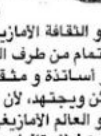
من تنمية، ثقافة، توعية، إحياء التراث المحلي

إلى غير ذلك، فضلا هناك من لم يسبق له أن

رأى الغيوان في أمسية و بشكل مباشرة،

براهم و يسمعون فقط في الأسطوانات، لكن

بفضل هذا المهرجان يكون لجماهير مثل هذه



أمانة السوسي للعالم الأمازيغي الإعلام الرسمي لم يمنحني أي شيء

● هناك منابر إعلامية أمازيغية مكتوبة ومشروع قناة أمازيغية مابريك فيها؟

● أولا لا يمكنني أن أحكم على شيء وأنا لا أفهمه، لكن يسعدني جدا أن تكون لنا جرائد أمازيغية وأن أرى برامج بالأمازيغية، أخبار إستطلاعات وأقول أنه من المفروض أن تكون 50% من البرامج المغربية لماذا يقدمون لنا الفرنسية والإنجليزية ولا يقدمون لنا الأمازيغية، هذه اللغة بهذا الحجم نجدها بهامش صغير في الصحافة والتلفزيون كأنها موجهة لمن يتكلمها فقط كأننا يقولون لنا "ها هاشي بدالكم حنا نتعلطوه ليكم سمعوه وشوفوه" كأنها موجهة إلى أقلية بالمغرب، في حين أن المغربية قاطبة معنيين بتعلمها.

● لتكريمك بتأفراوت رمزية ودلالة كبرى، فمماو شعورك وأنت تكريم بين أهلك وفي مهرجان تيفاون؟

● أكرم في هذا المكان المقدس بالنسبة لي، حيث توجد رفات أجدادي القديما وما زال الجدد منهم، فمما زال بيتنا مفتوحا وما زال أهلي هنا يلتقي بين القبيلة والأخرى، وهذه هي المرة الثانية التي أكرم فيها بمنطقة سوس، فقد سبق لعمالة أنزا بأكادير، أن كرموني في التسعينات، كان ذلك بالنسبة لي ميلادا جديدا، وذلك بجعلني إلى وسط عائلتي وأسرتي وإلى قبيلتي، كانت تلك أول زيارة لي للبيت الذي ولد فيه أجدادي وأبائي وإخوتي، وهذه المرة الثانية وشعور ليس شعور إعلامية تكريم في بقعة ما، بل هو شعور من يأخذ كطفلة تحبو وتعتش، ويأتي بها إلى مكان بالنسبة لها هو منبع وجودها منبت حواسها ومشاعرها، يأتي بها ويقول لها: «ها أنت هذا مكانك من هنا أتيت، فيها أنت تعوين»، وهو ما أضمنه كثيرا لجمعية تيفاون فهو أكبر من فكرة التكريم في حد ذاتها.

● كلمة أخيرة.

● أتمنى التوفيق والنجاح للجميع وأن تتحقق كل الأهداف التي فيها خير لهذا الوطن والمجتمع، فما لم يحققه الأجيال السابقة فالجيل الحالي بيده وصيد وكم من الأمل، لأن الظروف التي عشناها في السابق ليست هي ظروف اليوم، بل الأمل والثقة الكبيرتين لتحقيق ما لم يتحقق وعلينا البحث على ما يجمعنا أكثر مما يفرقنا.

● حاورها عبد النبي إسماعيل



الإعلامية أمينة السوسي

تسمح باي تهميش أوميزيد من الإضمحلال لها، من المؤسف أن يكون للفرنسية والإسبانية موقعا وحيزا كبيرا في البرامج الإعلامية والأمازيغية غائبة. غزونا في كل شيء حتى في الإعلام الرسمي، فمن المفروض أن تكون الأمازيغية بجانب العربية في كل مكان، لأنها لغة المغربية الحقيقيين، فكيف ستكون هذه اللغة والثقافة وهي غائبة عقود من الزمن في الإذاعة والتلفزيون والكتب المدرسية وغيرها، لكن الأمر ليس بهذه السهولة التي نتصورها، فانا إن كنت أتأسف لشيء، فإنني أتأسف لأنني لا أتكلم الأمازيغية، رغم أنني أفهمها، فبمجرد أن أسمع أغنية أو صوتا أمازيغيا أحس بالزلزال يهزني من رأسي إلى رجلي، وأحس بالندم الكبير على عدم التكلم بها وأرغب في ذلك لكن ربما سيسبب علي مع كبر سنني.

● الأستاذة أمينة، هل أنت مع ترسيم الأمازيغية لغة رسمية أم وطنية في الدستور؟

● لا تجبرني على الميل لإتجاه جريديتكم، فانا أمازيغية سوسية حتى النخاع، مرتبطة بسوس أكثر من أي فرد من عائلتي، وأبي رحمه الله لا يريد أن يتكلم العربية وأنا فخورة بهذا الانتماء العرقي وكما يقولون "العرق دس".

جانب المتلقي والجمهور المستمع الذي ساهم بقسط وافر في بلورة شخصيتي الإعلامية، أما الإعلام كمؤسسة رسمية أتيت إليها في الخمسينيات وغادرتها كهلة سنة 2002 لم يمنحني أي شيء من حقي أقولها بكل صراحة.

● نصف قرن من العمل الصحفي، مالذي تغير في هذا الميدان ببلانكا؟ وماهي التحديات التي تنتظره؟

● حقيقة، تغيرت أشياء كثيرة، إلا أنه بالنسبة لجيلي الذي صنع ما نعيشه اليوم من نهضة إعلامية، من تفتح وتزول الإعلامي إلى الحياة العامة بكل ثقته وقوته وسيطرته، غير أنه بدأت تشوبه مظاهر لا أحيدها، لن أقول أنها متحللة، لن أقول أنها تجاوزت حدودا لإبد من الإنجاز بها، لا أقول أن الإستنساخ والتقليد والكثير مما يأتي به الإعلام اليوم ليس سوى ترديد لما رده الآخرون منذ زمان، ومسح لما جسده عمالقة هذا الميدان، فانا غير راضية لما أراه الآن وأشاهده وأسمعه، حتى أكاد أنني لا أرى ولا أسمع.

● وماذا عن وضعية الإعلامي والصحفي المغربي؟

● الجميع يعرف هذه الوضعية، فإذا كان جيلنا قد آمن أنه فعلا إمتن مهنة المتاعب، فحظه منها أكثر، لكن إيمانه بذلك زاده قوة وإصرارا على الصمود لم يتراجع ولم يضعف إستمر في العطاء والتضحية والصبر، عسى أن يطل اليوم المرحو ويعيش الصحفي بكرامة، فخورا بمؤهلاته ويعيش في وضعية تناسب مكتسباته وتناسب مقدراته وإنجازاته، قد يكون هذا قد تحقق للبعض إلا أن الكثيرون لازالوا محرومين، حيث لازال في طريق الصحفي حواجز لم يتخطاها بعد، ولا زالت الظروف المادية والمعنوية صعبة لأصحاب أشرف مهنة، وهنا أتحدث عن الصحفي ولا أتحدث عن ممارس هذه المهنة ولا يحمل سوى إسمها ولا يحمل صفاتها.

● الأستاذة أمينة أنت من أصول أمازيغية، كيف تتنظرون إلى وضعية الأمازيغية داخل الإعلام المغربي؟

● أنا فخورة بإنتمائي لهذا الأصل إلى هذه الجبال الشامخة وبكفني فخرا أن انتمى إلى قبيلة تسمى أقلإ إغير. تمنني أن يكون المستقبل أفضل لتأخذ الأمازيغية مكانتها اللائقة بها، فهي لغة الوطن والأرض، أحب من أحب وكره من كره، لن

● بداية نرحب بك في جريدة العالم الأمازيغي فمن هي أمينة السوسي؟

● إسمي أمينة قاسم بن عمر بن إدريس أجانا، أمازيغي تافراوتي من قبيلة أفلا إغير، ونعرف بإسم السوسي أكثر من الإسم العائلي أجانا، وطبعا هذا الإسم لم يكن عبثا فهو أصلي وأصل أجدادي الذين دفنوا كلهم هنا بإستثناء والدي الذي وافته المنية بمدينة طنجة.

● الأستاذة أمينة السوسي مع إستقلال المغرب التحقت بالعمل الصحفي بإذاعة طنجة، كيف خضت هذه التجربة في وقت قلما نجد فيه إمراة في مثل هذا الموقع؟

● لقد بدأت العمل الإذاعي قبل الإستقلال، وأنا لازال طفلة تلعب وتلهو ولم أكن أعلم أنني اخترت مصيري إلى النهاية، وبدأت كمتدربة للعمل الإذاعي في سنة 1956، وقبله كانت المدرسة هي طريقتي إلى الإذاعة، وأنا مجرد طفلة ترد أناشيد الأعياد الوطنية وأغاني المناسبات الدينية والحفلات المدرسية، وكنا نسجل تلك الأغاني للإذاعة الوطنية والدولية التي كان مقرها بطنجة، هكذا كانت البداية ولم يفكر أحد أنني سأسير فيها إلى هذا الحد، بعد أن كان الأمر بالنسبة لي مجرد هواية أمارسها لا أقل ولا أكثر. وبعد سنة 1956، حدثت مناقشات بين أهلي وأقاربي وبين من ساندني ومن رفض وإحتج، إلا أن إرادتي رغم صغر سني كانت قوية ووالدنا كانا بجانبني رغم بسطرة التقاليد وطبيعة المجتمع آنذاك، إنتصرت الإرادة وإنتصرت الموهبة.

● هو إذن نموذج لصمود وعصامية المرأة الأمازيغية؟

● أجل هو جهاد من أجل التنمية من أجل الأهداف التي نتوخى تحقيقها، من أجل نهضة فكرية عقلية وروحية في جميع الميادين، كفاح ليس من السهل خوضه والإنتصار فيه، خضنا المعركة مع جيل كان يؤمن أن الغد نصنع نحن وكنّا براعيم صغيرة، إلا أننا مؤطرين من أشخاص كبار ولحسن حظي تتلمذت على يد الشيخ محمد المكي الناصري العالم السياسي المناضل المغربي.

● بعد كل هذه العقود التي قمت فيها الكثير للإعلام المغربي، فمادا قدم لك من جهته؟

● قدم لي كل هذا الحب، كل هذا التقدير وكل هذه المشاعر الطيبة التي أعيش بها أتنفسها، أستنشقا، أستروحها، أستمد منها قوتي على البقاء، هذا كل ما أعطاه لي الإعلام بطريقة غير مباشرة، إلى

اختتام فعاليات مهرجان

"Agadir mqurn" للفن الأمازيغيين بتفجيجت

التقليدية. ليسل الستار على هذه الدورة بأهمية فنية كبرى شاركت فيها مجموعة أموكال وإمراون الأناقة الصيت التي أحتلت الحضور الذي حج من كل المناطق المجاورة ليشاهد هذه المجموعة، التي جمعت بين الأصالة والمعاصرة، الشيء الذي زاد جمالية هذه السهرة، حضور الفنان الساخر لحسن شواشاو والذي نشط هذه الأهمية بصلوات فكاهية.

● حسان اوهمو

بالعنصر النسوي الذي يعد قاطرة التنمية، نظم لقاء توافلي لفائدتهن حول موضوع "دور المرأة في التنمية" بمشاركة عدة فاعلات جمعوية وقد عرف اللقاء مشاركة واسعة لنساء المنطقة وعما منهن بأهمية مثل هذه المبادرات. تلاه عرض حول إستثمار المؤهلات الحضارية والثقافية في التنمية المحلية. ولإضفاء نكهة خاصة على فعاليات المهرجان كان للجمهور سوغد مع عروض للفروسية

تأمرين تقويمية في أجدية تيفيناغ. وفي المساء كان للحضور موعد مع فرقة إدراهم لأحواش والتي أحتلت الجمهور الذي جاء من كل صوب وحظ لحضور فعاليات هذا المهرجان. كما عرفت هذه الأهمية مشاركة شعراء الارتجال كالحسن أكاسي والرايس المحفوظ زنيور. أهم ما ميز هذه السهرة، فن "Tarhált" الذي تعرف به هذه المنطقة. وفي اليوم الأخير واهتماما

افتتح المهرجان رسميا يوم 08 غشت 2007، بإلقاء كلمة الجمعية والمجلس الجماعي، وبعد ذلك تم تنظيم ندوة فكرية حول تدريس اللغة الأمازيغية بالمدرسة العمومية، أطرها الأستاذة عبد الله بن حسي، سعيد الزاوي وبوكر الديب. وفي اليوم الثاني ونفيذا للبرنامج السطر للمهرجان، نظم يوم تكويني لفائدة التلاميذ والفعاليات الجمعية حول منهجية القراءة والكتابة بتيفيناغ، حيث تم تقديم

اختتمت فعاليات مهرجان "Agadir mqurn" للثقافة والفن الأمازيغيين الذي نظمته جمعية الواحة للتنمية والتضامن بشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ويتنسيق مع المجلس الجماعي لتفجيجت، بتكتمت جماعة تفجيجت بالكلمة على امتداد أيام 08-09 و 10 غشت 2007 تحت شعار: "الموروث الثقافي والحضاري في خدمة التنمية المحلية".

مهرجان تغجيجت يكرم الإعلامية أمينة بن الشيخ والشاعرين إبراهيم أوبلا ومحمد فريد

والتي شارك فيها الكثير من الشعراء المحليين بالجنوب والمعروفين محليا باسم "إنضامن". وتمخضت عن الدورة الأولى لمهرجان أحواش بالجنوب سلسلة من التوصيات التي ستعمل الجمعية المنظمة على توجيهها إلى الجهات المختصة في آفاق تفعيلها، ومن بين هذه التوصيات: إنخراط فنون أحواش وأساسيس إلى برامج التربية الموسيقية وخاصة ضمن برامج ومناهج المعاهد الموسيقية المغربية، تشجيع الفرق الفنية الموجودة على الساحة من قبل كافة المؤسسات الوطنية ووزارة الثقافة الوصية على القطاع، تحسين أوضاع الفنانين المشتغلين في المجال، إعداد جرد دقيق لجميع فنون أحواش وأساسيس...

لمختصين في هذا المجال: أحمد عصيد، إبراهيم أوبلا، محمد مستواي، عبد الرحمن مريباط، محمد أرحال، المحفوظ زنيور، الحجاب العباسي إضافة إلى ذلك، نظمت مجموعة من السهرات الحية لفن أحواش بالهواء الطلق



رشيد نجيب

على هامش فعاليات مهرجان فن أحواش الذي احتضنته مدينة تغجيجت الواقعة جنوب المغرب يومي 15 و16 غشت الجاري، وذلك تحت شعار: فنون أحواش: تاريخ وحضارة، تم تكريم الوجهة الإعلامية الشاعرية أمينة بن الشيخ، مؤسسة ومديرة الجريدة الشهيرة العالم الأمازيغي، والشاعرين إبراهيم أوبلا ومحمد فريد. الأولى تقديرا لجهودها في التأسيس لتجربة إعلامية مغربية متميزة ساهمت في التعريف بمختلف مظاهر الثقافة الوطنية المغربية بتنوعها وتعددها. حسبما ورد في بلاغ صحافي لجمعية تامونت، هذه الأخيرة هي التي نظمت هذا المهرجان بتنسيق مع مؤسسة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. أما الشاعرين إبراهيم أوبلا ومحمد فريد فينشران تكريمهما في إطار "تقدير واستحضار الجهود الجارية التي بذلها منذ مدة طويلة في سبيل الرقي الإبداعي لفن ورقم أحواش بالجنوب حسب ذات البلاغ. وقد شهد الحفل التكريمي المنظم على شرف هؤلاء تقديم أوراق تعريفيّة وأيقية حول شخصية وإنتاج المحتفى بهم، مع إبراز الكثير من الجوانب المجهولة في حياتهم من خلال الشهادات الحية للعارفين بهم.

من جانب آخر، تم تنظيم عدد من الندوات واللقاءات الفكرية التي تناولت وقارب دراسة وتحليل عدد من المواضيع ذات الارتباط بفن أحواش الذي يعد أهم فرع من فروع الإثراء الجماعي بمنطقة سوس، ومنها: التعريف بأحواش فنون أحواش بين الأسس واليوم، التواصل الفني بين الحسنيين من خلال فن أحواش، الغربة والإغتراب في فن ورقصة أحواش، فن أحواش بين المؤثرات الداخلية والخارجية، وساهم في تأطير وتنشيط هذه الندوات مجموعة من الباحثين والدارسين

إسني ن وورغ تمنح جائزة أحسن ممثلة لفاطمة إرخا وجائزة أحسن ممثل لعبد المظيف عاطف

اختتمت اشغال ليلة تنويع الفيلم الأمازيغي المنظمة من طرف جمعية "Isni n wurgh" يوم 5 غشت 2007 بمسرح الهواء الطلق لمدينة أكادير، ليلية التتويج هاته جاءت بعد تنظيم قافلة للفيلم الأمازيغي، جابت عدة قرى ومن الجنوب المغربي كوجان، فم الحصن، طاطا، ورزازات، إيموزار، أورير، أنزا، أكادير. وقد تقدم لهذه الجائزة 50 فيلما أمازيغيا، وبعد مداولات ونقاشات عميقة تم انتخاب نسمة أفلام قدمت للمسابقة الرسمية، ومنها فيلمي "سبيدي محمد علي" و "واش" لخرجيه مبراهيم الشكري وإنتاج نبيل عيوش، وفيلم "توف تانيرت" و "أموران" لعبد الله داري وإنتاج فوزي فيزيون، ثم فيلم "أراتن" لبراهيم الحوضي وإنتاج مزرعة. وفيلم "كبول نتاروا" للحسن سرحان وإنتاج بروفلي ساونت، وفيلم "أجانت أتاغليرت" للحسن بيجيدكن وإنتاج بروفلي ساونت، وفيلم "تالوتح الوالدين" لعزيز سرحان وإنتاج أيوز فيزيون، فيلم "حو وانامير" لفاطمة بويستي وإنتاج وريدة فيزيون.

هذا وقد تكونت لجنة التحكيم من الأستاذ محمد باكرمي منقوب المركز السينمائي المغربي، والأستاذة زهرة مكاش، الفنان التشكيلي والممثل عبد الله أوريك، الممثل لحسن بيزكارن، الإعلامي ومدير الإذاعة الجهوية بأكادير لحبيب العسري، والباحث في السينما بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية مبراهيم الحساوي. اللجنة التي ناقشت وتداولت في الأقاليم المتنافسة، منحت جائزة أحسن ممثل لعبد المظيف عاطف عن دوره في فيلم "سبيدي محمد علي"، وأحسن ممثلة لفاطمة إرخا، عن دورها في فيلم "حو وانامير". أحسن سيناريو لفيلم تالوتح الوالدين لكاتبه حسن يارديان، وأحسن إخراج لبراهيم الشكري عن فيلم "واش"، كما تم منح جائزة إسني ن وورغ الكبرى لفيلم سات فاستاكويون إيموران لعبد الله داري. إلى جانبه توهبت لجنة التحكيم بانوار كل من الممثل رشيد الهزيمو وفاطمة بوشان وسهام إيلال وحسن باردوان. كما تم تكريم أول فيلم أمازيغي "تغمرت ن وورغ" لخرجه الحسن بيزكارن، وكذا الماقد المتهتم بحقل السينما محمد باكرمي لجهوده في هذا الميدان السينمائي. وقد صرح المدير الفني لهذه الأسبسة السيد رشيد موشو أن جمعية إسني ن وورغ ستعمل في السنة المقبلة على تنظيم قافلة وليلة تنويع في أعلى المستويات، معتبرا أن هذا الإنجاز هو مخرجه لكل مهمته بالحقل السينمائي الأمازيغي، ونجاحه نجاح للسينما الأمازيغية بصفة عامة. مطالبا بضرورة توفر إرادة قوية من المسؤولين والمعينين لدعم هذه المبادرات من أجل سينما أمازيغية حقيقية.

ليلة تنويع الفيلم الأمازيغي عرفت حضورا مكثفا من فنانين ومهتمين بالحقل السينمائي والثقافي الأمازيغي بصفة عامة، قادمين من مختلف المدن المغربية وبالأخص خاصة من فرنسا وإسبانيا وليبيا وتونسي جزر الكناري والطواقي، واستحسن الجميع هذه المبادرة الأولى في تاريخ الفيلم والسينما الأمازيغية، والتي من خلاله تمت الإثارة إلى الفنان الأمازيغي وتشجيعه ليل مزيد من الجهود لترقي بالسينما الأمازيغية إلى مستويات أفضل، رغم الصعوبات والإكراهات المادية والثقافية التي تعترض عمل الفنان الأمازيغي.

في واحة بوادي تمنارت التابع لإقليم طاطا، إستضافنا رئيس جمعية إغير الذي حدثنا عن إنجازات جمعية إغير وبرامجها المستقبلية، نموذج جمعية تحدث كل الصعوبات والعراقيل لتحقيق ما سطرته يوم تأسيسها، الأستاذ محمد بلوشي في حوار مع العالم الأمازيغي يؤكد أن إرادة سكان إغير وراء كل إنجازات الجمعية



محمد بلوشي

يبيع نسبيا العمل بالمنطقة، هذا بالإضافة إلى أن الجمعية تعاني من مضايقات من طرف أناس مجهولين حيث قدمت مجموعة من الشكايات ضد نشطاء الجمعية، بعد نجاح الدورة الأولى من مهرجان إغير، هذا التصرف الغير مسؤول يزرع الخوف والبأس في نفوس أعضاء الجمعية، ويعرقل سيرها، فقد قدمت الشكايات إلى النيابة العامة وكذا العمالة وتتمنى من السلطات التحليل في مسيرها.

تكرمت أن النساء هم من يشكل أغلب منخرطات جمعية إغير، مألوس في تلكه

السفر في تلك راجع إلى البرنامج الذي قمنا به بمساعدة منظمة "أوكسفام كيبك"، المشروع يحمل اسم "الماء والتنمية المحلية" ويرتكز على مقاربة النوع، وهؤلاء المنخرطات إستفادوا من لورات تكوينية تحت على ضرورة إشراك المرأة في أي مشروع تنموي، وإتجهنا إلى توعية المرأة بأهمية المشاركة في العمل الجماعي، التجربة كانت ناجحة وشفعل مستقبلنا على إدماج الرجل بشكل فعلي في العمل الجماعي.

اليوم تسهرن على إنجاز الدورة الثانية لمهرجان إغير، ماهي الأهمية التي يتكسبها هذا للمهرجان على المستوى الاقتصادي الثقافي والاجتماعي

بطبيعة الحال لكل مهرجان أهداف مرسومة يعمل على تحقيقها، وأول ما حققه مهرجان إغير هو التعريف بمختلف مناطقنا وإمكانياتها و تراها، الأمر الذي سيساهم في خلق نمو ورواج اقتصادي بالمنطقة، به ستتمكن المرأة مستقبلا من بيع منتوجاتها، كما ستعرف المنطقة ثوائف السياح لأننا نراهن على المساحة الإيكولوجية نظرا لتوفر المنطقة على نفوس صخرية، ومجموعة من المآثر التاريخية بالإضافة إلى تشجيع رواد الفن الأمازيغي بالمنطقة وخارجها، كما أن النوات التي نقوم بها ستعمل على نشر ثقافة الوعي والإهتمام بالمكون الثقافي الأمازيغي لذلك إختارنا شعار هذه الدورة "الثقافة الأمازيغية دعامة أساسية للتنمية البشرية"، و مدتنا الإطلاقي من ثقافتنا المحلية هو الكليل لتحقيق التنمية لهذه المنطقة.

● حاوره عن:

لتحقيقها، بناء مركب سوسيو ثقافي إغير، قصد تأهيل النساء وخلق روض للإطلاق ثم إنشاء خزانة، فقد قمنا بدراسة تقنية لهذا المشروع وقدمنا للسفارة اليابانية، ونطمح كذلك لبناء مستوصف قروي، إلى جانب تأهيل الواحة، حيث دخلنا في برنامج تأهيلها مع وكالة إنعاش الأقاليم الجنوبية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، هذا البرنامج ممدد على مدى 5 سنوات ونحن مازلنا في السنة الأولى لتأهيل الفلاحيين وتويعتهم لإنقاذ الواحة.

● من المعلوم أن أي عمل جماعي لا بد وأن يصطدم بعراقيل ومعوقات هل تعالون من نموذج لتلكه؟

● فعلا كل عمل من هذا القبيل لابد وأن يجد في طريقه ما يعثر نشاطه ومنها قلة مساورد الجمعية، تلك أن عدد المنخرطين في تراجع

مستمر، خاصة من جانب الرجل أما النساء فهن أكثر المنخرطات في جمعية إغير بنسبة 80 بالمائة وعصموا إنقطاع الرجس

مهرجان إغير يحتفي بالهزوات الثقافية

احتضنت قرية إغير أيت حربيل التابعة لجماعة تمنارت بإقليم طاطا، الدورة الثانية لمهرجانها الثقافي ما بين 17 و19 غشت المنصرم، وذلك تحت شعار: الثقافة الأمازيغية دعامة أساسية للتنمية البشرية، الذي تنظمته جمعية إغير أيت حربيل للتنمية بشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ووكالة الجنوب. وتميزت فعاليات هذه الدورة بتنظيم سلسلة من الأنشطة المتنوعة والهادفة، ففي اليوم الأول تم افتتاح معرض التراث والكتاب الأمازيغي للفنانون طيلة أيام المهرجان، كما تم تنظيم ندوة إشعاعية حول الإعلام الأمازيغي، واقع وآفاق، أطرها الأستاذة أمينة بن الشيخ، أحمد عصيد والإعلامي عبد المظيف بن الطالب. إضافة إلى ذلك، نظمت في المساء سهرة فنية كبرى، عرفت مشاركة مجموعة تورت و مجموعة الفنان الحسن امركاشي والفنان الساخر رشيد أسلال الذي نشط هذه الأسبسة وأضفى عليها نكهة متميزة، فضلا عن تلاوة قصائد شعرية وتكريم فنان "أساسيس" الرئيس المحفوظ زنيور.

أما في اليوم الثاني، فقد تم تنظيم رحلة استكشافية إلى أهم المآثر التاريخية للمنطقة، وتنشيط ندوة حول موضوع "الأمازيغية والتنمية" بمشاركة الأستاذة حسن البازيد، بوبكر أنغير ورشيد نجيب سيلوا. ليكون الحضور بعد ذلك على موعد مع سهرة فن أحواش بمشاركة فرقة "إيتمان" القادمة من آقا وبمشاركة شعراء الارتجال الرئيس الحاج الحبيب، الرئيس المحفوظ.

اليوم الأخير من المهرجان، تميز بتنظيم دورة تكوينية في تدريس الأمازيغية في المدرسة العمومية، كما وزعت بالمنااسبة جداول حروف تيفيناغ على المشاركين. للنساء أيضا حظهن في هذا المهرجان حيث نظم لفائدتهم لقاء توافضي للحديث عن مشاكلهن. ليسل السار على هذه الدورة بفرقة "إسكان" إغير أيت حربيل. ● حسان اومو

● الأستاذ محمد بلوشي، مرحبا بك في جريدة العالم الأمازيغي و بداية نود منك تقديم لقرء الجريدة و رقة تعريفيّة عن جمعية إغير ثابت حربيل

تأسست جمعية إغير في 4 غشت 2000، وتعمل على تحقيق أهداف تنموية ثقافية، فنية ورياضية، وقد قامت منذ تأسيسها بمجموعة من الأنشطة، كعملية الختان وتنظيم مقابلات في كرة القدم، حملات نظافة، سواء لزيارة أو لسواقى الفلاحيين، ثم بناء مصلى صلاة العيد، والأّن دخلنا في برنامج تأهيل الواحة وكذا تنظيم أمسيات فنية على رأس كل سنة، وتطور الأمر إلى مستوى تنظيم مهرجان إغير، ونحن الآن بصدد تنظيم الدورة الثانية منه.

● يبدو أن جمعيتكم جمعية نشيطة و فاعلة استطاعت أن تحقق الإستراتيجية كيف استطعتم تحقيق ذلك؟

● يعود ذلك إلى الإرادة القوية لأعضاء الجمعية، المتحسون لتحقيق مجموعة من المشاريع في وادي إغير ثابت حربيل. كما يعود ذلك إلى إستفادة أعضاء الجمعية من دورات تكوينية كل من منظمة "أوكسفام كيبك" ووكالة التنمية الإقتصادية، مما جعل هؤلاء المنخرطين والأعضاء يحملون مشروعا جمعويا يسعون لتحقيقه، أضف إلى هذا الرغبة القوية لسكان إغير على تنمية منطقتهم.

● تكرت أن الجمعية تتعامل مع منظمات دولية هل هناك برامج أو مشاريع مستقبلية تعملون على تحقيقها في المجال التويمي؟

نعم هناك مجموعة من المشاريع المستقبلية، فالجمعية دخلت في إتفاقيات مع منظمة "أوكسفام كيبك" لتأهيل الكفاءات الجموعية كما قمنا بإستئذان برنامج محو الأمية والتأهيل الحرفي بتنسيق مع المركز الجهوي للتنمية و محو الأمية ومن المشاريع الكبرى التي نسعى

BMCE Crédit Immédiat

سلف الإستهلاك

، استفيدوا من التمويل المربح

الذي سلفاتكم

بمناسبة الدخول المدرسي و شهر رمضان والعيد، BMCE Crédit Immédiat يمكنكم من الحصول على تمويل يصل إلى 200 000 درهم مع إمكانية التسديد إلى غاية 30 نونبر 2007. استفيدوا بسرعة من هذا العرض الخاص بالتوجه إلى وكالتكم للبنك المغربي للتجارة الخارجية أو بالاتصال بالرقم الإقتصادي 08100 8100.

عرض صالح إلى غاية 31 أكتوبر 2007 لسلف ينفق 40 000 درهم

الشهرية الأولى
إلى غاية نهاية نونبر
2007

سلف العطلات
سلف السيارة
سلف التجهيز
سلف الحائلي

سلفاتي

سلف الدخول المدرسي

سلف رمضان

سلف العيد

سلف الوحدة

N° Eco 08100 8100

BMCE BANK



البنك المغربي للتجارة الخارجية

عالمنا ثروتنا الأولى

www.bmcebank.ma